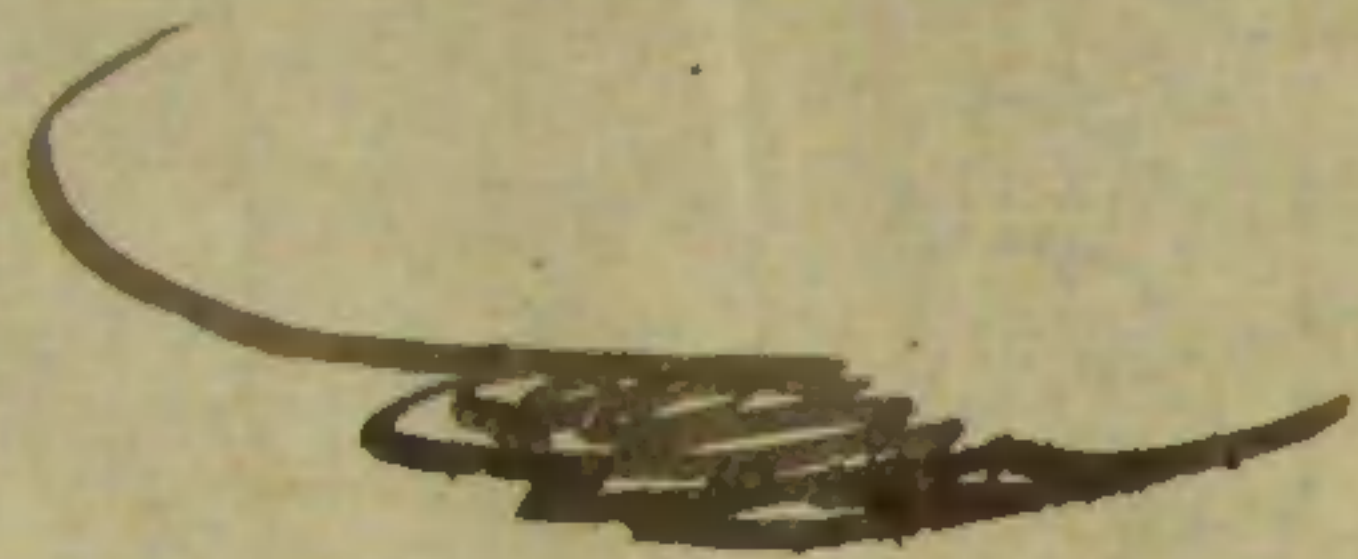




برکوی شاکو افندی



از دمی بجای ارزد یکدوی که وفتر بکافی ارزد

هم آدمی بعه که از صحت او نادیدن او ملکر جهانی ارزد

تو کرد دست درازی کردم والله که حقیقت نه مجازی کردم

من در سر زلف سویدیدم دل خوشی من بادل خوشی عشق بارش کردم

دلی دوست قبول کن و جام نشانی مست کن وز به به جهانم ستیان

عمر چه دلم قراری کیدی بی تویی آتش من اندر زن و آفر بستان

زخم تو خوشتر از دایه گران ایسان تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

ای صوته لعل از دایه گران و شایه تو بهتر از دایه گران

سر الکبرای

سر الکبرای

سر الکبرای

سر الکبرای

سر الکبرای

سر الکبرای

لقد وجدنا في طراف بوه بلد بزرگ آهلی دل ان طراف
 و نیز در این شهر که خیرت را می نماید درین خلوت سرافراز
 با صفای آن کعد که ندانست فصل بر وصل

حله او یا وضیاضی شکل نماند
 که موکک عکس قلوبیک شکل نماند
 یکسند و فیه اولو شکلی نماند
 یکسند حله اولو شکلی نماند

Handwritten notes in red and black ink, possibly a library or collection stamp.

صد و اندوه و صد و رسوایی
 اللهم علما و النوازلین و ذکرنا منینا و مالک فتاح بن
 و ارزقنا تلا و ترا اندا اللیل و اطراف الهند و اصل
 محسن و لا یحقد حج علینا بر صکرا ارم الدلیر الشیخ فتاح جلیلی بن یوسف
 هذا السامع و الحار و الدار و مالک حسان جلیلی بن یوسف
 عنده العبد المذنب
 علی ع



عما و علی عظمی
 الفوقین و الفوقین و الفوقین
 بیاض العبد بالکتاب و التوفیق و الفوقین
 بالعبارة و الفوقین و الفوقین
 الفوقین و الفوقین و الفوقین

مطلب اعلی مقصود افق منطقی من کونکر اصطلاحا حاکماندن

427



Süleymaniye Kütüphanesi
 Kışla ZADE
 HUSEYİN PASA
 Yeniköy
 327

سنة الله الرحمن الرحيم وسمو

لحمدك يا من انطق بالحق بايات جلالة وشكر كيا من انتم عليه بالعلوم
 المعارف لطيفة وافضاله واصل على نبيك محمد المكارم من الشرف والاصالة
 الانسية وعلاله واصحابه المودين بالنفوس القدسية وبعد فان اقل
 طوق الله الولي عماد بن محمد بن علي العارفين بالله طريق الصدق والصواب
 وحفظ عن الخطاء والاضطراب يقول لاخفى على الطبايع السمية و
 المعقول المستقيمة ان كتابه شرح التفسير للمولى الامام مريد الاسلام مير
 الخ والبراميين كما شئت اسرار لا ولير طب الحق والدين معناه الله
 في اعل عليين شمل على خلاصة فوائد ميزان الحجة والبرهان وكفاة واصو
 نعم عن الخطاء مراعاتها الاذات ويطوى فوايد سرية وزوايد مسفة
 وان حاشية الامام الخزيير المحقق والهاشم العلامة المدقق استاد الفقه والعقل
 الحاد عشر سيد الحق شرف المله والدين قدس ووه ونور خروجه كسوى
 على غير العرايب ودرر الفوايد ارفع فيها جواهر اللطائف والاسرار و
 اوضح فيها سباح الالباطار والافكار قد استندت واشتد بها الاولياء
 ولا يطلع على مقاصد الا الفضلاء وان من شغف كل العاقل طر منها و
 معانيه والكشف عن مطالبه ومبانيه وقد تصفحت الكتب المحببة في
 الممران ونفخت عن الشيوخ المشار اليهم بالسان من المحدثين بموزة
 وحسن ابرار كنوز وظهرت بمرآة تسمية وخرايد لطيفة وتبينت على
 مواقع الذلل ومراض الخلل والانا ان اصحابي مشاركون في الحق على مسكون
 في ان الخصم تناص وادر معافى وافضل بجلالة واين مبهمات و

واقية ما استعده من اسفل التحقق وما اطلعت عليه بنور التوفيق فشرعت
 في ذلك مع قسط المال من بوايق الزمان وتفرق البال من طوارق الخدثان
 متوسلا بارواح العلماء الركبين من اصحاب الكشف واليعين سبلا من الله
 الحكيم الوهاب ان يمدني طريق الصدق والصواب **مقاله** ورسمه على مقدمة
 ويقتصد لا راء اعلم ان من دار بالمصنفين ان يشروا في اول نقبا بينهم الى
 اجزاها احوالا يكون الشارح فيها على بصيرة فلهذا قال المصنف ورسمه على مقدمة
 وملت معالاته وهو عطف على قوله وسيمية فيكون ضمير ايضا راجعا الى الكتاب
 وما ذكره الشارح من ان الرسالة مرتبة ليس بان مرجع الضمير بل محصل الكلام
 فانه قد ما توهم من طاهر كلام الشارح من ان الضمير راجع الى الرسالة بتاويل الكتاب
 والشرط متعلق بالفعل المذكور باعتبار رسمه معي الاستعمال ويحل محل لشمه

مستقر الا يتحال فيتم انشمال الشيء على نفسه لان المشتمل هو الكبار الشارح لطل من الخشنة شمول الظاهر
 واحدتها لا تعال ضمير قوله لا يرجع الى المصنف لان ما سواه من الصماير المذكورة لا جاز في نفسه فاستدل
 يرجع الى الشارح ولا الى الشارح لان ما ذكره من رسمه على مقدمة وملت هو المجموع والمسهول
 معالاته ليس كلام الشارح بل من المتن لا ما تقول رسمه على مقدمة من شلفظ به كل واحد
 الشارح غير ما سلفظ به المصنف فيكون الضمير راجعا الى الشارح وما ذكره من دفع ما قبل
 على قوله هكذا وجزا عبارة المتن من ان المذكور بعينه هو عبارة المسرف فلا وجه
 التثنية ما فهمه **مقاله** والصواب ان لفظة ملت انما حاصلة ان لما فصل المصنف
 فيما بعد كون المعالات شاملا علم انه لم يعلم من السابق اذا المصنفين بوجوب
 من الجمل لتزليل لم حكم بزيادة الاول دون الثاني مع ان التكرار به تحقق

هذا الكتاب من تصانيف
 الامام الخزيير المحقق
 في تفسيره في بيان
 معاني القرآن الكريم
 وهو من الكتب النادرة
 التي لا يطلع عليها الا
 الفضلاء والدارين

مرارة اخرى
 لان التكرار في كل شيء مرة بعد

المصدق لغايته وفي سان موضوعه حصول المصدق لموضوعه موضوعه لقيل
اذا قيل الباء العلالي في كذا معناه انه لا يثبت فيه الا عن هذا ولا يحسن من هذا الالفة
وذكر لان المخصص من الابواب والقصور غير اجراء الكبار فكيف يصح قوله اما المظنة
في ما يبيد المنطق وبيان الحاجة وموضوعه وهو تحت فيها الضاع غير يلم مباحث
المصور على مباحث المصدق فلما كان معظم مباحث المقدمة في مذهب الامم
قال اما المقدمة فهي سان ما يبيد المنطق هو والما قدم سان الما يبيد في الذكر
لان سان الحاجة الى الشئ انما تحقق بعد تصور لكن لما كان سائر الحاجة
يسبق الى سان الما يبيد قدم في البيان ولم تذكر لعل البيان في الما يبيد
فعل لانه بينهما في ضمن سان الحاجة وقيل لان البيان شايخ في التصديق

المعنى والجمع بقوله الحق الواحد سببها مع ان ما يقابلها ليس هم الواحد ومن
 في بيان ما يثبت الالفاظ وانما احاط بالبيان الالفاظ ولم يتعلل بها هذا هو تقديره وليست
 مفردا ان ليس لمركب كما يقال مفردا ان ليس بخاص لان لو قال كذلك لتوهم ان
 المفرد في مقابلة مطلق المركب الشامل طاله جزء لا يدل جزءه على جزء معناه
 هو ان لا يدل على ذلك اشارة الى القرينة الدالة على ان المراد بهذا اللفظ جزء لفظه على جزء
 المشترك مع مفرد المعنى من معانيه المذكورة ومنها سوال كقولهم في مقابلة المعنى
 المفرد في مقابلة القضية لا يدل على ان المراد بالمعنى هنا هو المعنى الاخر فان الكلمة
 اعم من القضية قبل لم يذكر المعنى في مقابلة القضية يدل على ان المراد بالمعنى ما
 ليس بعرضه لكن لما كان مفردا مع مجازيا وان اصله الاطلاق الخفية والمعنى
 على الاوجه ما يثبت في مقابلة القضية لا يثبت في مقابلة المعنى
 معناه في مقابلة المعنى لا يثبت في مقابلة المعنى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

و قد ورد في الحديث ان من قرأ سورة الفاتحة
في كل يوم اربعين مرة كتب له الجنة

المذوق في علم القطع
 على الخلق في الله
 الالهي الوحداني
 عاقل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

اقرب المسان الحسية اليه حكم بان في متباعد الجمل ولا حتى ما فيه من المطلق البارد
ان قيل لو كان المراد بالمفرد ما ليس له خرج الاشياء من مباحته قيل خروجه
لا يفرضه فان البحث عن المفردات الموصولة والاشياء غير موصولة لا يصلح
البعيد هو الكليات الخرج الموصلة القريب هو المركب منها **مع** اراد بها
المركبات العامة هذا جواب ردل وهو انه اذا كان المقابلة الثانية في المركبات
فلا بد ان لا يبحث عنها الا في تلك المقالة وقد بحث في المقالة الاولى ايضا عن
المركبات وهي المفردات **مع** على ذكر ما من ان المفرد في متباعد الجمل على ما علم له
المراد بالمفرد هلنا ما تعادل الجمل علم له المركب الذي سجد هو المركب العامة فان
ما عدا ان من المركبات لا يصح لتركيبه فيما لا يحداه داخل في المفرد
بما لا يصح **مع** فلا انكار في كلام ان ربح ايضا ان كان لا اسكان في كلام المنز
حيث قال المعال الثاني في الحقيقة كما لا يتصور اشكال في كلام الشرح
حيث قال ومن المركبات وهو المعال الثاني او يقول كما لا اشكال في
المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة
في الشرح على ما ذكرنا لا يقال ما عرض عليه وهو فاولها في المفردات **مع** كلام
ان ربح ايضا فكيف يصح التوجه الثاني لا يقول ما ذكره السارح قدس سره
منها من ان المفرد في كذا والمعال الاول في كذا هو كلام المصنف في كذا
فذكرنا اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي
اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي
المفردات وفي اول مباحث المعال الثاني في القضايا وكذا في اول

المراد بالمفرد هلنا ما تعادل الجمل علم له المركب الذي سجد هو المركب العامة فان ما عدا ان من المركبات لا يصح لتركيبه فيما لا يحداه داخل في المفرد بما لا يصح مع فلا انكار في كلام ان ربح ايضا ان كان لا اسكان في كلام المنز حيث قال المعال الثاني في الحقيقة كما لا يتصور اشكال في كلام الشرح حيث قال ومن المركبات وهو المعال الثاني او يقول كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا لا يقال ما عرض عليه وهو فاولها في المفردات مع كلام ان ربح ايضا فكيف يصح التوجه الثاني لا يقول ما ذكره السارح قدس سره منها من ان المفرد في كذا والمعال الاول في كذا هو كلام المصنف في كذا فذكرنا اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي

المراد بالمفرد هلنا ما تعادل الجمل علم له المركب الذي سجد هو المركب العامة فان ما عدا ان من المركبات لا يصح لتركيبه فيما لا يحداه داخل في المفرد بما لا يصح مع فلا انكار في كلام ان ربح ايضا ان كان لا اسكان في كلام المنز حيث قال المعال الثاني في الحقيقة كما لا يتصور اشكال في كلام الشرح حيث قال ومن المركبات وهو المعال الثاني او يقول كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا لا يقال ما عرض عليه وهو فاولها في المفردات مع كلام ان ربح ايضا فكيف يصح التوجه الثاني لا يقول ما ذكره السارح قدس سره منها من ان المفرد في كذا والمعال الاول في كذا هو كلام المصنف في كذا فذكرنا اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي

المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قيل قوله او عن المركبات متاخر في الشرح عن
قوله لان ما يجب علم قدم قبل اما قدم لما سبقت به وليس سبقت بها ورد عليه
وهي وخرج به ولا يبعد ان يقال قوله او عن المركبات ليس ابتداء كلام بل
من تمت القول الاول وكان قائلا لقول لئلا كان سبقت به عن المفردات الواقعة
في المتن لما ذكره لكن يريد على المفردات الواقعة في الشرح فانها في معالمة
المركبات فقال قوله او عن المركبات اراداه مع قوله فلا اشكال في كذا
لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن لا اشكال في المفردات الواقعة في الشرح
ايضا قال السارح واما الحاشية في مواد الاقية لا يقال القضايا مواد
الاقيه فيكون البحث عنها احشا من المواد ايضا ولا وجه لخصم المواد
بالحاشية لا ما يقول البحث عن المواد هو ان بين ان مادة كل قياس في كذا
هو وان كل قياس من اي قول مركب ولا شك ان البحث عن القضايا ليس
من متن الحاشية وان كانت مواد الاقيه **مع** قبل عليه لئلا كان
يعلم في المتن في كذا قال بعض الافاضل هذا السؤال انما توجه على سبيل كونه
قوله في المتن متعلما بقوله يعلم واما اذا جعل متعلما بقوله في كذا
لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا لئلا قلل الملازم لئلا يقال لان ما هو خارج
عنه لا يجب ان يعلم فيه قلنا ان قطعا اما ان يكون قيد المنفى او قيد المنفى
وعلى التعديين كقولنا ان ما هو خارج عنه لا يجب لئلا يعلم فيه اما اذا
كان قيد المنفى فلان معناه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه على
سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قيد المنفى فلان مقوم على ان

المراد بالمفرد هلنا ما تعادل الجمل علم له المركب الذي سجد هو المركب العامة فان ما عدا ان من المركبات لا يصح لتركيبه فيما لا يحداه داخل في المفرد بما لا يصح مع فلا انكار في كلام ان ربح ايضا ان كان لا اسكان في كلام المنز حيث قال المعال الثاني في الحقيقة كما لا يتصور اشكال في كلام الشرح حيث قال ومن المركبات وهو المعال الثاني او يقول كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا لا يقال ما عرض عليه وهو فاولها في المفردات مع كلام ان ربح ايضا فكيف يصح التوجه الثاني لا يقول ما ذكره السارح قدس سره منها من ان المفرد في كذا والمعال الاول في كذا هو كلام المصنف في كذا فذكرنا اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي

المراد بالمفرد هلنا ما تعادل الجمل علم له المركب الذي سجد هو المركب العامة فان ما عدا ان من المركبات لا يصح لتركيبه فيما لا يحداه داخل في المفرد بما لا يصح مع فلا انكار في كلام ان ربح ايضا ان كان لا اسكان في كلام المنز حيث قال المعال الثاني في الحقيقة كما لا يتصور اشكال في كلام الشرح حيث قال ومن المركبات وهو المعال الثاني او يقول كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا لا يقال ما عرض عليه وهو فاولها في المفردات مع كلام ان ربح ايضا فكيف يصح التوجه الثاني لا يقول ما ذكره السارح قدس سره منها من ان المفرد في كذا والمعال الاول في كذا هو كلام المصنف في كذا فذكرنا اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي اول مباحث المفردات اما المفردات فيها فاما الاول في كذا وفي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

انما هو خارج عنه لا يعلم ويواجه من الوجوه واذا لم يعلمه اصلا
لا يجب ان يعلم فيه اقول يمكن ان يقال الموجب الجزئية نظرية المنطق
للعلم وليس للوجوه في كل من حقق الجزئية من لوقيل لان ما يعلمه
لورد الاشكال فذكره ليس بضرر بل يقتضيه على ذلك لا يقال ان بعض
قواعد فن يعلمه فن اخر ولم يكن جزءه لا ما يقول لان ما يعلمه بل
ذكره كتاب ذلك الفن لما سببه والمراد بالوجوه هنا الا لا يحدركما
مرح به قدس سره في شرح المواقف حيث قال والمراد بالوجوه هنا ليس
الوجوه العقل بل الوجوه الوهمي **فقال** فيكون ان يكون الشروع في المنطق
موقوف على الشروع في المقدمة لانه لما كان موقفا على المقدمة
ان على العلم بالمقدمة والعلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة
فكيف يمكن ان يكون موقفا على الشروع في المقدمة لان الموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيعلم ان الشروع في المقدمة موقوف
على المقدمة اي على العلم بالمقدمة وبواسطة ذلك يتوقف على الشروع
في المقدمة وهذا يظهر لزوم الدور وان لم يصرح به هنا **فقال** فنقول
الشروع في المقدمة ان قبله لو عكس الى ما المذكور يلزم المذمور وهو توقف
الشروع في المنطق على الشروع في المنطق واجيب عنه لمنع التسماء اللانتم حيث يقال
حوازن توقف الشروع في حيزه على الشروع في حيزه لا جزئية بطرقا اذا
قلنا الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة معناه ان
الشروع في كل جزء من اجزائه موقوف على المقدمة واذا كان المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في بيان وجوب توقف الشروع في المنطق على المقدمة

والمراد بالوجوه هنا الا لا يحدركما
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وان لم يسر
ايضا يلزم
هذا المذمور

والمراد بالوجوه هنا الا لا يحدركما
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

حده منتهى يكون الشروع في ذلك الجزء ايضا موقوف على الشروع فيه وهو
قال الثالث وان كان الاول هو المقدمة المقصود من هذا الكلام بان
الكتاب الذي هو الاعطاء المسبوقة لبيان الامور المحسوسة لا الامور
التي يجب معلوميتها في الكتاب فليس يكون اجراء الكتاب في حيزه فانه اجراء ما
يجب ان يعلمه هو ما يتوقف عليه الشروع وانه اجراء الكتاب بالمقدمة
واحد اجراء ما يجب عليه في الكتاب من زوائد نظر فيما من حيث الايمان واحد
اجراء الكتاب المعاني الاول وعلى هذا القياس وما يتوقف عليه
الشروع في المنطق فلو كان كونه جزءا من الكتاب فلا بد من التناول
في قوله هو المقدمة ويمكن ان يقال معناه فالمقدمة في بيانه وكذا القول
في الميالات والحال **فقال** فانه في الحد وروان معا وفيها في الشروع
وتوقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها اما الاول فلا يلزم ان يتوقفوا على
ان مقدمة العلم خارجة عن كتاب ذلك العلم واما الثاني فلا يلزم ان يتوقفوا
ونقول لان ان الشروع في مقدمة المنطق شروع في المنطق بل شروع
في كتابه **فقال** واما البكر فلان ما يجب ان يعلمه هو ملخص كلام الشارح
لذلك الكتاب في هذا الفن يجب ان يعلم فيه معنى الاشياء الخمسة وكل ما
يجب ان يعلم فيه معنى الاشياء الخمسة يتوقف ان يثبت عليها وكل كتاب في هذا الفن
يتوقف ان يثبت عليها **فقال** واجيب ان المقصود من الحال ان قيل ان الزيادة بالمقصود
مقصود الفن فليس لكن المحصور هو الكتاب لا الفن فلا يندفع الاسكال
واجب عنه ما لا يربط بالمقصود مقصود الكتاب ولما كان اجراء العلم عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في بيان وجوب توقف الشروع في المنطق على المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في بيان وجوب توقف الشروع في المنطق على المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في بيان وجوب توقف الشروع في المنطق على المقدمة

لأنه المتصور بوجه ما لا يمكن أن يكون إلا بوجه واحد
لأنه المتصور بوجه ما لا يمكن أن يكون إلا بوجه واحد
لأنه المتصور بوجه ما لا يمكن أن يكون إلا بوجه واحد

المعنى
العلم
المتصور
بوجه
ما لا
يمكن
أن يكون
إلا بوجه
واحد

أيضا ما هو تصور الصدق بالعادة فانه نظري حصل سائر الحقائق
كلامه إما على سائر الحقائق المعصودة منه الصدق بالعادة فانه لو لم يعلم غاية
العلم لما علم ذلك قال ان خارج فلا ان خارج الط ان عال لوان ان خارج
روية استصعب على العقل هذا العطف من تعلقوا به وجعلوا على
والحق لتصوره بوجه ما انما قال من ان المقدم لما من اخر وذلك
المع قد اصلف فيه قيل موقوفه على ما من وقيل فيه جعله حرا
قال ان خارج لا مباح توجه المعنى المحمى المطلق قد يقال مدا مصاق على
المع فان التوجه ليس للطلب فيكون محصل الكلام لتطلب المحمى المطلق
ممنوع لا مباح طلب المحمى المطلق والحق هو بوجه اعم وجودا من الطلب
الذي فان المعنى الذي في ذهن المتعلم الدامل عن معنى السوء من غير الطلب فان قيل
توجه العقل الى الشيء يتوقف على العلم بالشيء وذكر العلم بالشيء موقوف على السوء
فلمنم الدور قلنا لان لتعلم بالشيء موقوف على التوجه فانه قد حصل دفعة
مبادرتهم وحصل منها العلم بالشيء وذلك الشيء لا يكون متوجها اليه مالم قال

فان
العلم
المتصور
بوجه
ما لا
يمكن
أن يكون
إلا بوجه
واحد

ان راجح وفيه نظر لان قوله الشدوع في العلم يتوقف على تصور ان اراد تصور
نوعه ما فسلم الطاهر لتزديد في الصور الذي وقع في المدعى لبحر المدعى على العلم بالشيء
و فاصله انه ان اراد به المصور بوجه ما فالملزمة المدكون في الدليل مستلزمة
لكن لانه السوء اذا المدعى هو السوء على المصور بالمدعى لا على المدعى لان العلم بالشيء يتوقف
مراد المستند المصور لوصفه فيكون مدعى ذلك فيتم التعريب لان دليله العلم بالشيء يتوقف
على وجه يوصل الى المطلوب وهو التصور بوجه ما لان تصور بوجه ما لا يمكن ان يكون

العلم
المتصور
بوجه
ما لا
يمكن
أن يكون
إلا بوجه
واحد

لأنه المتصور بوجه ما لا يمكن أن يكون إلا بوجه واحد
لأنه المتصور بوجه ما لا يمكن أن يكون إلا بوجه واحد
لأنه المتصور بوجه ما لا يمكن أن يكون إلا بوجه واحد

ان راجح لتزديد في التصور بوجه المقدم فيكون المدعى الذي استدلل الدليل
عليه في هذا المعام هو السوء على المصور بوجه ما فلا بد من الدليل الدال على
التوقف على المصور بوجه ما فان ذكره هنا دليل يدل على السوء على المصور بوجه
ما لا يكون واردا على المدعى ولوقيل للترديد في المصور الذي وقع في الدليل
حيث قال فلان الشارح لو لم تصور ذلك العلم لم تتوجه السوء فان ملخص
الكلام هو ان لا يريد بالتصور في قوله لو لم تصور لكان طالبا للجمهور
المطلق المصور بوجه ما فالملزمة مستلزمة لان الترتيب اذا المدعى يتوقف
على المصور بوجه ما لان قوله ان قوله الشدوع في العلم يتوقف على تصور
العلم بالشيء فان قيل فاما ادعاء المصالح الملام الى اشارة الى دفع اخر من هو ان
ليس مع العلم بالمدعى المدعى المصالح الملام في العلم بالشيء و اجاب
عنه بعضهم فان بعض الفضلاء تصور بوجه ما لا يمكن ان يكون إلا بوجه واحد
مشعورا به فلا بد قبل تصور الشيء من تصور متصور بوجه ما وذلك ما في الفهم
و لكن لما عاب عنه بان التصور الرسمي قد حصل للشارح بلا كتب بان تلقى المعلم انه
توهم العلم فيحصل له بذلك تصور بوجه ما مع انه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه ما
فقال وكفر عنه مسلمة ما لذلك الواجب لا يتوقف في احيان جوار في فضل مقدرة
انه كما استلزم من هذا العلم التصور المطلق مستلزمة لكل واحد من الرسوم المحصورة
فلم اصاره من ان الشارح وان اراد التصور بوجه ما فاصله انه ان اراد
التصور بوجه ما فالملزمة ممنوعة وانما استلزمة لكونه بوجه ما
بوجه مستلزمة لعدم المصور بوجه ما ومنه الملازمة ايضا ممنوعة
فقول ان خارج ومنه ممنوع معناه عدم كونه متصورا بوجه ما على تقدير

العلم
المتصور
بوجه
ما لا
يمكن
أن يكون
إلا بوجه
واحد

العلم
المتصور
بوجه
ما لا
يمكن
أن يكون
إلا بوجه
واحد

من منز العيانة لترك واحد من هذه الثمانية يتحقق
 نفس البصر ولا شك لزوا حد منها تصور بوجه ما و
 لا ينفذ البصر بل الطاهر من من العيانة لترك
 كل واحد منها يتحقق زيادة بصر ولا حتى لترك
 الحامل اولاً كالتصديق ^{بما لا يصدق عليه لا بعد زبارة}
 صفة بل نفس البصر وتضمن الجواب عن الاول
 من وجهين ادمها لتركها اشارة الى التصور
 رسمه لانه مع الطاهر والامور الباقية لا الى
 الصور بوجه ما والها وتاثيرها انه على التخليط
 ومن انان ايضا من وجهين ادمها التخليط
 وثانيتها ان المهاد بالبرهان ريانة يتحقق
 مجموع الامور الباقية ولا يتحقق الا بذلك
 المجموع ولزبان نفس البصر يتحقق بكل ذلك
 منها **فصل الاول** ان بعض المقدمة
 ما عين في حصيل الفن لا يقال هذا
 صدق على غير هذه الامور كالكتاب والاشهاد
 لا ما حوله اراد بصير المقدمة بغيره يستعمل تلك
 الامور فهو لا ظاهر الا من غرضها من يكون

من منز العيانة لترك واحد من هذه الثمانية يتحقق
 نفس البصر ولا شك لزوا حد منها تصور بوجه ما و
 لا ينفذ البصر بل الطاهر من من العيانة لترك
 كل واحد منها يتحقق زيادة بصر ولا حتى لترك
 الحامل اولاً كالتصديق بما لا يصدق عليه لا بعد زبارة
 صفة بل نفس البصر وتضمن الجواب عن الاول
 من وجهين ادمها لتركها اشارة الى التصور
 رسمه لانه مع الطاهر والامور الباقية لا الى
 الصور بوجه ما والها وتاثيرها انه على التخليط
 ومن انان ايضا من وجهين ادمها التخليط
 وثانيتها ان المهاد بالبرهان ريانة يتحقق
 مجموع الامور الباقية ولا يتحقق الا بذلك
 المجموع ولزبان نفس البصر يتحقق بكل ذلك
 منها فصل الاول ان بعض المقدمة
 ما عين في حصيل الفن لا يقال هذا
 صدق على غير هذه الامور كالكتاب والاشهاد
 لا ما حوله اراد بصير المقدمة بغيره يستعمل تلك
 الامور فهو لا ظاهر الا من غرضها من يكون

او يقول
 المراد ما عين
 هو الامور الباقية
 الصادرة
 من

طاسعا وما نعا قال الخارج ولما كان بيان
 الحاسة الاشارة الى جواب دخل هو انه
 لم ذكر بيان الماهية وبيان الحاسة في
 بحث واحد قيد عليه كما ان بيان الحاسة
 يناق ان معرفته برسمه فكله بيان
 الموضوع يناق ايها فانه اذا بين ان يتطوع
 موضوع المنطق المعلومات الصدورية والمصدورية
 من الحسنة المحصورة علم انه علم بحثفيه
 عن المعلومات المذكورة من حيث المحصورة
 واجب بزيادة خصوصية بين الاول فان
 ان الماهية ما يتوقف عليه الشروع المطلق
 ان الحاسة يتوقف ما يتحقق في المحقق التصديق
 مع ان محصوره من ايضاً مما يتوقف عليه الشروع المطلق
 خلاف ان الموضوع فانه بعيد ما يتوقف عليه
 الشروع على وجه البصر ولا بعد ان يقال معناه
 لما كان ان الحاسة يتناقق المعرفه
 لهذا الرسم المحصور اور دهما في بحث واحد فلا
 الى الرسم بقاينه

لما كان بيان الحاسة
 يناق ان معرفته برسمه
 فكله بيان
 الموضوع يناق ايها
 فانه اذا بين ان يتطوع
 موضوع المنطق المعلومات
 الصدورية والمصدورية
 من الحسنة المحصورة علم انه
 علم بحثفيه
 عن المعلومات المذكورة
 من حيث المحصورة
 واجب بزيادة خصوصية
 بين الاول فان
 ان الماهية ما يتوقف عليه
 الشروع المطلق
 ان الحاسة يتوقف ما يتحقق
 في المحقق التصديق
 مع ان محصوره من ايضاً
 مما يتوقف عليه الشروع
 المطلق
 خلاف ان الموضوع فانه
 بعيد ما يتوقف عليه
 الشروع على وجه البصر
 ولا بعد ان يقال معناه
 لما كان ان الحاسة يتناقق
 المعرفه
 لهذا الرسم المحصور اور
 دهما في بحث واحد فلا
 الى الرسم بقاينه

فان بعض الافاضل يعني ان
بسم الله تعالى بقلوبهم
الحقانية في

المتعلقة
سنة
قوة
البلاد
موتوا
والتدبير
والنظام
والإدارة
والعلاقات
والصحة
والأمن
والثروة
والعلم
والثقافة
والدين
والفنون
والرياضة
والترفيه
والسياحة
والطيران
والفضاء
والبيئة
والزراعة
والصيد
والصناعة
والخدمات
والبنية التحتية
والمرافق العامة
والخدمات الاجتماعية
والخدمات الصحية
والخدمات التعليمية
والخدمات الثقافية
والخدمات الرياضية والترفيهية
والخدمات السياحية
والخدمات الجوية والفضائية
والخدمات البيئية
والخدمات الزراعية والصيد
والخدمات الصناعية والخدمات
والخدمات التجارية والخدمات
والخدمات المالية والخدمات
والخدمات القانونية والخدمات
والخدمات المهنية والخدمات
والخدمات الفنية والخدمات
والخدمات التكنولوجية والخدمات
والخدمات المعلوماتية والخدمات
والخدمات الاتصالات والخدمات
والخدمات النقل والخدمات
والخدمات الطاقة والخدمات
والخدمات المياه والخدمات
والخدمات الإسكان والخدمات
والخدمات العمرانية والخدمات
والخدمات الهندسية والخدمات
والخدمات المعمارية والخدمات
والخدمات التصميمية والخدمات
والخدمات الإبداعية والخدمات
والخدمات الحرفية والخدمات
والخدمات اليدوية والخدمات
والخدمات التقليدية والخدمات
والخدمات التراثية والخدمات
والخدمات التاريخية والخدمات
والخدمات الأثرية والخدمات
والخدمات المتحفية والخدمات
والخدمات المكتبات والخدمات
والخدمات الأرشيفية والخدمات
والخدمات الوثائقية والخدمات
والخدمات الفهرستية والخدمات
والخدمات البحثية والخدمات
والخدمات التحقيقية والخدمات
والخدمات الاستشارية والخدمات
والخدمات التدريبية والخدمات
والخدمات التأهيلية والخدمات
والخدمات الوظيفية والخدمات
والخدمات المهنية والخدمات
والخدمات الأكاديمية والخدمات
والخدمات البحثية والخدمات
والخدمات التعليمية والخدمات
والخدمات الثقافية والخدمات
والخدمات الترفيهية والخدمات
والخدمات الرياضية والخدمات
والخدمات السياحية والخدمات
والخدمات الجوية والفضائية
والخدمات البيئية
والخدمات الزراعية والصيد
والخدمات الصناعية والخدمات
والخدمات التجارية والخدمات
والخدمات المالية والخدمات
والخدمات القانونية والخدمات
والخدمات المهنية والخدمات
والخدمات الفنية والخدمات
والخدمات التكنولوجية والخدمات
والخدمات المعلوماتية والخدمات
والخدمات الاتصالات والخدمات
والخدمات النقل والخدمات
والخدمات الطاقة والخدمات
والخدمات المياه والخدمات
والخدمات الإسكان والخدمات
والخدمات العمرانية والخدمات
والخدمات الهندسية والخدمات
والخدمات المعمارية والخدمات
والخدمات التصميمية والخدمات
والخدمات الإبداعية والخدمات
والخدمات الحرفية والخدمات
والخدمات اليدوية والخدمات
والخدمات التقليدية والخدمات
والخدمات التراثية والخدمات
والخدمات التاريخية والخدمات
والخدمات الأثرية والخدمات
والخدمات المتحفية والخدمات
والخدمات المكتبات والخدمات
والخدمات الأرشيفية والخدمات
والخدمات الوثائقية والخدمات
والخدمات الفهرستية والخدمات
والخدمات البحثية والخدمات
والخدمات التحقيقية والخدمات
والخدمات الاستشارية والخدمات
والخدمات التدريبية والخدمات
والخدمات التأهيلية والخدمات
والخدمات الوظيفية والخدمات
والخدمات المهنية والخدمات
والخدمات الأكاديمية والخدمات
والخدمات البحثية والخدمات
والخدمات التعليمية والخدمات
والخدمات الثقافية والخدمات
والخدمات الترفيهية والخدمات
والخدمات الرياضية والخدمات
والخدمات السياحية

Handwritten Persian text, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

چندین سال
پس از آنکه
در آن سال
در آن سال
در آن سال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

الاجل قد
في من تصدير
الحمد و من العالمة
الحايد ما

وَمِنْهَا مَا فِي السُّورَةِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالْإِثْبَاتِ

جميع علم لم يعرف بالتصور فقط ما قسمه

في الاذن من شدة له النطق على ان
 للتنبيه قال السارح على ما يرد في العلم
 الفاظ ما يخلو عليه اللغز هو المع

كلا وجه يفتقر الى ايراد العلم ووجه بان العايد قد وادى من ايراد العلم
 وضمير ادا في المراد ارجع الى لفظ التصور ان يطبق لفظ التصور على معنى ايراد لفظ
 التصور بسبب ذلك المعنى لفظ العلم كمن لا يفهم في الكلام انتشرا ارجع كل من قسم
 الفعل الى اثنين فانهم **قول** فان قلت مطلق التصور الى فان بعض الافاضل حاصل
 السؤال ان المنا سبب هو الافتتاح فتعرف العلم ثم تنقسم في العايد في الافتاح
 سقيم العلم كلا وما افصح سقيم العلم فالمنا سبب تعرفه على العايد في تعرف
 مراد في قوله من التقسيم بين المذكورين جواب عن كل واحد من السوالين المذكورين
 فالسبب الاول جواب عن كلمة واحد من السوالين فان الافتاح سقيم العلم تنبيه
 على انه من العينة **فانه** لو تعرف من تعريفه لم يعلم انه عينة ايضا فلما لم يتعرف من
 تعرف من تعريفه علم اذ في علم ان تعريفه غير مقصور في بيان الحاص والمسمى **العلم**
 ايضا جواب عن كلمة واحد من السوالين اما تعرف مطلق التصور فالسبب على المراد
 وفي بيان وجه قد ساس **الحج** فان المنية عليه هو كون التصور مرادفا للعلم لا
 كونه تسمية العلم بذلك المشهور او هو في قوله او التقسيم على التصور المطلق
 مراد في العلم بناء على ان تقسيم العلم بذلك مشهور **واما** تقسيم العلم فلانه لو لم يتعرف
 سقيم العلم **ففتحه** تعريفه كغيره من تعارفا على تعريف مراد في لا يعرف مطلق
 التصور فلا يحصل التسمية على المراد في ولا يخفى ما فيه من المسامحة والدرء

ان التفرغ
لنفسك
وغيرك
هو
العدة

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نور لا يطفى الا بالموت

سوف
روم
نبیه
و

فلم يفتح

بیدور

卷之四

[illegible]

علم هو العلم
 طاروا
 بدق الفصل
 الفصل
 انكم كما
 قى اليه
 سورة
 علم في الصور
 ان لكل
 في الاول
 كما لا
 قال معناه انه
 ودين
 والبنق
 على
 الحق
 حاص
 من
 الحار
 البتس
 ما

السادس لا بد من حقيقة المقصود له من قبل عالم محقق السليم العاقلين الاطلاق لا للمعارض المستند من الحق
يترتب على المقسم ما هو مقصود من حصول المقسم اما لا يميز بل من التفسير من الاثار مطروقة فحصله

[illegible]

الجميع اجزاء المنطق وهو القواعد المتعلقة بالقول ان راجع والنزاع المتعلقة بالحيث

واذا كان كذلك التصديق ايضا مستقار من قول ان راجع لم يثبت الاصل الى
القواعد المتعلقة بالقول ان راجع هذا ويمكن ان يقال ان راجع مذهب الامام وفيه
بعض ما لا يكون ان يكون كل واحد من التصورات الحكم
عليه وبه النسبة والجزء المركب من البدنة وكل اثنين منهما قد يوافقا لادراك الحكم
واما فمع دلالة المعية على الخروج فلا يصدق التفرع الا على التصورات والحكم
وهي من مذهب الامام عليه السلام **وقد** ثبت من قال صرح الاضغاث في قوله
المطالع بان العلم اما تصور ساذج ومواد زكي ليس معهما الحكم والموقوف له ولما بعد
ومواد زكي معروض للحكم وموقوف له ويشعر بعبارة صاحب الكشف في بعضهم
كلام المص بان المراد بالمعارة والجماع في كلام المص ليس منطلق الجماع بل
الجماع والمعاراة بطريق العرض في منطق علم مذهب صاحب الكشف في قوله
سواء على مداه على المص ما يبره على صاحب الكشف في الاثوار المذكور لقائل
لن يكون كما ان ادراكات البدنة تعرض للنفس كمثل الادراك المسجل بالحكم تعرضها
ولا الادراكات البدنة انما يبره على ما يعلق بها وهو معلق بالوقوف على البدنة
والا ففوق ولا الادراكات البدنة ومثلها بان الكلام على التنبيه في بعضه
الادراك المسجل بالحكم لا يكون الا بعد تحقق المعروض في الادراكات غير ان ادراك
المعروض بالحكم في كل كلام لادراك انما ان يكون حصول الحكم بعد حصول التنبيه
لا يتوقف حصول الحكم بعد حصول المعروض من الادراكات بل هو التصديق
والا فهو التصور **وقد** ثبت من قال صرح في قوله هذا بل هو ادراك الحكم ادراكا
بدليا اما اذا كان فعلا او ظاهرا ولا يبره على ذلك التفسير في بعض

في قوله بل هو التصور قد ثبت من قال صرح في قوله هذا بل هو ادراك الحكم ادراكا بدليا اما اذا كان فعلا او ظاهرا ولا يبره على ذلك التفسير في بعض

مجموع التصورات الثلثة وتصوير الحكم او تصور الوقوف او لا وفوق تصديق **وقد** ثبت

بان قلت قد صرح في ان لا يكون لزوم ادراكا عند التصديق فلو كان كذلك
على مقتضى مذهب السبعة يكون الحكم خارجا من كل منهما حتى يلزم عدم التطبيق على
مذهب الامام ايضا كلف وقد صرح المص بان مجموع الحكم **وقد** ثبت من قال صرح
كثير التصديق فيما من العلم بطا اقول ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم
فعلا فالمعنى المحار لن لا يكون التصديق فيما من العلم وقد صرح المص بعلميته فلما
بعد ان يعان بذهب المص بترك التصديق من الادراكات الثلثة والحكم الذي
من افعال النفس لم يترك الادراكات لادراكها بل هذا الحكم فم العلم بالادراك انما
لا ينفك والى ما ينفك وجعل مجموع الاضغاث والموقوف بصدق فاعلم عندكم في
وما شئ كان في الموقوف وهو المعروف والتصديق من كنه من العلم الثاني ولا فقه
والماضي طريق اخر هو صلا اليه وهو في قدر **وقد** ثبت من قال صرح في قوله
الحكم المحكوم اليه اقول لو كان العلم الثاني عبارة عن التصور المعار به لم يكن ذلك
اما اذا كان التصديق كغير مجموع الحكم من التصورات الثلثة والحكم بصدق وكذا
المركب من التصورات الثلثة الحكم فانه قال ان راجع وبسبب العدول وروى
الاعراض على المعنى المشهور من وجهين الاول ان المعنى فاسد قليل كما كان
حاصل الاعراض الثاني ان المعنى فاسد والاول ان المعار وبسبب العدول وروى
الاعراض على المعنى وموانه فاسد من وجهين لانه ان اريد بالتصديق كذا وان
اريد بغيره كذا او كذا في التصور احييت ان الفاعل الاول بالنظر الى نفس المعنى
واما الفاعل الثاني ففيه ملاحظة غيره وهو امتناع اعتبار التصور في التصديق
فلذا لم يخرج بغيره صرح بغيره الاول فان قيل لن التصور مقدم على التصديق
لبعضه ووضعها فلم يقدم السوار الذي يتعلق بالتصديق فلو كان كذلك

في قوله بل هو التصور قد ثبت من قال صرح في قوله هذا بل هو ادراك الحكم ادراكا بدليا اما اذا كان فعلا او ظاهرا ولا يبره على ذلك التفسير في بعض

۱۶۸۱
 ۱۶۸۲
 ۱۶۸۳
 ۱۶۸۴
 ۱۶۸۵
 ۱۶۸۶
 ۱۶۸۷
 ۱۶۸۸
 ۱۶۸۹
 ۱۶۹۰
 ۱۶۹۱
 ۱۶۹۲
 ۱۶۹۳
 ۱۶۹۴
 ۱۶۹۵
 ۱۶۹۶
 ۱۶۹۷
 ۱۶۹۸
 ۱۶۹۹
 ۱۷۰۰
 ۱۷۰۱
 ۱۷۰۲
 ۱۷۰۳
 ۱۷۰۴
 ۱۷۰۵
 ۱۷۰۶
 ۱۷۰۷
 ۱۷۰۸
 ۱۷۰۹
 ۱۷۱۰
 ۱۷۱۱
 ۱۷۱۲
 ۱۷۱۳
 ۱۷۱۴
 ۱۷۱۵
 ۱۷۱۶
 ۱۷۱۷
 ۱۷۱۸
 ۱۷۱۹
 ۱۷۲۰
 ۱۷۲۱
 ۱۷۲۲
 ۱۷۲۳
 ۱۷۲۴
 ۱۷۲۵
 ۱۷۲۶
 ۱۷۲۷
 ۱۷۲۸
 ۱۷۲۹
 ۱۷۳۰
 ۱۷۳۱
 ۱۷۳۲
 ۱۷۳۳
 ۱۷۳۴
 ۱۷۳۵
 ۱۷۳۶
 ۱۷۳۷
 ۱۷۳۸
 ۱۷۳۹
 ۱۷۴۰
 ۱۷۴۱
 ۱۷۴۲
 ۱۷۴۳
 ۱۷۴۴
 ۱۷۴۵
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۹
 ۱۷۵۰
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۹
 ۱۷۶۰
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۹
 ۱۷۷۰
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۹
 ۱۹۱۰
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵

ظاهره انه قد نسب السعديين الى الملك
 سيف و هو من بني ابي حمزة و اذا
 انظر الى الملك فخر بن ابي حمزة و انما
 انما هو من قبيل السعديين و انما هو من قبيل
 السعديين و انما هو من قبيل السعديين

[illegible]

المصوره المحي بالمثل هذا ما قطن بالبال في خمسين مثله المعاني والله اعلم بحقيقته
 واما المصور مع الادراك مطلقا اعني ما هو هو اذ في العلم فهو معنى اخر
 الطاهر لارتفاعه له معنى اخر فان الخارج قوله المصور مع الحكم قسم من التصور لا يصح
 الحمل من قوله وقلنا ان يكون ضربا عنه فمعديا الكلام قوله التصور لا محالة حيث
 قلنا لئلا ندفع فتقوله قلنا ان جار مجرر العلم او اراد بالتصديق المجموع
 اليه كنه الطاهر لارتفاعه ايضا او اراد بالتصديق اذ ما كان مجامعا للحكم و اراد
 بالتصور ما عدا ذلك قال الخارج المعاني لئلا يراد بالتصور لما اقول ليراد بالاعتراض
 من هذا الوجه لا يلزم بعد ايراد من الوجه الاول فان الاول مبني على ان المراد
 بالتصور هو مطلق التصور التام وهذا الوجه يدل على ان اراده مع تعاليك التصديق

[illegible]

لا يجد نفسا في ذلك لا معال اراد بالمصور في قوله لنز المصور المصور المصور
الحادث الجار في التتديد وهو المصور فقط وكان قال ان المصور فقط يطلق
باب الشراك لا ما يقول قوله كما وقع المسبب ما في عنده لكل فانه انشأته الى التتمه
المستعاد من تعريف مطلق المصور ولا في لنز المسبب عليه فقال هو اطلاق لفظ المصور

على الحضور الذي وافقه انه بين المعنيين لا اطلاق لفظ البصير فقط واشترط
عامل وكذا المعتبر في التصديق شرطان او شطران لا يقال قوله فانما هو
بالجواب الاول يدل على لزوم الادفاع انما هو بالجواب الاول وقدمه وكذا المعتبر
دل على لزوم الادفاع بالجواب الثاني لا بالجواب الاول لا نقول لانهم ان قوله وكذا
المعبر به الجواب الثاني بل هو مضمون الجواب الاول يدفع الاغراض الثاني في الجواب
الثاني لزم التصور بطلان الاشتراك له قال ابن ابي عمير وانه لا يحل اعتبار عدم حكم
والحكم في التصديق والمطاهر لزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق انما هو على
مدى ما دام وذلك لا يلزمه على مدى ما يلزمه فلا بد ان يحل قوله لا واشترط ان لا يتغير
على مدى ما يلزمه والحكم وقال ابن ابي عمير لا يمكن لزم كون جوابا على الاغراض

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

مثنوی

نیز

الحكماء
العلماء
الرجال
العلماء
الرجال
العلماء
الرجال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

اكم من قده وحبس للفظه و هو
 ما نال الا خلاف حسب المحسن
 من غير ان يخلد الطلاق
 فقه اية كقولك الام
 المطلق والمأخوذ من حيث
 محكمي وراي ان من حيث
 هو ان نوا الحوج من
 حيث هو موجود الى طرفه
 فان بها حق كماله ما ن
 الا طلاق لم يحسمه
 بعينه المخلو بالطلاق
 حاكمه كسر حظام

وفاة ودفن

هذا هو المقصود من قوله
بأنه لا يمكن أن يكون

به العقل مجرّد تصور طرفي والنسبة قد صرح بأن البدلي لهذا المعنى أضرب من المص
الاول ويذكر ما به بالمعنى الاول لا يصدق الا على المعلوم وهذا المعنى لا يصدق
الا على المعلومات ويمكن ان يقال صدق المعنى الاول على العلوم باعتبار
ذواتها واما صدقها على ما يصدق عليه المعنى الثاني فباعتبار صورته فان المقدّمات
الاولية لم يتوقف حصول صورته على نظر وكسب قال الثاني كمتصور الحرارة
والبرودة اراد بتصور الحرارة ادراك المعلوم الكلي الذي حصل للعقل بواسطة
احد من حالتين جزيئات الحرارة والبرودة لا على تلك الحالتين بل على العلم مو
الصورة الحاصلة من الشيء في العقل او اراد به تلك الحرارة بناء على ان العقل هو
المدرّك لا الحس على قدر ~~العلم~~ ولا اشكال في معرفته البدلي والاطلاق من الصور
لن التصور ايضا في تعريفه اشكال وذلك لان تصور النسبة قد يكون غير محاسن
ال نظر ويصور المعلوم عليه والمعلوم محاسن اليه ومنه هذا التصور من بدليها
انه يصدق عليه انه يتوقف حصوله على النظر فيبطل التعريفان طرقا وعكسا
الحكم المحسّن محاسن ال الموتر لا محالة قد اختلف في تراحيص المحسّن الى الموتر
لا محالة او كونه اولها معا وقيل المحسّنون المحسّن محاسن ال الموتر لا محالة
والعلم به بدلي والوقوف بين قولنا الواحد نصف الاثنين لا يفتقر الى اعتبار
اذا كان الافتقار والاطقة في الاصحاح فلا يكون الحكم بدلياً لا ما تقول ذلك
والعلم في الثبوت المنقضي والبدلي لا صحاح ال واسطة في التصديق والحق
منه في مباحث الموضوع لنشأ لانه ~~معه~~ كما هو مذهب الامام قد يقال
لا يقول الاسكان على مذهب فان التصورات كلها متحدة بعددته فلا يتصور

عند المتصورات الصورة المذكورة وحقائق ذلك لن الحداد بما هو مذهب
الامام هو لن التصديق مركب لا خصوصية منه جسم ومركب التصديق من بدلية
التصورات واكثر المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن المجموع ولم يذكروا
ال بدلية التصورات فصدق قوله اذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو
مذهب الامام من كونه مركباً قول الاسكان من ذلك وقد صرح الشيخ رحمه الله في شرح
المطالع بان التصديق البدلي يختلف في كماله اختلف في ما به التصديق فان التصديق
عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات لا رتبة فانما يكون بدلياً اذا
كان المجموع بدلياً وانما يكون المجموع بدلياً اذا كان كل واحد من اجزائه بدلياً
فلا ينعى الاسكان اصلاً على مذهب الامام من كونه تصديقاً عبارة عن مجموع
وكما انه قد اختلف في هذا الكلام بناء على ما صرح به المصنف في شرحه من ان التصديق
البدلي يجب ان يكون تصور طرفي بدلياً كما ذهب اليه الامام وكيف لا يكون
فان حكمه بانه بدلي على انفسنا بانفسنا موجود ومعرفة لا بد اننا نعلم انفسنا
من معرفة لنا فكل من لم يكون تصوراً بدلياً ~~معه~~ لما كان شراً من الاضيق المحسّن
لما جعل محسناً الى نظر كان ما لا صحاح ال ولا بعد لن تغير هذا الفيد بناء على
انه المعلوم من الكلام من هذا المعنى فانه اذا قال لو كان الجمع بدلياً الى غيب
متوقف حصوله على نظر لما جعلنا شيئاً منهم من انه على ذلك العقيدة به على كل حال
بدون الشك فمع ما جعلنا لما احتجنا الى النظر والمراد بالجهل الجهل المحسّن ال النظر وقيل
لن الجهل بطريق الاصطلاح على الاعتقاد الغير المطابق للواقع في حله كلامه
بح انه لو كان جميع التصورات والتصديقات بدلياً لما اعتقدنا اعتقاداً
غير مطابق للواقع واللازم بط فالحلوم مثله وفيه نظر فان المدعى هو عدمه

فان علمنا اننا نعلم ال بدلياً
اولاً ومعرفة ما نعلم ال بدلياً
هذا هو المقصود من قوله
بأنه لا يمكن أن يكون

هذا هو المقصود من قوله
بأنه لا يمكن أن يكون

ان الله عز وجل
العليم الخبير
ان الله عز وجل
العليم الخبير

بی بی خدیجه بنت ابی طالب

كان دور الفقيه الجليل في هذا
المجلس عظيما انزل له الكلمة الطاهرة
اصلا في

[illegible]

ان يدور بالامور الغير المتساوية الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 2 حصول الخط على السطح الامور غير متساوية ولا تقار الاستحضار الحركات
 ويمكن ان يقال ان الاستحضار الاستحضار الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 في بيان الملازمة حيث قال ولاز على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها لم يدرك بل المراد بالامور الغير المتساوية العلوم فاعلم

فان كان ذلك هو الظاهر انه لا دليل لقوله ان الامور الغير المتساوية منها هي
 العلوم السابقة والبرهانات الدافعة والاسعالات ولا يمكن ان
 العلم والاسات فيمين الاول فافهم **فمنع** من كماله وهو بالفعل
 في مناقشة فان الحارة توجب الاستعداد للشيء وواجب وجود بالفعل
فمنع بالبيانات المركبة القياس المركب قياس مركب من مقدمات
 مقدمة ثان سحر ومن مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى ومعلوم ان حصول
 يمكن ان يقال ان سبب الاستعداد في جميع اوقات وجود
 حصول الاستعداد ان يلازمه فان الخط يحصل من المقدمات القديمة
 بها واسطة مقدمة اخرى ومن المقدمات المعدية بواسطة المقدمات
 القدية قال ان ربح هذا الدليل من على حدوث النفس كحمله
 اما على ان الشق الثاني من السريده وهو انه يلزمه الاستحضار امور غيبية
 متساوية في انفسه غير متساوية وامساع ذلك من على حدوث النفس وقد
 بين على بعد برهانه ان النفس ايضا يستحيل استحضار الامور الغير المتساوية
 لاننا حصلنا بعكس العكس بحقق حركة النفس باليقين التي في مقدمه البطلان
 في الاوسط من الدماغ والامساع من البدن وهو ان يحكي العكس

ان يدور بالامور الغير المتساوية الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 2 حصول الخط على السطح الامور غير متساوية ولا تقار الاستحضار الحركات
 ويمكن ان يقال ان الاستحضار الاستحضار الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 في بيان الملازمة حيث قال ولاز على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها لم يدرك بل المراد بالامور الغير المتساوية العلوم فاعلم

ان يدور بالامور الغير المتساوية الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 2 حصول الخط على السطح الامور غير متساوية ولا تقار الاستحضار الحركات
 ويمكن ان يقال ان الاستحضار الاستحضار الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 في بيان الملازمة حيث قال ولاز على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها لم يدرك بل المراد بالامور الغير المتساوية العلوم فاعلم

ان يدور بالامور الغير المتساوية الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 2 حصول الخط على السطح الامور غير متساوية ولا تقار الاستحضار الحركات
 ويمكن ان يقال ان الاستحضار الاستحضار الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 في بيان الملازمة حيث قال ولاز على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها لم يدرك بل المراد بالامور الغير المتساوية العلوم فاعلم

عادنا فلا يمكن ان كتب الامور الغير المتساوية لانها لا تحصل الا من
 المتساوية وقاب بعض الافاضل ملخص دليله لنحصل الخط على ذلك العدد
 يتوقف على حصول الامور الغير المتساوية مع قطع النظر عن طريق حصولها
 فادفع الاسكان فافهم فانه مما خفي على كثير من افاضل الرجال **فمنع**
 قد يتوهم انه ما يتبادر الى اقول لنرايد من الاستحضار الاستحضار كما هو ان
 من كلامهم فعدم ورود السؤال اظهر من لزوم فان الباطن لم يحصل الخط
 لا يجب عليه بعد التوجه اليه وقبل حصول الاستحضار مباديه كوا ان حصل
 قبل ذلك **فمنع** ولما كان المقصودات والمصدقات حاصل السؤال على
 صرح 71 في حاشية شرح المطالع هو ان الذي ثبت مما تقدم في المصورات
 مدونة قولنا كل تصور هو ذرى وكذب قولنا كل تصور نظري وليس من
 كذب ما بين الموجدتين الفلسف الا حذف بعضها الذي بين بها السلبات
 الجريئتان ان اطلع قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض المصورات
 نظريا لكن السالبة الاول لا يستلزم الموجه الجزئية القليلة بعض التصورات لا ضروري
 ان يطردها الثانية لا يستلزم قولنا بعض التصورات لا يطردها ان ضروري لان
 السالبة البسيطة العلم من الموجه المعدولة ويمكن ان يقال ان بعض المصورات
 ضروري مضاف ليس بعض المصورات لا يطردها فيكون سالبه معدولة فلا تستلزم
 المحصلة القليلة بعض المصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض المصورات نظريا
 معناه ليس بعض المصورات لا ضروري فلا تستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لان
 السالبة المعدولة العلم من الموجه المحصلة وكذا قولنا ليس بعض المصورات ضروري وهو

ان يدور بالامور الغير المتساوية الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 2 حصول الخط على السطح الامور غير متساوية ولا تقار الاستحضار الحركات
 ويمكن ان يقال ان الاستحضار الاستحضار الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 في بيان الملازمة حيث قال ولاز على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها لم يدرك بل المراد بالامور الغير المتساوية العلوم فاعلم

ان يدور بالامور الغير المتساوية الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 2 حصول الخط على السطح الامور غير متساوية ولا تقار الاستحضار الحركات
 ويمكن ان يقال ان الاستحضار الاستحضار الحركات العكسية فاجواب انه قال سوف
 في بيان الملازمة حيث قال ولاز على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شي
 منها لم يدرك بل المراد بالامور الغير المتساوية العلوم فاعلم

المصورات والمصدقات قال به السبط والموجبه المعدوله بيا وبان
 وكذا الالبه المعدوله والموجبه المحصله سلا زمان فاصل **هـ** فانه امر محقق
 لا ينبغي ان يشك فيه لا يقال اذا كان كتاب التصديقات لا ينبغي ان
 يشك فيه ولا حاجة الى ايراد الدليل عليه لا ما نقول بخلافه انه محقق بعد
 ايراد الدليل اذ ليس ما يفرض دليله خلاف المصورات فان بعد ايراد الدليل
 عليه سقى الشك فيه لوجوه المعارض فانه قال **ثاني** ان من علم لزوم
 امر لآخر فيه مناقضه فاما ان من علم الملازمه بين الشيئين علم وجوه
 الملوم علم وجوه اللازم بل لا بد من العلم من الرتبة الخاص ويمكن لنزول المراد
 لزوم علم ذلك مرتبه ويعلم ذلك بقرينه المقام قال **الثاني** بان قد مرنا
 الجيولنز واخرنا الماطق اقول هذا الكلام اما بنا على المشهور من ان تقديم
 الجنس على الفعل واجب مطلقا واما بنا على انه اراد معرفه علم الجنس **الان**
 فصوره بالكنه واعلم به ان الجنس على الفعل في الحد التام كما ذهب اليه
 بعضهم واما بنا على اختياره الترتيب الواحد من الرسل التي عملها الجيولنز
 انما طلق ونزاعا تشب قال **الثاني** ان وسطنا المعلوم من طرفي المظ مع
 بلا حله نسبة الى طرفي المظ ولا حتى نزل تلك النسبه مخصوصه بينه وبين الطرف قبل القصد
 الى حصيله المظ لكن لا من حيث انها طرفا المظ مجزئ وهذا الى حصيله المظ
 بلا حله تلك النسبه بينه وبينها من التجميع المذكوره عندنا قال **الثاني** ان
 لبعضنا نسبة الى بعض بالمعديم وانما فيه تميز على نزل تلك النسبه لابل لنز
 يكونه فانه جزئياتنا للركب وقال ذلك اقرارا عن مثل تركب الادوية

قد مرنا
 في هذا

فان احدها في حاله التركيب لا يتحقق سببا سبه بالتقدم والافترس وقيل
 المحقق هو انه لا بد ان يتحقق النسبه بين ذلك الاجزاء سواء كانت حاله
 الجزئيه او قبلها ومن قد يكون باعتبار الوجوه وقد يكون باعتبار المرتبه
 وهذا حكم بان التركيب اهم من الرتب حسب المفهوم واما حسب المصدق فقد
 قيل مما مت ويان فاعلم ذلك قال **الثاني** ان من علمه ان بالملحوظه ان بالملحوظه
 في قول المصترس امور معلومه وانما قال ترتب امور معلومه لانك
 اذا فشت ما ذكرنا النظر وحدث لك في ذلك الحاله ملاحظ الامور المعلومه
 على ترتب معين وسقط من بعضها الى بعضه وملاحظتها على ذلك الوجه
 ترتب صورها في الذهن فيكون تلك الملاحظه الاملحوظه معلومه **افترس**
 صورته فيه فاملاحظ بانها امور المعلومات وصورها التي ملاحظتها فانه
 قصد الامور المليات المعلومه وانما ترتب صورها بتواليها ومن قال ترتب
 علمه فقد اراد بنا المعلوم او اعلم الترتيب السبع هكذا حقق في خواص
 شرح المطالع والمراد باننا دللنا على الجهول وهو الذهن الى مع تصور
 او تصديق قال **الثاني** ان كما يكون اليقين كما يكون الفكر المصدق
 اليقيني يكون في غيره من التصديقات وانما قد نأيد ذلك لان المصدقين
 من الجهل والظن لا يكون الا في التصديقات لانها احكام مخصوصه قال
الثاني ان اما الفكر في التصور والتصديق اليقيني وكما ذكرنا اليقيني
 منه للمصدق **هـ** كما ذكرنا من الفكر الواقع في جيولنزنا طيق
 والعكر الواقع في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث قال **الثاني** ان

قد مرنا
 في هذا

قد مرنا
 في هذا
 في هذا
 في هذا

العلم في هذا السؤال و ارد على تنبيه الفكر ترتيب امور معلومة قال
 وث وج و هو اخذ من الاول ان العلم بهذا الخ اخص من العلم بالجميع
 الاول لانه قسم من المصديق الذي هو قسم من العلم بالجميع الاول قال الثاني
 فانه لم يصر في هذا الكتاب الاول وقبل الترتيب عدم اختصاص العلم بالمتفرق
معلوم مان قبل هذا يتنافى ما ذكر من ان الكتاب يتصور ان الخ من اعمته
 الشبه قلنا شبه بعض لا ساقى علم بعض اثر قائل قال ان وج و مر لطايف
 هذا التعريف الطاهر ان من التمييز فلا بد من ان يكون لطيفة اخرى ولكن
 ان يقال الاشارة بكون واحد من الرتب الى العلة الرابع لطيفة اخرى وذكر
 المتقابل في التعريف وهو العلم والجزء لطيفة ايضا وقبل اشمال التعريف على كل
 واحد من العلة لطيفة كما في الاشمال الى العلة الرابع لطيفة اعلم ان العلة
 المذكورة في التعريف ليست على التعريف وهو العكس فان العكس ما عرفت وهو
 الفعل المحصور وهو الترتيب وليس للفعل مادة ولا صورة بل العلة الرابع
 هو الامور المرتبة فاعلم ذلك **م** كل مركب صادر عن فاعل مختار العلة
 الرابع الخا يمتنع للمعلوم المركب الصادر عن الفاعل المختار انما بسيط
 الصادر عن الموجب لانه من علم فاعلية والبسيط الصادر عن الفاعل المختار
 لا بد له من علم فاعلية والبسيط الصادر عن الفاعل المختار لا بد له من علم فاعلية
 وعلم فاعلية والمركب الصادر عن الموجب لا بد له من علم فاعلية وعلم فاعلية
 والمركب الصادر عن الموجب لا بد له من علم فاعلية ومادية وصورية فافهم
م بالقياس الى العلة يجوز ان لا يكون صلي لان علم عليه بان

من نزل من سائر
 من نزل من سائر
 من نزل من سائر

من نزل من سائر
 من نزل من سائر
 من نزل من سائر

من نزل من سائر
 من نزل من سائر
 من نزل من سائر

احد لا يتحقق من التعريف والمعرف **م** بل الامداد يؤخذ للمعلوم في قول
 هذا بل بالقياس الى العلم الفاعلية والصورية واما بالقياس الى المادية
 والفاعلية فلا فاما كورتان فيه بالمطابقة الا ان يقال التعريف هو
 الترتيب الخاص بالمتعلق بكون من العلة وذكر الامور والتاثيرات فيكون
 الى العلم المادية والفاعلية فالترتيب الخاص اشارة الى العلة الرابع على
 الترتيب اليه بيان لطايف التعريف وقول الشارح امور معلومة اشارة
 الى المادية **م** من على كونها علة في تحقق النسبة الى كل منها مامل **م**
 لان العلة المعينة يدل على معلول معين فيقول ان اريد بالعلم المعينة العلة
 العامة فممكن لا يتم التعريف وان اريد بها العلة الخاصة فلازم واجب بان
 المراد بها العلة العامة ولا يمتنع نوع العلة يدل على معلول معين كما دلالة
 العلة مطلقا اقول من دلالة المعلول اقول هذا الكلام طاهر لا يمتنع كلام
 الحكماء ويمكن ان يقال المراد بالعلم ما استلزم وجود وجود المعلول ان
 يتحقق المعلول عند تحققه ولا شك ان الترتيب لم يكن علة تامة اكن يتحقق
 معه المعلول وقيل ان العلة العامة ايضا لا يدل على معلول معين نعم وجود
 استلزم وجود المعلول واجيب ان المراد بدلالة العلة العامة على المعلول ان
 المقتضى بوجود العلة العامة يستلزم التصديقي بوجود المعلول ونقل عن
 بعض الحكماء ان المراد بالتعريف هنا المعنى النوعي فان كل علم معين
 بالنوع كالمادة تدل على معلول معين كالحرارة تدل على العكس فان الحرارة المعينة
 لا تدل على علم معين كالشارع اعرف عليه بان هذه الغاية اذا كان الحد

من نزل من سائر
 من نزل من سائر
 من نزل من سائر

من نزل من سائر
 من نزل من سائر
 من نزل من سائر

من نزل من سائر
 من نزل من سائر
 من نزل من سائر

ليس معدوم في حق الله وكونه متعقدا للعالم قد علم في حق الله
 فلا يحق لنا نحن من السوء لان الزمان هو قول كنهه اما اذا فكر في وقت وصعد للعالم
 ديم من الله وكونه في وقت وصعد للعالم ليس معدوم مطلقا او بالعكس فيساقف
 العارض للشمس والحرارة العارضة للنار متحدة بالمتوح فاجاب عنه بار كدلك الزمان
 وممن في سوره فحصل الجواب ان دلالة الزمن على اليمين ان من
 معلوله ايضا بالارام الا ان انا رج عيب عنها بالمطابقة على نيتك
 الدلائل بين الاثر ميسر احديهما اظهر من الاخر وهذا الجواب اندفع
 ايضا ما قيل من لزوم النسب لو كان اشارة الى العلة الضرورية بالمطابقة
 كان الترتيب نفس العلة فلم يعيد الترتيب على العلة تامل في هذا المقام
 فان من مطايع الافكار فقام قال ان انا ان الفكر ليس بصوابا انما
 قوله دايما قيد للمنطق لا للنفس تدبر **معه** ان يفكر في وقت وصعد فكما ان
 اشارة الى جواب دخل مقدر وموان المص قال بل الان ان الوامه
 ساقض نفسه في وقتين وقد نزل لزمان شرطي في حق الساقض
 وحاصل الجواب ان في هذا المقام زمانين زمان الفكر والحكم الى الاتباع
 والا تراعى وزمان اعتبار الحكم ان الوقوع والواقوع ان زمان اطر
 وقوع النسب اولا وقولها فيه والمصير الساقض هو الثاني الى زمان
 اعتبار الحكم لزمان الفكر والاتباع فامل قال ان انا رج مراده
 الطاهر ترك قوله من قال ان انا رج فتدبر فتدبر في فكر الى التصديق
 بغير العالم ثم يفكر في فكر الى التصديق بدونه العالم لا يتعال
 لابد في الساقض من الاطلاق بالاجابة والسبب لا يتحقق ذلك في
 قولنا العالم قديم وقولنا العالم حادث لا ينفون قولنا العالم حادث
 في قولنا قولنا العالم ليس قديم **معه** واقف على سائر الخطا

الاجابة على ما ذكره من ان الزمان هو قول كنهه
 اما اذا فكر في وقت وصعد للعالم ليس معدوم مطلقا
 او بالعكس فيساقف العارض للشمس والحرارة العارضة للنار
 متحدة بالمتوح فاجاب عنه بار كدلك الزمان وممن في سوره
 فحصل الجواب ان دلالة الزمن على اليمين ان من معلوله
 ايضا بالارام الا ان انا رج عيب عنها بالمطابقة على نيتك
 الدلائل بين الاثر ميسر احديهما اظهر من الاخر وهذا
 الجواب اندفع ايضا ما قيل من لزوم النسب لو كان اشارة
 الى العلة الضرورية بالمطابقة كان الترتيب نفس العلة
 فلم يعيد الترتيب على العلة تامل في هذا المقام فان من
 مطايع الافكار فقام قال ان انا ان الفكر ليس بصوابا
 انما قوله دايما قيد للمنطق لا للنفس تدبر معه ان يفكر
 في وقت وصعد فكما ان اشارة الى جواب دخل مقدر وموان
 المص قال بل الان ان الوامه ساقض نفسه في وقتين وقد
 نزل لزمان شرطي في حق الساقض وحاصل الجواب ان في
 هذا المقام زمانين زمان الفكر والحكم الى الاتباع والا
 تراعى وزمان اعتبار الحكم ان الوقوع والواقوع ان زمان
 اطر وقوع النسب اولا وقولها فيه والمصير الساقض هو الثاني
 الى زمان اعتبار الحكم لزمان الفكر والاتباع فامل قال
 ان انا رج مراده الطاهر ترك قوله من قال ان انا رج
 فتدبر فتدبر في فكر الى التصديق بغير العالم ثم يفكر
 في فكر الى التصديق بدونه العالم لا يتعال لابد في
 الساقض من الاطلاق بالاجابة والسبب لا يتحقق ذلك في
 قولنا العالم قديم وقولنا العالم حادث لا ينفون قولنا
 العالم حادث في قولنا قولنا العالم ليس قديم معه واقف
 على سائر الخطا

ما في قولنا العالم قديم
 ما في قولنا العالم حادث

ان اشارة الى جواب سوال مقدر وموانه لا يلزم من الدليل المذكور وهو قوله
 لان بعض العلل، بعضا لا يثبت الخطا في الافكار الكاسية في
 المصدق والمعدل موصوت الخطا في الافكار الكاسية للمصور والمصدق
 لثبت الاحتياج الى نفس المنطق فلا يتم المقرب قال ان انا رج فلا يكون كل
 فكر صوابا فثبت الحاجة قبل عدم اصابة الفكر دايما لا يوجد الاحتياج الى
 مثل هذا القانون ان الذي يفيد معرفة طريق الاكتاب وغير النصح
 من الفاسد لو ان يكون طريق الاكتاب وشرايطها وغير صحيحها من
 سقيمها معلوما بالضرورة واجبة لما علم بالضرورة لثبوتها ليس معلوما
 بالضرورة بل هو يتبع من المقدمة والكنى بالاشير اليها من قوله بعد معرفة
 الاكتاب والاطاعة بالصحيح والعامة منها قول الاشارة في النتيجة ان مقدمة
 من الدليل يمينه جدا فالطاهر لثبوتها كنى بالاشير اليها من قوله لما قضت
 بعض العقلاء بعضا في معنى اكارهم وادعاء، فعلة العقلاء في جميع المباحث
 الى وقعت فيها المواقعة بل الطرق الضرورية في غاية البعد فامل
 مراد ان المقصود ان اشارة الى جواب دخل مقدر وموانه لا يلزم من المقدمات
 السابقة الاحتياج لمعرفة معصيل الاطار الجريه التي هي المعصية ولا يثبت
 الاحتياج الى القانون المذكور فلا يتم المقرب وحاصل الجواب انه طانت
 الاحتياج الى معرفة معصيل الاطار الجريه وهي متعززة لانها غير متناهية
 فثبت الاحتياج الى قانون يرجع اليه في معرفة احوال اي نظارته من الاطباء
 المحصنة الجريه فثبت الاحتياج الى القانون ايضا فلما يلزم الحاجة الى

العاشر المذكور ان قولهم لو لم يكن طريق اخر الى تحقيق المطالب العلمي غير العكس
 لكن ذلك يتم فان من الطرف حكمة النفس عند الشواغل والتوجه بغيرها عليه
 الحق الصريح وجواب بان الحاجة الى المنطق انما هي بالنسبة الى الذين يستفيدون
 العلم بالنظر والكسب وهم الاكثرون وما سواهم كالمؤيد بالقرينة القديمة
 النادرة وجوده سفي عنده فافهم اما اقول لا يميز من الدليل الا حياجا الى
 جميع موايس المنطق فانه يدل على ما يحتاج الى قانون عام للذهن على الخطا
 في الفكر وهو عنوان حسن الترتيب لا الحركات فلا يلزم الى العلوم ايسر المتعلقة
 بالماضي فاعلم **معه** ثم ان الكتاب من تلك الجداول لا يمكن بالي طريق كان
 هذا مدارا من تقدم الجنس على الفصل باس وجوب نظام واما مدارا من تقدمه
 بالاستسكان كما هو التحقيق فيه نوع فعلا لانه اذا حصل الجداول المعينة
 في المصور حصل منها المله بالي طريق كان سواء قدم الجنس او لا لا يتعلق
 معنا على ذلك السعدير لئلا يتبادر الخط من تلك الجداول لا يمكن من غير
 الصمام بل لابد من الاضمار والطام والرتب المعينة **معه**
 وان وقع خطأ اما في الجداول او في الطريق لم يصيب قبل اذا وقع خطأ
 في الطريق لم يصيب الخط اصلا وان وقع خطأ في الجداول لم يصيب بعض
 العمور لاني كلما كان قوتها زيدا فزس وكل فزس حيوان يصيب الخط وهو
 زيد حيوان لم يصب ووقع الخطا في الجداول **معه** السطق يطبق على الخط
 السطق الطامول الذي ليس لئلا ينطق في كلام من راجح بلكن على مذهب
 الوهمين قال ان راجح ورسوخ بانه الله قانونه قبل ما من قوله قانون
 مفيد من المنطق بالنظر الى نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وهذا

هو غير بالقياس الى عير من العلوم وقته تنبيه على انه علم في نفسه والله اعلم بقول
 كما ان الثاني من طريق بالقياس الى عير كما يكون الاول معناه بالقياس
 الى عير يكون الاول معناه الى عير كما لا يخفى على المتامل فالظاهر لزيقنا لما
 كان بيان الحاميه جزا مستقلا من المقدمة ذكرنا نيا بطريق الاصله فاقول
 ان راجح اذا علمه الشيء فعليه الاستعداد من قوله فانه والسط من فاعلم
 ومنفصل وهو يكون والسط من فاعلم ومنفصل ان اذا كان العلم المتوسط
 والسط بين فاعلم ومنفصل يكون والسط بين فاعلم ومنفصل ذلك العاقل اذا
 علمه الشيء الشيء الذي ان راجح لان اثر العلم البعيد امر واضح لانه لو فرض العلم
 وجب استفاؤه ولا معنى للتأثير الا هذا الاحتياج واجب بان هذا المعنى لا يحصل
 للمعلوم مع السط القريب فان هذا المعنى انما اصحابه الى المماثلة وقف عليه لا حق لم
 بواسطة التحقيق ان التأثير في الوجود ليس الا السببية والبعية مستتبع بواسطة
 والتقريب مسيعة سر وسط قال ان راجح فضلا عن ان يتوسط ان قيل فضلا لا يقع
 موقعه فانه مصدر يتوسط بين مستبعدا ولا يستحيل ثانيا او اكثر بعد اتمته
 للترقي فذلك ومع كلامه ان الله العلم البعيد لا يصل الى المعلوم فضلا عن شوط
 في ذلك الوصول شيء اخر فلا يكون الثاني مستحيلا او اكثر بعد من الاول فانه
 يمكن لئلا يصل الله شيء الى شيء اخر بلا واسطة ويصل بواسطه فاجواب ان الماد
 بقوله لا يصل الى المعلوم انه لا يمكن ذلك والوصول المخصوص فزع امكان
 الوصول فيكون ما بعد اكثر السج من الاول تامل **معه** واجواب اما اذا
 فرضنا حاصل الجواب انه لا يميز من علم وصول الله العلم البعيد الى

فان كان مستقلا من طرف
 الكسب بالنظر الى العلم
 والسط من فاعلم الى
 غير من المعلوم

الاعمال كون المعلول غير منفصل عن العمل المصدق فان الفاعل ماله دخل
في وجوه الشئ بحيث يتركب من ان يكون فاعلا له وموثر او فاعلا
لعمله وموثر في فاعله فالعمل المصدق ايضا يكون فاعلا للمعلول مصدق
عن العمل المتوسط انما واسطة بين الفاعل والمنفعل في كتاب الى العبد
الاجرة لا فراجها قال ان يرفع والعانون امر كل الى العانون في الفهم المبرر انما
المستطوع وحتم ان يكون منفصله الكتابة وان يكون مستطوعا لجدول واياها
كان فوامر يتوصل الى امور كثيرة فساير المع الاصطلاح والامر بالاطلاق
الاشمال كما صرح به قدس سره حيث قال مطبق ان مشتمل لمعناه امر كل مشتمل
على احكام حرمانه موضوعه اشمالا لا يتعرف احكامها منه وحتم لنزول المبرر
بالاطلاق الى معنى امر كل محمول موضوعه على حرمانه ليتعرف احكام جزئية
منه لا تعال الاشمال كونه حيث يعلم منه تلك الاحكام ولا شك لتلك الحنية خالصة
للفضية الكلية بالفعل فيكون مشتملة عليها بالفعل لا بالقوة لا ما تقول اذا قلنا
زيد في ضرب زيد وعمره قال عمره وخالده جاء خالده مرفوع لهذا الظاهر مشتمل
بالفعل على تلك الاحكام واما اذا قلنا كل فاعل مرفوع لهذا الامر العالي مشتملة
عليها بالقوة القدر الى الفعل تدبر قبل قوله منطبق على جميع حرمانه ليتعرف احكامها
منه مستدرك اد قوله امر كل مطبق على جميع جزئية يغني عنه والذين يدور في
ظلاله دفعه واما الاول فموان يعال اراد بالامر الطل المفهوم الكل اعلم
من التصور والمصدق ويقولنا مطبق على جميع جزئية فصح المفهوم الطل
التصور ويقولنا يتعرف احكام جزئية من العضية الكلية التي فزوتها

لله والثاني لمر العضية الكلية التي لا تنتمي قانونا مطلق بل من حيث اشتمالها على
لكل الفروع حيث يتعرف احكامها منها فلا بد من قوله منطبق على حرمانه لهما
كث واما ان العانون اذا كان عبارة عن فضية طرية مستخرج منها فزوتها المبررة
المندرجة تحتها فلا يكون تعريف المطلق شاملا لجزءه البديلة التي فزوتها بديلة
ايضا كقولهم الكل الاول مسج والقياس لا يستثنى مسج وقد صرح بان بعض احكام
وهو مثل الكل الاول مسج به في الفروع المندرجة تحتها ايضا بدلية فاعلم ذلك
فانه دقيق **مصر** فلا اشكال في المصدقات اقول ان الاشكال في منفصل
المطالب المصدقية وفاعلية العاقله اياها او الاشكال في اليه المسائل المصدقة
قد يعال الاشكال باق حاله فان الالة واسطة بين الفاعل والمنفعل لا بين الفاعل
وفعله واجب بان المطالب المصدقية هو الحكم مع الوقوع واللا وقوع لا مع
الايقاع والاشراع والحكم بالمع الا برفع فعله وسعلق بالحكم بالمع الا بوساطة
فيكون الاول منفصلا فلا اشكال ويرد ذلك بان الالة هي الواسطة بين الفاعل
ومنفعله وهو اثره ولا يكون الايقاع اثر الفاعل اذا لا اثر كما يضاف
الى الفاعل يضاف الى الفعل ايضا وطاهر ان الايقاع ليس كذلك فلا بد للاحكام
اقول ايضا قوله في الاكتساب بان من ذلك الجواب لان قوله في الاكتساب يدل على ان
المنطق واسطة بين القوة العاقله وبين المطالب الكبير في وصول الاكتساب
كما يتعار المنشا واسطة بين النجاء وقطع الخشب في القطع الا ان تعال
معناه في حالة الاكتساب ولكن ان يجاز من الاول ايضا بان تعال مع كلام
المحب موان ملخص كلامه ان الحكم اذا كان فعلا يصل اثره ذلك الفعل الى الحكم

المصدق وقد تنوجه عليه ان الاتقان لا يكون اثر الفاعل فاصل **فهم** واما
 بناء على انه حاصل هذا الجواب بغير الدليل قبل يمكن لتزجمل كلام الخارج عليه باركار
 بعد به ومفناه 2 لاننا والسف من القوق العاقله وبين مبادل المطالبه السببه
 في الكتاب ولا بعد ان يراى بالمطالبه معناه الفصول 2 الحاجة الى تقدير
 فان المبادل ايضا مطلوبة من بين المعلومات المعهودة فانهم قال ان الخارج والمنا
 قال تعصم مراعاتها قبل على الممر لان ان رعاية المنطق عاصمة بكل نفسه عاصمة و
 رعاية شرط اقول كلام الخارج حيث قال انما قال تقسم مراعاتها لان المنطق
 ليس نفسه تقسم من الخطا 4 اشارة الى ان في كلام المصم مجازا وارتكاب ذلك
 لنفسه على ان الرعاية ايضا لا به منها قال ان الخارج فالالة لمسه الجسدي اما قال
 لمسه الجسدي لا على من عام له على سببه 2 بورد عليه بان صرح المصم بمباد
 القول ان الخارج باء لا يجوز السوء بالمرض العام مع الخاضعة اومع الفصل اقول
 دفع ذلك قوله ورسومة فاصل قل ان الخارج والاية للمنطق ليس في نفسه لا يقال
 الاية فصل للمنطق بالقياس الى بعض مايل المنطق الى البعض لانا
 نقول ان حصول الاية للبعض انما هو بالقياس الى البعض الاخر لا نفسه
 وحصول الاية له نفسه بان يكون حصول الاية لكل مايل بالقياس الى نفسه
 بل نقول ان الاية لا يحصل المسبب من مايل بالقياس الى سببه اخرى فان
 بعض منه من بعض بطريق يدهى على المسمى فاصل قال ان الخارج ومنها فان طيلة
 ان في معنى المنطق بالركم فابق طيلة من لزومة من الشروع في العلم من
 حسب رسمه لا حسب من وحصنة بناء على لزومة كل علم مايل ذلك

المصدق
 بناء على انه حاصل هذا الجواب بغير الدليل قبل يمكن لتزجمل كلام الخارج عليه باركار

المصدق
 بناء على انه حاصل هذا الجواب بغير الدليل قبل يمكن لتزجمل كلام الخارج عليه باركار

المصدق
 بناء على انه حاصل هذا الجواب بغير الدليل قبل يمكن لتزجمل كلام الخارج عليه باركار

فهم واما الموضوع فاصل اصح اية ليرتبط بسببه بعض مايل المراد بالمايل
 المحمول المسئلة فالموضوعات بدليل قوله انما اصح اية ليرتبط بسببه ذلك
 المحمولات انما ترتبط بسبب الموضوع بعضها ببعض حيث جعل على
 واحد على ذلك ويمكن ان يراى بها القواين وقيل المراد بالمايل في قول الخارج
 حقيقة كل علم مايل ذلك العلم من العسايا المذكورة في العلم سواء كانت
 مبرمجة في هذا العلم او لا ومن هذا المعنى معاول المبادل والموضوعات مندرجة تحت
 المبادل على ما حقق اقول فله نظر لانه على ذلك التعدي لا يتناول المايل الى المبادل
 المصدق بغير مساوئ الموضوع ايضا على تقدير ان يراى به المصدق بوجه الموضوع
 والحق ما افاد 2 من ان المعصوم بالذات مع مايل او المصدق بما اذ الرسوم
 المذكورة للعلوم لا يصدق الا على المايل او على الموضوعات لما افاد بقوله المنطق
 بانه الله فاونيه لا يصدق الا على المايل وتل في المحو بانه علم باصول تعرف بها
 احوال او اخر الحكم من حيث الاطراب والبناء لا يصدق الا على المصدق بالمايل فليحل
 ذكر من تاسم بناء على شدة اتساع العلم اليها فمن لان ممره الاجزاء مع ان يكون
 ان لكل ذلك من تسام مع انه كونه **فهم** لا سوف على حصيله في الخارج الى
 سوف على حقيقة في الخارج والسخران جميع مايل لتوقف على معتد ونصوره والله
 ان وضع اسماء العلوم لما وضع عام والموضوع له خاص قال ان الخارج وليس ذلك
 من مقدمة الشروع لان معرفة كسب من وقته بتوقف على الشروع في العلم وهو
 كان الشروع في العلم موقفا على معرفة كسب من كسب من الشروع في العلم من
 المقدمة معرفة كسب من اقول ان المراد بالحكمة ما يتوقف عليه في العلم

المصدق
 بناء على انه حاصل هذا الجواب بغير الدليل قبل يمكن لتزجمل كلام الخارج عليه باركار

المصدق
 بناء على انه حاصل هذا الجواب بغير الدليل قبل يمكن لتزجمل كلام الخارج عليه باركار

في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة

على الصحة واللام يبع الحصر ولكن ان يقال الحصر اضافي وتحتل لتكون اشارة
الى ما خلفه بعض المحققين ان مقدمة الشروع في العلم معرفة برسمه ولا يتحقق
الشروع اصلا بصورة توجدها فاعلم ذلك قال الشارح فان قلت محمله انك
تقول معرفة العلم كسب من لا يحصل الا بالعلم جميع ما يدرى والعلم بالمسايل
المصدق لها لا واصل الجواب بغير الدليل فانه قال معرفة العلم كسب
ليس من مقدمة الشروع لان العلم هو المصدق بالمسايل متوقف بقصور
العلم كسب على تصور تلك الصدقات ليس ذلك من مقدمة الشروع للزوم على ما ذكر
الدور فبشر هذا الدليل ساطعا يلزم من الاول من السمعان التصور من
المصدق قال بعض الشارحين اذا احدث العلم ببقاء غرض جميع المسايل كان
معرفة معرفة على العلم جميع المسايل على تصوراته لا على تصوراته كما اذا
اخذ العلم عبارة عن صدقات المسايل كونه معرفة متوقفة على تصور تلك
الصدقات و تصور المنطق جميع تصورات تصدقات ما يدرى او جميع
تصورات ما يدرى يمكن جعله مقدمة للشروع في اقواله قوله و تصور المنطق
جميع تصوراته لا نظر وكان الشارح لم يتعرض لهذا الجواب فصار
الاستدلال على ان العلم يطلق على الصدقات بالمسايل لا على الجواب ايضا
فقد كان صحة العلم من الصدقات بالمسايل لا فديقال
معرفة الشيء بحدسه فعمل معرفة اجزاء المجزأة عليه كما مر به المصنف والاشارة
من هذه الصدقات محمولة على العلم فكيف فعمل معرفة كسب يتصور
جميع تلك الصدقات والتصورات والتصورات والجواب عنه الشرح

في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة

ان المحقق عرّفوا بان لا يكون بالاجزاء المجزأة يكون بالاجزاء الغير المجزأة
فقد برر صحة ما كان تصور جميع تلك الصدقات امرامعرا الا انما يدرى
بصلاح الاضمار يوما فيوما ولكن ان يكون معناه ان ذلك متعدد في حالة
الشروع في ان يقال ايضا لانه لا بد من عقل تلك الصدقات في حصول كل مسيلة
وهو متعذر ولانه يلزم الدور على ذكره **فقد** ولا بد من انك من شاعره فان منع
قوله ليس دليلك جميع مقدمات صحيحة على ما ذكره ان فيها خلافا فلا بد من دليل
يدل على الاختلال الذي ادعاه بخلاف ما اذا قيل من المقدمة ممنوعة فلا معناه
في لزوم المقدمة لا تحتل من هو طالب لدليل ينشأ فلا حاجة الى ما نفي الى
شاهد قال الشارح بان الاول انه لو لم يكن المنطق بدليا له فكن ان يوجه
مذا الشان بوجهين الاول انه لو لم يكن المنطق بدليا لكان كسبيا فاصح في حصول
كله مسيلة من اننا نأخر بكتيب منه وذلك القانون ايضا نظري صحيح ايضا الى قانون
اخر فاما ان يدور او يتسلسل والثاني انه لو لم يكن بدليا لكان كسبيا فاصح
في حصول كل مسيلة الى قانون معينه لمعرف طريق الكتاب وذلك القانون ايضا نظري
فاصح في حصوله الى قانون اخر نظري وعلم جرافا ما ان يدور او يتسلسل
قال ان رجح المنطق مجموع قوانين الاكتساب لا يقال هذا الكلام على السند
لانه يقول بذلك اثبات المقدمة الممنوعة فان غرضه اثبات الدور والتسلسل
على ما يدبر بطر الكمال قال الشارح و تعذر الجواب لسر المنطق ليس جميع اجزاء
بدليا والا لاستغنى عن تعليمه منه كنه وموان الاستقناء عن تعلم المنطق
مد على المعارض فلا يرد في طريق المناظره عا دكن في ابطال مقدمة من مقدماته

لان تصور تلك الصدقات
يعرف على الشروع في العلم
التقديرات فلو كان الشروع
على تلك الصدقات متوقفا
لزم الدور ثم
والزوم من ان لا يكون
الحجاج اليه من القانون
الوجه الثاني وهو ان
يكتسب من في الثاني الذي
هو انه في كسبه منه

ويمكن لتفان ان فيه تنبيه على ضعف مدعاه فكانه قيل ليس المنطق
 بدلييا والا لا يستغنى عن تفان وهو ط السطالان مع انه كلام على السند قال
 ان ارجح بل بعض اجراءه بدليي القواعد المطبعية بعضها مدعيه كالكل الاول
 منبرج والعباس لا استثنائي متبع اذ لا يتوقف جزم العقل لهما الا على تصور
 اهل انما التي تكفيها المسئلة على مهورات اصطلاحية وكما لتز القاعدتين
 بدلييتان كذلك الاطكار الجزم المندبقة فتمت فالك اذا وقعت على قياس
 مخصوص على هيئة الكل الاول مثلا وعرفت مع الاصاب جزمت بانه منبرج
 بلا خلاف في قوله كالكل الاول مسامحة لان الكل الاول ليس جزءا من المنطق
 بل مدقق من افراد موضوع المنطق واما المسئلة الكل متبع على ما ذكرنا فانه
مفهم فان قيل السعادة البعض الكسبي محصلة ان الجواب لانه فانه على هذا التقدير
 ايضا يلزم المحذور لان السعادة البعض الكسبي من البدليي لما يكون بطريق النظر **بحاج**
 في معرفة صحة ذلك المطروحات الى قانون اخر بدليي او لربما سبقت منه معرفة ذلك
 المنظر ولا شك ان استنباط كل المعرفة من ذلك القانون ايضا بطريق النظر
 فبحاج الى قانون اخر لمعرفه هذا النظر وعلم جرافا ما ان مدورا وتنتسلسل
 قال الحق في شرح المنطق فترى بالسؤال ان يقال لعل كان هذا المنطق من البدليي
 جمع اجراءه لا يستغنى عن تعلمه لكن المقدم الحق قال بال مثله اما الشرطية النظرية
 وكما مرغ واما حقيقة المقدم فانه لو لم يكن مدورا يجمع اجراءه كان بطريق الجمع
 اجراءها او بعضها وكيف كان اصباح حصوله الى الاكتساب المجموع الى هذا
 المنطق وذلك لاضايه الى الدور والتس المجالين في وقرر الجواب ان يقال

لا فلتهم بان علم المنطق لو لم يكن ضروريا يجمع اجراءه لا فلتهم حصوله الى الاكتساب
 المجموع الى هذا المنطق واما يلزمه ذلك ان لو لم يكن هذا العلم من العلوم التي
 بحاج حصوله الى الاكتساب المجموع الى المنطق وهو **مفهم** ورد بان يقال
 كونه بدلييا اذ ملخصه لزم كونه بدلييا وكسبيا لاكتشف بكونه مجابا اليه حتى يلزم من
 ابطاله على غيره من الاصاب الذي هو المدعي قوله ولا تعلق **مفهم** لا تعلق لاطال
 على ذلك المدعي من الاصاب فانه يجوز ذلك الابطال على غيره كغير المنطق غير
 مجاب اليه فلتزم منه الاصاب فقد ظهر ان كونه بدلييا وكسبيا بالنظر الى نفسه لا يلاحظ
 الاصاب وعدمه **مفهم** اما الذي ان العبارة عن الكبري المخطوطة فهو كل
 سببي **الحاج** اليه في الاكتساب النظرية لا على قوله فلا صواب في اكتب النظرية
 فاعلم ان لا يميز غرضه طرية انا ما ان قبل لانه ان التميز العام لا يحصل الا بعد
 العلم بالموضوع لئلا ان حصل ما لم يكن وبغيره من الرسوم الخافية فالجواب **مفهم**
 المراد بالتميز العام هو التمييز الكامل الذي لا يحصل الا بالمجموع على استرنا اليه
 فلذلك اعترض عليه ان لا يفتيا در ال الصهر اعترض عليه فانه لو كان المقصود
 المصدق بالموضوع لم تنزه الا عراض وح لا يرد بالخاص والعام المعبر والمنطق
مفهم واجيب عن ذلك هذا الجواب للمعترض **مفهم** بل الحق كلامنا في حق الجواب
 وتوضيحه لزم التصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع لا تصور الموضوع
 على ما ساد من من هذه العبارة فانه من المبادئ ولما كان المصدق المذكور
 متوقف على تصور موضوع المنطق وهو ما يتوقف على تصور مطلق الموضوع
 وجب اولاً ان يقرر مطلق المنطق لموضوع حتى يمكن التصديق بالموضوعية

مفهم
 كونه بدلييا وكسبيا
 لزم ذلك الابطال
 كتنص بكونه مجابا اليه
 حتى يلزم من ابطاله

في الطعام نشأ في كونه **في نظرون شراب ووصفي**
 رامطوق دشتي كذا
 جليبي سحر ايدري بوش
 قوبكي ارضي بوش

م والى محل محكمه ومحصله ان العلم في هذا المقام لو كان تصور ما
 صدق عليه موضوع المنطق كما ساد من العبارة لم يخرج الى معرفة موضوع
 اصلا كما ذكر المفروض لانه عارض له وان كان الخط التصديقي بالموضوع
 كما ذكره العايد بقوله بل الحق احيى الى بيان مفهومه واعلم ان يمكن
 حمل كلام القوم هذا على ما هو الحق فان مع قولهم لما كان العلم بالخاص
 انه لما كان المتصور التصديق بان الشيء الغلاني موضوع المنطق وذلك
 لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم موضوع المنطق والعلم بالخاص معنى المفيد وهو
 موضوع المنطق مسبوق بالعلم بالعام عن المطلق وهو مطلق الموضوع
 وجب اولا تعريف مطلق الموضوع ليحصل من فهم موضوع المنطق ويمكن
 التصديق بالموضوعية قال ان راجح كالتصديق ان الانسان ان كان يسمى بالحق
 لثقل التعجب عليه انفعال النفس عند ادراك امور غريبة فلا يكون الشيء لاداة
 بل الامور ساوية وهو ادراك الامور الغريبة فلما لم يطلع على ادراك الامور
 الغريبة ايضا فافهم **م** واعلم ان العوارض التي يلحق الاشياء لذواتها
 اشارة الى دفع ما قيل فان العرض التي يلحق الشيء لذاته اي بلا واسطة كغير
 شجرة له ايضا فكيف يكون محمول مسيله من مسيله العلم وتحقيق هذا الكلام
 يقال على محسوس الوسط في التصديق وهو ما بعد العلم بمسوت الشيء للشيء
 سواء كان بشرة لذاته لتساوي التزايا بالثلاث للثلاث او لانه
 اخره الوسط في الثبوت وهو ما يفيد خوف الشيء للشيء في الواقع سواء
 كان العلم بمسوت اياه بديهيا او كسبيا والوسط هنا هو الوسط في الثبوت

م
اد
نص

والمضيق التي من ملاء وسط في التصديق يكون بديهيا ولا يكون من المطالب العلم
 القضايا التي بلا واسطة في الثبوت فربما يحتاج الى وسط في التصديق كما ذكرنا فيكون
 من المطالب العلمي هذا وقد قيل لزم العوارض التي يلحق الاشياء لذواتها لا يكون
 وبين تلك الاشياء والوسط في العوارض ومن ما يكون من وضا في الحقيقة لا المتصور
 بالحق الذي هو واسطة في عوارض الشيء لان فان الشيء عارض له في الحقيقة واما
 في بثوتها لتلك الاشياء فربما يحتاج الى الواسطة وما ذكرنا من ان المراد بالواسطة
 هي الواسطة في الثبوت او العوارض في دفع ايضا ما قيل كيف يكون الواسطة
 مبينا وقد عرفت ان ما يقرب بقولنا لانه حين يقال لانه كذا والنار ليست كذلك
 اذ لا يقال النار لانه ما فاعلم قال ان راجح كالحكم بالارادة ان الحكم بالارادة
 حمل المتصور بالارادة جرد مفهوم الحيوان فلا يكون عارضا للانسان ولكن يقال
 المراد بالحكم بالارادة بالفعل وان يقال ما يكون جزء من الحيوان تردد وهذا
 يجوز للتشبيه مع اتفاقا لخطا بقدر في المثال ليس بشرط بل مجرد الفرض كافي
 وليست بصححة لان المحسوس عند العلم هو الاثار المخصوصة المسماة بالاثار المخلوقة
 لا شاملة للغير اذ المقصود في مسوق احوال الموضوع كالانسان من حيث
 ان الانسان واللاحق لواسطة هذه الاعم كالحوان ليس من احوال الانسان
 بل من احوال الحيوان فلان في علم الانسان بل في علم الحيوان لرد العلم
 قال ان راجح لاه خارج الهم المطلقا كالحكم كذا اللاحقه للابيض بالوسط
 ان جسم فان الجسم الممن الابيض من خارج عن مفهومه او من وجه كالتفكير الخارج
 للابيض لواسطة ان ان خلفه كذا فان ان اريد ان الجسم خارج عن مفهوم

يجب

الا سنف لم يكن الحركة لا تحقق مفهومه وان اريد ان خارج عما صدق عليه الابيض
 فلازم لان الجسم مبني ان قبل ان يصادف السطح الثاني فان الحركة الملاحقة لذات
 الابيض بواسطة الجسم الخارج من مفهوم الصادق على الذات والمعتبر
 الخروج من ذلك المفهوم لاعتبار الذات مقبول ان المعتبر هو الواسطة
 في البروز ومن التي يكون موضوعه لذلك المعارض في بقول الواسطة الى
 الجسم منها ان اريد بما صدق عليه الجسم هو بعينه ما صدق عليه الابيض فلا تحقق
 الواسطة وان اريد بها المفهوم فلا يكون الحركة عارضة والتحقيق الذي يدفع
 به السؤال ونحوه الاشكال خارج الابقاء الاستناد في بعض حوالته
 من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة ام خارج عن مفهوم ما صدق
 عليه وما صدق عليه الابيض من حيث انه معروف للمعارض غير ما صدق عليه
 الجسم من حيث هو متحقق الواسطة فاعلم ذلك فانه من الدقائق الالهية والمباشرة
 الحسية قال ان ارجح الخارج الاضاحي كالتحريك العارض للجسم
 بواسطة ان ان او من وجه كالتحريك العارض للجسم ان بواسطة ان
 لا يصدق بواسطة ان ان ان ان ان كالحركة العارضة للماء بسبب النار
 فتعال لنرا الحركة العارضة للماء غير الحركة العارضة للنار فلا يكون
 النار واسطة في العروضة بل في البثوث والطلاسم في الاول تدبر
 الا انما ليست مستندة اليها لا يقال ان الخارج الاضاحي ايضا مستند الى الذات
 والمعارض مستند الى الخارج الاضاحي والمستند الى المستند الى الذي مستند
 الى ذلك الشيء فيكون المعارض للخارج الابيض مستند الى الذات في الجملة

كالمعارض للمعارض لاننا نقول فرق ما سبها فان الامر بالمعارض فيكون
 للمعارض وعارض للذات واما الخارج الاضاحي وان كان معروضا للمعارض
 لكنه غير عارض للذات مع العلم فلا يكون مستندا اليها قال ان ارجح اثبات
 الى الاعراض الدائمة واقامة للمدعاه المحدود والظان ان اقامة عطف على اثبات
 لكن البحث عن الاعراض الدائمة لا توجد اقامة المدعاه المحدود كما يوجب اثبات
 الى الاعراض الدائمة فاعلم **نحوه** ليس المراد انما مطلقا موضوع المنطق
 كما مل هذا الكلام دفع المعارض وقرر الاعراض لثقل قولكم المعلومات
 المصورة والتصدق بقيمة موضوع المنطق ان اريد انما مطلقا موضوع المنطق
 لثقل الفاعل فان المنطق لا يثبت في جميع احوال المعلومات لان من احوال
 المعلومات كونها موجودة والمنطق لا يثبت عنه وان اريد انما موضوع المنطق
 من حيث الاتصال كان الاتصال من تامة الموضوع وفي كل في له وكونه مسلما
 في ذلك العلم لا بد من كل علم من كون موضوعه مسلم المصور فلم يكن من الاعراض
 المطلوبة بل من هذا الغرض بل يجب ان يكون المحسوس عنه احوالا تفرض للوصل
 بعد اعتبار كونه موضوعا واما بقية الدفع ان قيد الموضوع موضوع الايضاح
 لانفسه وعلى هذا القيد من نظائره هذا القيد في موضوعات العلوم **مطلوب** ادعها
 الايضاح الى محمول تصوري او فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بان رسم او
 حد كان معناه انه موصل الى المحمول التصوري بلا واسطة فيتم بذلك بوضوح
 عدم صحة ما قيل من انه ليس المنطق مبيلا لمحمول الايضاح **مطلوب** وقضلا
 وخاصة اعلم ان الفصل والحاشية بحث عنها على ما ذهب اليه المحققان من حيث

يمكن دفعه بان يقال قوله
 ان رتبة خارج عن التعريف
 في حال واقامة عطف عليه
 وعلى هذا لا يتصور عليه شيء
 لكن الظاهر من كلامه ان
 ما اراد به ان

انما هو ما وقع فيه الايضاح
 مطلقا والحيثما هو عن
 الايضاح والخصوصية المضافة
 تحت تسمية

اذا كان في العلم
 او في العلم

ان يدركه بطلان اللازم وانما يحل ذلك لو كان الحكم ادراكا اما اذا كان
 فعلا كما هو مدعى المصنف فيصدق التصديق بغير الايقاع فان ثبت المستدل
 بعدم المجموعه فانه يلزم في الاستدعاء التصديق بغير الايقاع مطلقا
 حيث قال لا بد منه من تصور الايقاع ولم يرد احد من المصنفين الى فساد
 السائل وقال لا يتم الملازمة المذكورة التي ادعيتها بتوكل لو اريد ايقاع
 التصديق بغير الاستدعاء التصديق بغير الايقاع وكيف لم وقد عرفت في قول
 الامام في المحقق في قول هذا بعدم صحة عطف الحكم في قول الامام على المضاف وصحة عطفه
 عليه في قول المصنف فاذا عطف على المضاف لم يلزم الاستدعاء المذكور املا فان ثبت
 المستدل الملازمة بانه لا يبيح العطف في قول المصنف على المضاف للوصف المذكور
 ولا يخفى ان في منع الملازمة اثباتا لا يلا حظ فعلية الحكم وادراكه وان يقدم
 منع الملازمة اول تلكه اسف ان منهم من هذا المقام فانه من المضاف الى بديهي
 فيها الاقدام قال الرابع قال الامام في المحقق كل تصديق لا بد منه من ثبوت
 بصوراته قال المصنف في شرح المحقق ليس كذلك لزم التصديق بضرورة من تصور
 الثلاثة لانه لو كان ضرورة عنها لوجب تحقق ما عليه التصديق كما هو في تصور
 ومن البين انه ليس كذلك بل لا بد من تصور الصورات الثلاثة من امر رابع وهو
 ايقاع الحكم بالارتباط المعصوم من الطرفين ولا يلزم منه ان يكون الصورات
 حقيقة التصديق زايه على تصور الصورات الثلاثة لان تصور ايقاع الحكم بالارتباط
 بغير الطرفين يكون شرطا خارجا عن حقيقة التصديق بل الداخل في حقيقة
 الصورات الثلاثة هو ايقاع الحكم بالارتباط معهما فقط هذا الكلام الذي صرح

22
 عليه الحكم وشرطية تصور فاعلم ذلك **وهو** وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم
 في المدعى لقول يلزم ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فلا اذ
 ذكر الحكم في تصور السابق عليه فكانه قال لا بد في تصور التصديق من تصور
 المحكوم عليه وبه و تصور الحكم هذا والعامل في تصور هذا الدليل في قوله لا يحتاج
 الحكم الى تحقيق وجوب تحقق من الصورات عند تحقق ما عليه التصديق لكن لا يلزم
 منه ان يكون من الصورات داخله في ما عليه التصديق لكونه ان يكون حصولها عند
 تحقق ما عليه التصديق لا لانه داخله فيها بل لانه من الشروط الخارجية عنها واحده
 وهو من الصورات فيها حيث قال لا بد منه اقول يمكن ان يقال بان المدعى توقف
 التصديق عليها مع قطع النظر عن شرطتها وشرطيتها اذ عرفت بيان مقدم
 التصديق على التصديق وهو يحصل بمجرد بيان التوقف فاعلم قال الرابع واما
 المقالات فقلت المقالة الاولى في المفردات فان قلت المراد بالمراد اما
 ما هو موزع من اللفظ او ما هو موزع من المعنى او ما يكون شيئا مالا
 وفاء الاولين لا والثالث ايضا فاسد لعدم شمول اللفظ المركب فالحق
 اما في رتبة الثالث في واما ذكره في الالعاط بالتمتع في منع المعاملة
وهو فالمحقق اذا اراد ان يعلم غير المحصل ان مع كلام الشارع
 موارد لما توقف افادة المعاني مطلقا واستعدادها على الالعاط
 فطر المطلق في الالعاط من جهة تعليم الجهول اهم من المنطق وغير
 بالغير انما راجع الى جهة بل يكون كونه على الشرقي فان الوجه الاول
 يكون المعية فيه فاما والمعاد عام والوجه الثاني يكون المعية في عام والمعاد

جامعكم السميع والتفصيص الثاني يوجب الترتيب كما لا يخفى على المتأمل ويمكن
 ان يكون قوله بل يقول توجه اخر الكلام الخارج وحاصله ان لما توقع اتفاق
 المعاني مطلقا واسماءها على الالفاظ فثبت ان السمعان المعاني المنطوية
 من عيب او اعادة تباينها اصحاب الالفاظ قطع المطابق بينهما **الذي ذكره** تدبر
و رجا يورد على التذوق وذلك مثل ما ذكره المعنى ان كل كلمة لا تشترط
 على زمان معين من الازمنة فانه حاصل مخصوص بلفظ الزمان لا بلفظ الوجود
وهذا ما اعتبره هذا القيد ليظهر ان معنى لزم المسحوق من المشاهدة لا يخص العلم
 بوجود لافظ في الدلالة العقلية فانه يعلم وجود لافظ بالمشاهدة ايضا فلا يظهر
 دلالة المسحوق من المشاهدة على وجود لافظ خلافا للمسحوق من غير المشاهدة
 لا يعلم وجود لافظ الابدالية اللفظ عليه مثلا فيظهر دلالة **وهذا** واما اخصار
 اللغوية والوصفية **ال** قال راجح في حواشي شرح العاصم اعلم ان اخصار
 عقل مراد من النفي والاثبات ثم ان العمل بمجرده ملاحظ منبويه بالاخصار
 واما استقران لا يكون كذلك فيستند اخصاره الى التنبع والاستواء سررا كان
 في اجزائه كالاخصار الدلالة اللغوية في العلف او في الاجزاء كالاخصار المركب
 في اجزائه من العناصر فانقسم لثلاث عليه هي بدعية لا تحتاج الى دليل ونز
 كانت اسم اية فدل عليها انه لو كان هناك قسم اخر لو حد ما بالسمع لكن النافي
 بط فالجزم مثله والملازمة طنية قال راجح لا ينعقد بعض الدلالات ببعضها
 لم يسمع لا ينعقد من كل واحد من النقص والالزام بالافق لعدم الاطلاع
 على مثال ويمكن تصور من فيما اذا كان اللفظ مع صوتا نشأ ولازمه وكما عليها

فاذا لم يبعد حد الدلالات بتوسط الوضع انقضى حد كل من الدلالات
 بالآخر من لانه ان اريد من ذلك اللفظ المجموع دلالة على الدلالة المعنى
 وحد المطابقة والالزام صادق عليهما واذا اريد من ذلك اللفظ المفرد
 دلالة على اللازم بالالزام وحد المطابقة والنقص صادق عليهما واذا اريد
 من ذلك اللفظ اللازم دلالة عليه مطابقة وحد النقص والالزام صادق عليهما
 فانهم قالوا ان راجح واللازم ان اللازم الذي قاله راجح كالشمس في
 موضوع الجرم لا يخفى انما ليست موضوع الجرم المعين بل المجرى صدق عليه
 ولهذا لم يحد من التليات التي يخرج في ذلك وكانه اراد به ذلك قال راجح
 اذا اطلق الامكان واريده الامكان الخاص فان الامكان الخاص كان
 دلالة على الصور بتركه قوله واريده الامكان الخاص فان الامكان الخاص كان
 اطلاق يدل على الامكان الخاص بالمطابقة **و** يدل على الامكان العام المعنى
 ولا دخل للملازمة في الدلالة قال راجح ويصدق عليها ان على دلالة لفظ **ال**
 لان على الامكان العام قال راجح عرفت على الدلالة ان في حيزه
 المطابقة دلالة لفظ الامكان على الامكان العام من اطلاق على الامكان
 الخاص قال راجح في تلك الصورة ان في صورة اطلاق الامكان ورايه
 الامكان الخاص قال راجح سمعها ان سمعها دلالة الامكان على الامكان العام
 اذا اطلق على الامكان الخاص ورن فرضنا استواء وضع لفظ الامكان في الامكان
 العام قال راجح مع انه يصدق عليها ان على الالزامية قال راجح فثبت ان العلم
 بمقتضى حد المطابقة بتوسط الوضع فثبت الالزام في حد المطابقة والملازمة عرفت

قال راجح في حواشي شرح العاصم اعلم ان اخصار
 عقل مراد من النفي والاثبات ثم ان العمل بمجرده ملاحظ منبويه بالاخصار
 واما استقران لا يكون كذلك فيستند اخصاره الى التنبع والاستواء سررا كان
 في اجزائه كالاخصار الدلالة اللغوية في العلف او في الاجزاء كالاخصار المركب
 في اجزائه من العناصر فانقسم لثلاث عليه هي بدعية لا تحتاج الى دليل ونز
 كانت اسم اية فدل عليها انه لو كان هناك قسم اخر لو حد ما بالسمع لكن النافي
 بط فالجزم مثله والملازمة طنية قال راجح لا ينعقد بعض الدلالات ببعضها
 لم يسمع لا ينعقد من كل واحد من النقص والالزام بالافق لعدم الاطلاع
 على مثال ويمكن تصور من فيما اذا كان اللفظ مع صوتا نشأ ولازمه وكما عليها

السقف فسيفس ان يكبر من المايات ما لا يستلزم شيئا كذا لعله ليتقن عدم
 الاستلزام الا لزام لا ياقول فرق ما بينهما فان الجوان في الاول متعلق
 يكون اللفظ موضوعا للسياط واما هو فمعلوم بخلاف الثاني فانه متعلق
 بوجوده تكل المايات فان وجوده ما عليه لا يستلزم شيئا غير معلوم ليرقى اذالم
 يعلم كقول اللفظ موضوعا لعن سبط فلم يتقن عدم الاستلزام المطابقة للمعنى
 فقول من الاستلزام انه كمالا لتحقيق كحقق والبسائط ثابتة فاذا وضع
 اللفظ بازا ليعقق المطابقة بدون التمسك فاعلم ان الشايع واقله
 انما ليست غيرا ليعايد ليرى قول الاستلزام الذي ما يلزم من تصور المفهوم
 تصور ولا يلزم من تصور المايات تصور انما ليست غيرا بل التصديق
 ويمكن ليرى ان بان تصور المايات اذا استلزم هذا التصديق فاستلزم
 تصور كل واحد من طرفيها والشيء بينهما **مفهوم** ولو لم يستلزم كل تصور
 تصديقا وهو بطلان لزام من ادراك امر واحد ادراك امور غير
 مما هي قال الشايع فكثير ما تصور ما هي في لم يطر ما ساجد في قيل هذا
 اطراف جميع الاستلزام المطابقة للزام واجيب بان ليس للمانع مذهب الى المانع من
 حيث هو مانع حاز ان يقول فامد في نفسه وبان المراد بغيره في قوله ولم يطر
 بيان على مفهوم الية لا فاصدق عليه الية ولا يلزم الاستلزام لعل **مفهوم**
 قد يتوهم ليرى مفهوم الكلية والجزئية ان كونه كذا وكذا فاصدق ان قبل ان
 التعميم في الجزء من حيث هو جزء وصف الجزئية من خارج لانه يستلزم تصور
 الكلية ضرورة لتمام الكلية والجزئية فالنصف بدون الاستلزام غير موجود

مع عدم
 ان ارجع واقله
 انما ليست
 غيرا ان هذا
 التصديق
 وانه تصور
 كل واحد من
 طرفيها والشيء
 بينهما مفهوم
 على الاستلزام
 الذي في قوله

انما لا يرد بالغير مفهوم فاعلم ان تصور كثير من المايات
 لا يطر ما ساجد في قيل هذا
 خطا في تصديق الية فلا يجوز الاستلزام ولا يلزم

محصل الجواب اما قد يتصور كثر امن المركبات مع القول عن كونه مركبا ومفهوم
 مفهوم الكلية والجزئية وليس معنى قولهم التضمن قسم الجزء من حيث انه جزء للشيء
 فهم الجزء مع وصف الجزئية بل معناه فهم الجزء بواسطة كونه جزءا ان سبب فهمه من
 اللفظ كونه جزءا من مفهوم اللفظ سواء توسط في تكل الحال وصف الجزئية او لا قال
 ان ارجع فان اللازم مما ذكر ليس من عدم الاستلزام اللفظ الاستلزام قبل المقصود
 من الاستلزام على سبيل القطع ان اطرح مما ذكر ما عدم الاستلزام المضمين على سبيل
 القطع الاستلزام قائم قال ارجع المايات بالحيثية ارجع من التابع الاعم قال المص
 في الجامع وانما قيد ما به هذا القيد ليرى عدم وجود التابع الاعم بغير صورة و
 وجود المتبوع الاضغ كوجود الحرارة بدون مما سمى النار فان وجودها بدونها
 ليس من حيث انما ما به لافان الحرارة السابقة لها من حيث انما ما به لافان الحرارة
 الحاصلة منها ووجود تكل الحرارة بدون مما سمى النار في قول قد يطر لان الحرارة المطلقة
 لزم لكن ما به لاف وان كانت باقية لما يقوون مطلق الحرارة ما به لما سمى
 النار والتابع من حيث هو تابع لطبق وجوده بدون المتبوع فيلزم امتناع
 وجود مطلق الحرارة بدون مما سمى النار والجواب اما لانه ليرى التابع مطلقا
 لا يوجد بدون المتبوع بل التابع الموصوف بالتبعية لذلك المتبوع لا يوجد
 بدون المتبوع فحرارة النار لا يوجد بدون النار لكن مطلق الحرارة يوجد
 بدونها **مفهوم** فان اردت التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة
 اعلم ان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
 كما في قولك الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقييد كما في قولك



هذا هو الراجح في
الاعتبار بالاعتبار
في الراجح في
الاعتبار بالاعتبار
في الراجح في
الاعتبار بالاعتبار

الذي يلزم ان يكون والا على عدم اعتبار المضمين والالزام سيما بالحق
الاول بل هذا اول ما يجوز ليس كلام الخارج ما يشترط بالاولوية **وهو**
والصحيح انه لا يثبت كمالا حتى افراد بالنسبة الى المضمين والمضمين والالزام
محقق بالنسبة الى المضمين المطابق فانه محقق في المتباين المذكورين بالنسبة
الى المعين بدون حقيقة بالنسبة الى المضمين المطابق **وهو** المقصود قال بعض
الافاضل لمخض ان عيبه هو كسب الطاعون لا حسب الحقيقة لان المركب باعتبار
جميع المضمين والالزام ايضا من ذلك فانه لا يثبت من المركب ما عساه المضمين
المطابق فموجب على هذا الوجه ان الافراد كسب المعينين المذكورين في الافراد
كسب المطابقة لما التزم في الاعتبار فاختار وجه الترجيح بان المركب
وجودي والافراد عدمي والوجه فحاصله انه اعتبر المطابقة في المقسم لان
اعتبارها كسب التركيب الذي هو انشرف التفسير مع اعتبارها فيمكن
ان يجعل وجه الترجيح احواله المطابقة وفيه انكار من وجه اما اولاه
هذا فغايته اذا كان الافراد والمركب كسب المطابقة بين الافراد و
المركب كسب المضمين والالزام لان السيل طلب فابقه اعتبار المركب والافراد
كسب المطابقة وعدم اعتبار المركب والافراد كسب المعينين واما اذا لم
يكن كذلك بان يكون المركب كسب بالنسبة الى المعينين فافلا ولم يثبت الافراد
بالنسبة اليهما فلم يتم واما ما نبينا فلا بد لادراكه بغير المطابقة في قوله من الاكتفاء
بغير المطابقة التضمن والالزام لم يكن ملايا لما ذكر في صدر البحث من الافراد
به انه لو لم يعتبر الاله مطلقا والزاد به المطلق لم يكن منافي الكفاية لان

هذا هو الراجح في
الاعتبار بالاعتبار
في الراجح في
الاعتبار بالاعتبار
في الراجح في
الاعتبار بالاعتبار

المطابقة العامة كونه في فقه المطلق كالسقف والالزام بلا عاقر اقول ايراد
بغير المطابقة المضمين والالزام **وهو** لا يثبت ما ذكر في صدر البحث قلنا ذكرنا في الجلاء
على الاكتفاء بالمطابقة وعدم اعتبار المطلق وهو لزم التركيب لا تحقق باعتبار
المعيب الا اذا تحقق في فرد عليه ان الافراد يقتضي الاكتفاء بغير المطابقة كما في
التركيب بعض الاكتفاء بالمطابقة وذكر قدس سرس بالخروج كلام الخارج من ان المركب
هو المفهوم الوجودي فتقوله ولا يلتفت الى ما يقتضيه ليس بالنظر الى اصل الكلام
يلزم عدم كونه ملايا لما في المصدر بل بالنظر الى ما يرد من ان المركب هو المفهوم
الوجودي فاصل **وهو** واجزاء الاخر من المركب لا يكون مهيلا والاله يمكن
مركب ان كسب المدهول الالزام والمفرد فلا فانه ان قيل جبق مهيلا لا يكون كسب
الاول مع مع تحقق المركب فيه لا تعان ان الالفاظ اما موضوعه لانفسها لانه
قد اقبله قدس سرس في صوابه الذي بل الحق في الجواب ان ضوئنا لا يدل هذا اللفظ
ان هذا اللفظ مهيلا **وهو** الا انه يلزم لزم يكون احاد المضمين والالزام في فقه المضمين
المطابق مثلا اذا كان الجسم الذي لا يملكه الحيوان الساطق كما دلالة هذا المركب
عليه بالالزام لكن دلالة الحيوان الذي موجود هذا المركب على الجسم الذي موجود المضمين
المدهول الالزام بالمطابقة بالالزام **وهو** ذلك لان المركب من الالفاظ الخارج
خارج والالفاظ الخارج داخلا فذلك لان وجود مجموع الشيء في الشيء يستلزم وجود كل
واحد من اجزائه بخلاف خروج المجموع فانه لا يستلزم خروج كل واحد من اجزائه نعم
في خروج واحد من اجزائه **وهو** قلت دلالة على جرد المضمين والالزام مع سطر هذا
الاقتراح لا بغيره لان المقصود حاصل على كل واحد من هذين التقديرين ايضا

واعلم ان دلالة اجزاء لفظ المركب باسرها على احوال معناه الارامى لا يمكن ان
 يكون بالمطابقة لا بالتميز لان المدلول المطابق للمركب هو المدلول بالمطابقة
 لا احواله ولو كانت دلالة اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الارامى بالمطابقة او بالتميز
 لم يكن المعنى الارامى خارجا عن المعنى الموضوع له اللفظ بل لابد من ان يكون دلالة
 اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الارامى ودلالة باقي الاجزاء اما بالمطابقة
 او بالتميز او بالارام اذ علم ذلك فنقول ملخص كلام الشارع من ان اللفظ اذا دل
 على معنى المعنى الارامى بالارام فاذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الارامى
 بالارام فلا بد وان لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والجزء الاخر لا يكون بمطابقا
 ولا مرادا فالدليل الجزئي والارامى هما تركب حسب المدلول الارامى والمقدرة خلاف
 فلا بد وان يكون له مع مغاير لمعنى الجزء الاول حسب السلام التركيب حسب المعنى الارامى
 التركيب حسب المعنى المطابق فلتأمل قال ان راجع الان هذا الوجه بعد اوله
 اعتبار المطابقة او هذا الوجه يدل على ان اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب
 مع اعتبار المعنى الارامى وهو اختيار المطلق في المقدم لم اعتبار امر معتقظ
 بالنسبة الى التركيب والوجه الاول يدل على ان اعتبار المطلق يستلزم دخول
 بعض افراد التركيب في هذا المعنى وهذا الوجه بعد الاول والوجه الاول بعيد
 الوجوب **مع** فمحتاج في تركب وعلام الى الينا ويدل المذكور الظاهر انه لم يفتح
 في انما انما الى الينا ويدل بقولهما مجزا عنهما في مثل المثل عظام ورضي ريدا **مع**
 ولو قيل اللفظ المعجز اما ان لا يصح معناه لان خبره وحده لا تعال اذا قيل اللفظ
 اما ان لا يصح معناه لان خبره كان معناه اما ان لا يصح معناه لان خبره ينفك

هذا الوجه بعد الاول
 هذا الوجه يدل على ان
 هذا الوجه بعد الاول
 هذا الوجه يدل على ان
 هذا الوجه بعد الاول
 هذا الوجه يدل على ان

هذا الوجه بعد الاول
 هذا الوجه يدل على ان
 هذا الوجه بعد الاول
 هذا الوجه يدل على ان

الجزء هو المعنى ولا فرق بين العيان والباطن اذا قيل المعنى اما لا يصح
 لان خبره خلاف اذا قيل اما ان يصح معناه لان خبره فانه لا يعقل ان يكون الاخبار
 ما كونه مستفادا من ذلك اللفظ بل هو اعلم من ان استناد منه او ما يرد واما خبره
مع وهذا الكلام حق اقول منه ثبت فان المعنى انما المستقل كما لا يصح لانه خبره
 وحده لا يصح لان خبره بانفسه من **مع** وانه اليه من ذلك سره من ربي
 مواضع من كونه لعدم صلاحته كون الظلم باعتبار مجموع مفهومه التركيب الحديث
 المستعمل والنسبة التامة الغير المستقلة وعدم صلاحية كون الصواب باعتبار
 مجموع صهر التركيب من معناه التركيب من الذات والحدث والنسبة السعيدة الغير
 المستقلة مجزا عما وحيث به يات النسبة لعدم استقلالها لا يصح لانه خبره
 ولا عنها لا وحدها ولا مع غيرهما فان قلت فكيف يصح القول خبره لان لا خبر قلت
 الاداة باعتبار مفهومها الاصل انما المستقل لا تقع مجزا بها لا وحدها ولا مع
 غيرهما لكن قد تعلق بعد ذلك التعميم الى مفهوم مستقل فيصير لا يقع خبره
 من الجزئية والجزئية فلا في لا خبر لا تقع خبره من الجزئية باعتبار مفهوم الاصل الذي
 هو الرابط السليبي بل باعتبار ما يعيد اليه من معنى مستقل ولذلك سميت **الخصية**
 الخ وقت لا جراه من مجزأ او موضوعا معه وله فلسفة في هذا المعنى فانه من مسا
 الحقيقة المعقولة قال الشارع وطريقه من حيث لفظه مع فيه كذا قالوا
 في وجه **مع** الكلام الى انهما لانه اما ان يدل على معنى في نفسها **مع** في كثير من
 تلك العلامات والاحوال كقول قه والسين وكقوله البائيت ان كنهه دلالة
 على الزمان وكونهما على هيئة الماضي وعلى المضارع والامر **مع** وله كرسيا

ث

موطأ من العباد من ردد ان الزمان عند اختلاف اليب في بعض المواد
 اختلاف الصفة مسلمة لا اختلاف في تهم شهادته لكن يرد المنع لجواز تكرار
 المجموع والا فلا يجوز ان يكون ابدال هو الحاق بشرط الميتة وكذا مع قوله
 واذا ردد الزمان عند ايراد الصيغة مع اختلاف الحاق بدل على استعمال الميتة
 في الدلالة فانما لو لم يكن مستند وكان الحاق دخل فيها لمجموع اختلاف الزمان
 عند اختلافها ولكن قد لا يحقق ذلك ان السداد ايراد الصيغة ايراد الزمان
 بدل على الاستعمال في يرد عدم الاستدلال في المضارع فان الصيغة هناك
 متخذة والزمان مختلف لكن يرد عليه المنع لجواز ان يكون المجموع في الاداء الحاق
 بشرط الميتة على ما استقر مع قوله واذا ردد الزمان عند ايراد الصيغة بدل
 تحقق عند الصيغة المعينة للمضارع مثلا سلمت زمان الحال والاستعمال ولا
 مختلف شيء من الدمايين باختلاف المواد نعم يمكن ان يورد على ولفظ الكلام
 ان ارجح معارضة بان يقال لما شهد على الزمان الميتة ليست مستند في
 الدلالة وهو ايراد الزمان عند اختلافها واختلافه عند ايرادها والذي هو
 با بيان وحكم مواد الاستعمال هو ان الميتة ليست جزءا والاداء على الحديث
 والزمان في الكلام هو الحاق بشرط الميتة فيحصل الكلام ان ما يصلح لان
 خبره ان دل بالصيغة معارضة الميتة المعارضة له على زمان معين من الازمنة
 الثلاثة فهو الكلمة فخرج عن الحد ما لا يدل على الزمان وما يدل على عوارنه الميتة
 على مطلق الزمان كالزمان وما يدل على زمان معين من الازمنة الثلاثة
 بالصيغة كالصبيح والخبوق وما يدل على زمان معين من الازمنة الثلاثة بالحاق

كنه
 مستند

كنه وامس وان يكون ولكن ان يقال مثل القدر والامس لا يدلان على زمان
 معين من الازمنة الثلاثة فان المراد بالزمان المعين في التعريف مطلقا في
 الحال والاستقبال وامس لا يدل على مطلق الماضي وكذا عند الايدل على مطلق
 المضارع فاعلم في كل فانه من المواضع المخلقة والبيان المقصود من هذا الكتاب
 ان لم يتم حول سرادق دقايقه الا واحد من اول الابواب **فصل** في الاول ليقبل
 لما يطلق ما ذكره من اختلاف الزمان في اطلاق الميتة في الصيغتين فان يقال
 قلنا ان ما اطلق هو الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فان
 استعاضه المدلول لم يستلزم استعاضه الدليل فلي لم يحقق بطلان ما ادعاه قال
 في الاول **فصل** فان قلنا يلزم من ذلك ان من تقسيم ما يصلح لان خبره الى باج
 لان خبره عن اول لا حاشي ان لا يلزم ذلك من تقسيم المعص ما يصلح لانه الى ما دل
 الميتة على زمان معين والما يدل عليه ففي كلامه لهذا النوع **فصل**
 فاما مور لفظية كقوله مصدر او مضافا خوزوبه زيد وصفه فوسر واسم
 روي به امر ودين **فصل** ففي هذا ان على ذكرنا انما يكون امتياري الاداة
 عن اخوها بعد من وجوبين اتميان الاسم من الاداة بعيد وجوده في
 الكلمة بعيد عن **فصل** اراد بالالفاظ ان اراد بالالفاظ التي هي الازمنة
 اجزاء مركبة كل منها من الحروف كزيد قائم فان كل واحد من اجزاء مركبة
 من الحروف والهمز في ما يتبادل الى ما لا مركبة من الحروف بل كل منها حرف واحد
 كقولك بك فان كل واحد من اجزاء حرف واحد او حرف واحد والآخر
 من الحروف والالفاظ الحرف على الاسم كسب اللغة وارا في كلام العلماء **فصل**
 لان انقسام اللفظ الى الحرف والجزء احاطه كسب اتفاقا في معنى بالجزئية

ان يسمي ما يصلح لان
 خبره انما يصلح لان
 خبره عن اول

حواشي وفهمه من قوله تعالى
 فوكلهم منكم من عرف
 واسم من حرف فلفظ
 معار لان كل واحد من
 اجزاء حرف

والكلية اقول ان اريد بالا تعاضد الاتصاف بحسب نفس الاسم من غير
 الحسار الوصف فمن الفعل والحرف يصف بالخرصة كما نرى معنى الاسم بالظن
 والجرسة والاعراب الاتصاف المطاوع الموصف كما بينهم من الظلام فلان
 ذلك بل انقسام اللفظ الى الكل والجزء انما يتوقف على ان يوصف
 افراد اللفظ مع لا يصح لان يقال على كثيرين وان بعض افراد اللفظ
 مع بعض لذلك فان قلت السبب هم محتص الى مشترك وذلك بان يلاحظ
 بعض افراد المشترك ام محتص به قسم ذلك المحتص الى المشترك من ذلك
 البعض وبغيره لمحصل قسم من ذلك البعض فقط فلا بد ان انقسم اللفظ
 الى اجزاء الحسا وللفعل والحرف فلهذا من ذلك البعض فقط فلا بد
 من ان يعلم عدم صلاحية معناه مما للمقوية ٥ معناه مما من حيث معناه
 لا يمكن لنزكهم عليه سني قلت اذا انفصل معنى الفعل فكما يعلم لنزكهم
 من حدث وسببه معينة يعلم ايضا عدم صلاحية المقولية وكذا اذا انفصل معنى
 الحرف فكما يعلم لنزكهم معنى الحرف سببه مخصوصة تعلم عدم صلاحية المقولية
 فاما من حيث معناه انما قيد بالحيثية لانه اذا قيل مع ما
 يعلم للحكم عليه لكن ذلك ليس معناه من حيث معناه فان معناه من
 تلك الحيثية ما يرد به في حالة الربط **وهو** وهذا المجموع الخ الحدث
 مع النسبة المحفوظة به ذكر الاعتبار من غير مستقل بالمفهومية كما نرى
 مع الحرف لا يفهم الا بعد ذكر متعلقة المحض لا يفهم معنى الفعل ايضا
 الا بعد ذكر عامل معين فان معناه الحدث مع النسبة المحفوظة المحفوظة
 سببها على انها الة لملا فظنها فقام به كذا المعاني لم نهم معناه فلما استعمل

مختصة من
 حال من
 كما او
 مجمع من
 ومع
 على
 ذلك

بالمفهومية باعتبار مجموع معناه وبالحكمة فالحرف كما كان موضوعا لمعان
 نسبة مخصوصة هي الالات خلاصة معان اخر ومعنا عامام لكل لنزكهم
 محكوم عليه ولا يحكم ما به اذ لا بد في كل واحد منهما لنزكهم يكون ملحوظا بالذات
 لمكن اعتبار النسبة منه وبين غير والاسم كما كان موضوعا لمعان ملحوظة
 بالذات مستقلة بالمفهومية ولم يغير معناه سببه ما يمكن الحكم عليه والحكم
 العقل على اعتبار في الحدث ومعنى مستقل بالمفهومية وغيره استجابة الى غير
 سببه ما تة هي الة خلاصة طريقها وجب ان يكون مستندا باعتبار الحدث اذ قد اختلف
 في مفهومه ذلك وضعا وان ذكر فاعلم ان يحصل ذلك النسبة اما مجموعا معناه
 ولا يصح للحكم عليه ولا للحكم به فان قيل كما ان مجموع الفعل والفاعل فمقام
 منه سببه غير مستقل صرح فان صارت النسبة آلة لتعرف حالها لكل الصو فمقام
 سببها ومنه ذات له القيام ونسبة سببها هي الة لملا فظنها فلم يزل كون الصو محكوم
 عليها ومحكوم ما به دون الفعل فالحجور لنزكهم المعبر في الصو ذات ما من حيث سببه
 الحدث فالتاات المبهمة والحدث ملحوظان بالذات واما النسبة في ملحوظة بالذات
 بل انما معينة غير معصورة اصلية من العبارة بعينها بها الدار المبهمة وصار
 المجموع كشيء واحد في زمان يلاحظ فيها مائة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما
 عليها ومائة جانب الحدث اصالة فيجعل محكوما بها واما النسبة فيها فلا يصح للحكم
 عليها ولا انما لا ودعا ولا مع نيزكهم السعلا والمعتبر في الفعل سببه مائة
 بعضي انما اذا مع طرفها عظمها وعدم ارتباطها به وهي المحفوظة من العبارة
 فلا يصح من الفعل ما هو في الصو بين معين وقوعه باعتبار جز معناه وهو
 الحدث فاعلم ذلك **وهو** والعرف في حركات هذه الاتصاف محصل هذا
 المحقق لنزكهم السقيم استدلال الحكم والوصف والحالات من الصفات صفات

الالفاظ والالفاظ كلها متساوية الالفاظ في صحة الحكم عليها على معنى المعنى
 المطلق باعتبار هذه الصفات الالفاظ المذكورة والجملة والكلية
 لما كانت من صفات المعاني ومعنى الكلمة والاداة لا يصح ان لا يكون
 وحكم عليها من غير ان يكون من المعنى والمحقق الذي افاده في قوله
 التميز وعنوان المعنى بالمعنى المقيم انما هو الالفاظ المقصود لتفصيله
 يكون قضيه في الحقيقة بل في الصور واداءه الحكم قد خرج عن
 حقيقة المعنى وصارت قضية طبيعية وحل هذا المحقق لا يميز من عدم
 الشيء للحكم عليه من انشاءه فامل قال ان راجح فان كان الاول ان
 كان معناه واحدا فاما ان يتشخص به اعلم ان الالفاظ انما هي
 والى ما لا يتشخص لا يختص بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي
 يكون معناه كثيرا فيقسم ايضا الى فئتين القسمين على ما سيجي باقيل
 المعنى واسم الاشياء والموصول مشخص وهو ليس بعلم واحد عنه ما
 لان ان معناه مشخص فان انت مثلا موضوع للمخاطبة المذكر مطلقا
 ولذا يصح اخلاقه على كل مخاطبة مذكر فان قيل لو كان معناه كليا
 ان يكون متساويا او مشكلا وليس كذلك لشيء من الوحدة الشخصية
 ولا شيء من المتواطىء والمشكلى كذلك فاحذر ان لا يلام ذلك ولا بد
 من دليل من انما ذهب اليه كثير من العلماء ولا بد ان يحمل كلام المعنى
 عليه كما هو الظاهر وان لا يفتل كلامه والتحقيق ان مع المعنى واسم
 الاشياء والموصول مشخص فان انت مثلا موضوع لكل واحد من
 المذكورين المتخاطب بالوضع العام فان الواضع يعمل كل واحد من
 تلك المعاني في نفسه مفهوم كل وضع اللفظ بازاء كل واحد منها فيكون

تلك الاسماء من قبل ما يكون معناه كذا او الفرق بينها وبين المشتك
 المعاني متعددة بوضع واحد والمشتك وضع لها بوضع متعددة قال ان راجح
 وحدها حقيقة عند المصنفين كان فيه اشارة الى ما وقع من التماثل والمزج
 حيث قد فان شخص ذلك المعنى سمي علما فان الملايم لم يبق سمي حرا حقيقيا
 قال ان راجح فانه في الواجب ان راجح وانت واقول في الممكن اما كونه اتم فانه
 معنوي ذاته واما كونه اثنت فلا سمي له زواله لظلال ذاته واما كونه اقوى
 فانه اتم واثنت قال ان راجح والشكلى بالقديم والباقي اعلم ان المقدم
 في هذا السكلى هو المقدم بالذات ولا مرع بعدم الزمان كما في افراد
 لرجوعه الى اتم الزمان لال حصول معناه في افراد تامه قال ان راجح قبل
 في الممكن لكونه ممكن في ان راجح بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية
 قال المعنى في شرح المخلص الواضع ان وضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك
 على السوية هو المشتك سواء كانت كلها من لغة واحدة او من لغات مختلفة
 ومعناه ان اللفظ الواحد اذا كان له معان كثيرة يقال له المشتك سواء
 كان وضعه لتلك المعاني من وضع واحد في لغة واحدة كالعرفانها موضوعا
 في اللغة العربية لمعاني كثيرة او وضع واضح من لغة بازاء احد تلك المعاني
 ثم وضع واضح اخر في لغة اخرى بازاء مع آخر كما يبرر فانه موضوع في
 العربية لمعنى وفي التركى لمعنى اخر قال ان راجح هو المشتك ان بالنسبة الى الجميع
 اذ بالنسبة الى كل واحد ليس بمختلفا قال ان راجح فانه موضوعا لباصر والحاد
 ان ان يقال ليس الحاد فانه لا يوضع للحاد قال ان راجح فاما ان يبرر استعماله
 في المعنى الاول ان يبرر الحققة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فان المعنويات

في الالفاظ والالفاظ كلها متساوية الالفاظ في صحة الحكم عليها على معنى المعنى المطلق باعتبار هذه الصفات الالفاظ المذكورة والجملة والكلية لما كانت من صفات المعاني ومعنى الكلمة والاداة لا يصح ان لا يكون وحكم عليها من غير ان يكون من المعنى والمحقق الذي افاده في قوله التميز وعنوان المعنى بالمعنى المقيم انما هو الالفاظ المقصود لتفصيله يكون قضيه في الحقيقة بل في الصور واداءه الحكم قد خرج عن حقيقة المعنى وصارت قضية طبيعية وحل هذا المحقق لا يميز من عدم الشيء للحكم عليه من انشاءه فامل قال ان راجح فان كان الاول ان كان معناه واحدا فاما ان يتشخص به اعلم ان الالفاظ انما هي والى ما لا يتشخص لا يختص بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثيرا فيقسم ايضا الى فئتين القسمين على ما سيجي باقيل المعنى واسم الاشياء والموصول مشخص وهو ليس بعلم واحد عنه ما لان ان معناه مشخص فان انت مثلا موضوع للمخاطبة المذكر مطلقا ولذا يصح اخلاقه على كل مخاطبة مذكر فان قيل لو كان معناه كليا ان يكون متساويا او مشكلا وليس كذلك لشيء من الوحدة الشخصية ولا شيء من المتواطىء والمشكلى كذلك فاحذر ان لا يلام ذلك ولا بد من دليل من انما ذهب اليه كثير من العلماء ولا بد ان يحمل كلام المعنى عليه كما هو الظاهر وان لا يفتل كلامه والتحقيق ان مع المعنى واسم الاشياء والموصول مشخص فان انت مثلا موضوع لكل واحد من المذكورين المتخاطب بالوضع العام فان الواضع يعمل كل واحد من تلك المعاني في نفسه مفهوم كل وضع اللفظ بازاء كل واحد منها فيكون

قال ان راجح فانه في الواجب ان راجح وانت واقول في الممكن اما كونه اتم فانه معنوي ذاته واما كونه اثنت فلا سمي له زواله لظلال ذاته واما كونه اقوى فانه اتم واثنت قال ان راجح والشكلى بالقديم والباقي اعلم ان المقدم في هذا السكلى هو المقدم بالذات ولا مرع بعدم الزمان كما في افراد لرجوعه الى اتم الزمان لال حصول معناه في افراد تامه قال ان راجح قبل في الممكن لكونه ممكن في ان راجح بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية قال المعنى في شرح المخلص الواضع ان وضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك على السوية هو المشتك سواء كانت كلها من لغة واحدة او من لغات مختلفة ومعناه ان اللفظ الواحد اذا كان له معان كثيرة يقال له المشتك سواء كان وضعه لتلك المعاني من وضع واحد في لغة واحدة كالعرفانها موضوعا في اللغة العربية لمعاني كثيرة او وضع واضح من لغة بازاء احد تلك المعاني ثم وضع واضح اخر في لغة اخرى بازاء مع آخر كما يبرر فانه موضوع في العربية لمعنى وفي التركى لمعنى اخر قال ان راجح هو المشتك ان بالنسبة الى الجميع اذ بالنسبة الى كل واحد ليس بمختلفا قال ان راجح فانه موضوعا لباصر والحاد ان ان يقال ليس الحاد فانه لا يوضع للحاد قال ان راجح فاما ان يبرر استعماله في المعنى الاول ان يبرر الحققة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فان المعنويات

في الالفاظ والالفاظ كلها متساوية الالفاظ في صحة الحكم عليها على معنى المعنى المطلق باعتبار هذه الصفات الالفاظ المذكورة والجملة والكلية لما كانت من صفات المعاني ومعنى الكلمة والاداة لا يصح ان لا يكون وحكم عليها من غير ان يكون من المعنى والمحقق الذي افاده في قوله التميز وعنوان المعنى بالمعنى المقيم انما هو الالفاظ المقصود لتفصيله يكون قضيه في الحقيقة بل في الصور واداءه الحكم قد خرج عن حقيقة المعنى وصارت قضية طبيعية وحل هذا المحقق لا يميز من عدم الشيء للحكم عليه من انشاءه فامل قال ان راجح فان كان الاول ان كان معناه واحدا فاما ان يتشخص به اعلم ان الالفاظ انما هي والى ما لا يتشخص لا يختص بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثيرا فيقسم ايضا الى فئتين القسمين على ما سيجي باقيل المعنى واسم الاشياء والموصول مشخص وهو ليس بعلم واحد عنه ما لان ان معناه مشخص فان انت مثلا موضوع للمخاطبة المذكر مطلقا ولذا يصح اخلاقه على كل مخاطبة مذكر فان قيل لو كان معناه كليا ان يكون متساويا او مشكلا وليس كذلك لشيء من الوحدة الشخصية ولا شيء من المتواطىء والمشكلى كذلك فاحذر ان لا يلام ذلك ولا بد من دليل من انما ذهب اليه كثير من العلماء ولا بد ان يحمل كلام المعنى عليه كما هو الظاهر وان لا يفتل كلامه والتحقيق ان مع المعنى واسم الاشياء والموصول مشخص فان انت مثلا موضوع لكل واحد من المذكورين المتخاطب بالوضع العام فان الواضع يعمل كل واحد من تلك المعاني في نفسه مفهوم كل وضع اللفظ بازاء كل واحد منها فيكون

فان كان
الشيء
مستحييا
فلا بد
من ان يكون
مستحييا
في كل
الاجزاء
فان كان
مستحييا
في اجزاء
فلا بد
من ان يكون
مستحييا
في كل
الاجزاء

بالنسبة الى معانيها الثانية يكون صفة عند العاقل ومجازا عند اصل الموضح الاول
وبالنسبة الى معانيها الاول بالعكس فلا يرد ان الصلوة مستحيية في معانيها
الاول ومما لا يدان من ان رجلا من الجن والبنات والمجر من اسان ما لم يمتنع
لاسان ذات قوايم الاربع فانها لا تنضم معها وتترك قوله الى ذات القوايم الاربع
لما كان اول **مقتضى** الاول لشرط المحركة حول الشيء ففي كلام ان رجلا من
وجميعا معهما محركة وتابتهما التخصيص بالكل فلو قاله فانه للمحرك في الشيء
لا يتم وكما لو قال فانه للمحرك حول الكل **مقتضى** وجب ان يجعل الثاني ان يعني لشر
التعبد اذا كان معنى المنعول مستوفيا في المذكور والموقف فلا بد من التاويل
في لفظ الحقيقة فقد اولى الوجهين اصدما ان السائل للمقل من الوصفية الى
الاسمية التي علامتها السداد عن التاويل الى الاسمية الحق باخر السائل للدار على
عدم تنافي المعنى الوصفى وما سبها ان ذلك التعبد اذا كان حاريا على موصوف
موصوف عليه مذكور لا بد له من التاويل فجعل لفظ الحقيقة في الاصل حاريا على
موصوف موصوف مذكور فان رجلا من رجلا هو فانه لا بد من التاويل في الاصل فانه
ان على تقدير تسليم اتحادها بحسب الذات لا يتحقق المراد في سبها لان المراد في موصوف
الاتحاد في المنعول لا الاتحاد في الذات مع ان الماطق والعصم لا اتحاد ذاتا
فصدق الماطق على ما لا يصدق عليه التصحيح وكذا السيف والصارم لصدق
السيف على ما لا يصدق عليه الصارم والا فحار في الدار من انما هو لا يصدق
على منها الا على ما يصدق الاخر والى ليد على ذلك جعل الاتحاد بحسب الذات
منشأ الطعن في المتأخر ومن فقط تامل **مقتضى** اذ فيه نوع اقسام ايضا الى
كما لفرقة نوع سبب والذات ان الماطق لشرط صحة السكوت تعبير العاقل

فان كان
الشيء
مستحييا
فلا بد
من ان يكون
مستحييا
في كل
الاجزاء

الطعن في الحار حار في الحق الذي ان كان المراد في حار حار في الحق
فان كان المراد في حار حار في الحق الذي ان كان المراد في حار حار في الحق
فان كان المراد في حار حار في الحق الذي ان كان المراد في حار حار في الحق

فان كان
الشيء
مستحييا
فلا بد
من ان يكون
مستحييا
في كل
الاجزاء

فانه و يمكن ان تثار ايضا قيد للضمير فانه ان كان لشرط قوله تعيد فابق تام نوع
الايام لا يماه العاقل الجديد كدليل قوله يصح السكوت عليه نوع ايام لا يماه لاسي
للمخاطب اسطار اصلا ولا بعد جعل قوله ولا يكون مستحييا في قوله تعيد فابق
فانه ولا محال لتوهم ان المراد بالعاقل العاقل الجديد وج ذل قوله تعيد فابق
فانه للدلالة الطامع على لشر المقصود من الكتب التام افاق النسبة التامة الى لا يحصل من
عصم **مقتضى** واما اذا صدق الصدق لمطابقة النسبة الابقاعية او قيل الصدق
مطابقة الحكم للواقع والكذب عدهم مطابقة له قال المحقق السعادي ان يرد الحكم
ههنا الوقوع واللا وقوع واعرض عليه انه لا بد في المطابقة من الامر اذا
كان الحكم مع الوقوع لم يخلق الامر ان يلي يفرم مطابقة الشيء لفظه فانه الحكم
ههنا الايقاع فالصدق لمطابقة الايقاع لما هو الواقع واجيب عنه بان الوقوع
المذكور غير الواقع وقوع حسب نفس الامر فانه قد نذكر لشرط الكاتب مع ليس
بكا تب في الواقع ولا يفرم مطابقة لفظه فانه بالنسبة الابقاعية ههنا الوقوع
ولا يعني لشرط النسبة الابقاعية على الوقوع اظهر وان حصل مطابقة الوقوع الذي
هو جزء الجزء منشأ لصدق اول من حصل مطابقة الابقاع الذي هو خارج عن مبحثنا
لصدق تامل **مقتضى** قيل عليه كيف يصح ادراجه في التفتيش هذا مع وجوده واصد اثبات
للمقدمة المنعقدة وما علم انه مندرج تحت النسبة لانه لا يدل على طلب الفعل ما يوضع
دل بالوضع على طلب النعم الذي ليس بفعل وقوله لا يدل ان يقول انه منع للمقدمة
المذكورة من قوله لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل وحاصله هو انما لا بد
انه لا يدل بالوضع على طلب الفعل قوله لانه دل بالوضع على طلب النعم قلنا
لا يدل على المدعى لان النعم لغة فعل على ان لا يرد على طلب النعم بل يدل على
فعل

فان كان
الشيء
مستحييا
فلا بد
من ان يكون
مستحييا
في كل
الاجزاء

فان كان
الشيء
مستحييا
فلا بد
من ان يكون
مستحييا
في كل
الاجزاء

طلب العلم الذي هو فعل كسب الحقيقة فانهم **يعلمون** بل هو الفعل او كيف يعرف هو
انفعال ان كان عبارة عن نفس الحصول وكيف كان عبارة عن الصورة ايجابا
وهو والمساو من الالفاظ معانيها المبنية على كسب اللغة لا بد من اعتبار معانيها
المبنية على كسب اللغة والامكن من مثل العلم واعلم امر **وهو** تصديق على الاستئناس
انه يدل بالوضع على طلب الفعل فالفعل في قول المص فان دل على طلب الفعل لم
من فعل المحاطب وفعل الحكم **وهو** فان قلنا اثبات المقدمة المبنية من قوله كسب
لا يدل بالوضع او الجواب بنقض الجواب عن قولك اثبات المقدمة بالمبنية من قوله
كسب الاستئناس عند ان على طلب الفعل الذي من افعال الحوارج ولهذا لا يدل
على طلب ذلك هو السبب لا يكون جميع مقدمات صحيحة لانه يلزم منه امر مبني وهو
خروج مثل فمضى وعلمني عن تعريف الامر **وهو** والامر في ذلك سهل قيل ان الامر
في السبب بين المعنى والفعل وبين الاصطلاح سهل والى ان معناه ليز الامر
في كون المناسبة غير مربية اذا لوحظ المقصود سهلا **وهو** ايكن احراجه عنه اه قيل
كسب نفس يطلب فعل وهو الكسب فيبطل التمرعان طردا وعكسا وقد وثق
المراد بالكسب المطب بالنهي الكسب عما هو ما وقد الاشتقاق فان المطب بلا نفي
هو الكسب عن الضرب والمطب بلا نفي هو الكسب عن الكسب الذي هو ما قد الاشتقاق
والمطب بالامر فعل غير كسب عما هو ما قد الاشتقاق فان الكسب مثلا لا يطلب الكسب
عن الكسب فلا يخرج هو الكسب عن تعريف الامر ولا بد من ذلك النهي **وهو** والمطب من
الغير اما فقد على ان وهو ان من يقول لمر المطب بالنهي هو الكسب **وهو** اما فعله
مع عدمه على داي وهو ان من يقول لمر المطب بالنهي عدم الفعل قوله فالاول

[illegible]

ان يقال لمفرد ما ذكره هو ان المقصود هو من الاستفهام الغنم من حيث هو
 حصول الصور والتصديق والما لم تحقق الغنم بدون التسميم الذي هو فعل الخاطب
 يكون ذلك ايضا مقصودا لكن لامر حيث هو من حيث الامر فحق حصوله ومن هو علمي
 وفهم التسميم الذي هو فعل الخاطب كما في سائر امثلة الامر فان المقصود من ضرب
 وهو الضرب ويقصد الغنم ايضا لكن من حيث حصل من التسميم فلا بد من تعريف
 الاستفهام من قيد الحثية لمخرج هو علمي ولا بد في تعريف الامر من مخرج الاستفهام
 عنه ويمكن ان يقال لمفرد ان المقصود من الاستفهام الغنم من حيث هو فعل
 مع قطع النظر عن خصوصية التسميم الحاصل هو من هو علمي وفهم المقصود من
 حيث هو والغنم ايضا مقصود لكن من حيث حصل من التسميم المقصود فعل التسميم
 لا بد في تعريف الاستفهام من قيد الحثية دون تعريف الامر وهذا اقر الى الصواب
 واليق بعبارة الكتاب **س** اعلم لمراد بالخراج في قوله حصول شي في الخارج خارج
 ومن الحكماء ليلما يستقص مثله اعلم وانهم قالوا ان الخارج المعاني من الصور الذهنية
 اعلم لمراد الصورة الذهنية كما يطلق على كسفيه طحل في العقل من امر استلطف
 في الصورة ايضا على المعلوم المتميزة بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك
 لمراد الصورة الذهنية التي تنقسم الى الكمال النقيض للاحتمال نفس بصورة مع وجوه الشبهة
 والجزئي الذي يقع نفس بصورة عن الشبهة هو المعنى الثاني ومن حيث يقصد
 باللفظ يسمى معنى ومن حيث يفهم من اللفظ يسمى معناه وفي التعريف نظر لانه قد
 احد الوضع في تعريف المعنى وقد فرغ سابقا جعل اللفظ بآراء المعنى ويمكن لمراد
 المعنى اللغوي والمراد من قوله حيث وضع بآراء الالفاظ ما يكون للوضع
 في ذاته يشمل المعنى المعنوي **و** ذلك اما يكون بالوضع قيد ان رة الى

الفضل
دار على طلب
سهمان
خانه المظفر
مدرسه
رام در ایل
کتابخانه
مدرسه
الحی
باطل

سید علی

ان حواره قبل منذر كانه قيل اذا لم يخلق المعنى الاول على الصورة الذهنية ان
 يقصد باللفظ صوت ان يقول الرابع موضع قولهم صوت وضع بازايا الالفاظ
 من حيث يقصد باللفظ وحاصل القول ان العقد لا يكون الا بالوضع فان الدلالة
 منحصر في العلة والدلالة الدلالة الطبيعية والعقلية لما لم يكن معتبرا بل كلف
 استبعاد من تلك الالفاظ مقصودة تنقل الالفاظ فيما كان الوضع لازما مستلزما
 للعقد قال من حيث وضع اه وظني ان قوله المعنى اما منقول كما هو الظاهر الثاني
 الى دفع شبهة من ان يقال ما بينهم من الالفاظ الدلالة بالوضع بطبع والعقل فخرج
 معنى المعنى وحاصله فيكون ان المعنى لا يطلق الا على ما بينهم من الالفاظ الدلالة
 بالوضع لان المقصد الدافل في مفهوم المعنى المنقول معتبرا في مفهوم المعنى الاصطلاحي
 ولا قصد فيما بينهم من الدال بالوضع والعقل فاصل قال الرابع فان طرعه بالفاظ مرق
 اه توصيف هذا الكلام مدون الافراد اذا وقع منه المعنى فقد براد به الباطن
 وجعل المعنى هنا الافراد صفة للمعنى وليس المراد به ما يكون سطحه فان ارجح قوله
 فان برعها بالفاظ مفرقة اه على ان الافراد هنا ليس صفة للمعنى اصالة بل انصاف
 المعنى به ليس انصاف اللفظ الى اللفظ فلابد ان يكون المعنى المنفرد ما يكون سببا لافرادها
 يكون جزء لفظ لا يدل على جزء بل ليرتقل ان الفصل الثالث ايضا في المعاني المنفردة فلابد
 لتخصيص هذا الفصل بصفوف ما ذكر في الفصل الثالث لاسد وحف عليه القول ان
 بل هو كاشفة للفصل الثاني اه المذكور في تعيين المعنى الى الالف ام ستة ثم تنسج الى الالف
 الستة الطبيعي والمطلق والمفصل ثم النسبة الرابع من الكلمات ثم سان ان المراد يطلق
 ايضا على معنى اخر وكذا النوع يطلق على معنى اخر ويان مراتبه النوع والجنس اقام
 المقول جواربه وهو ذكر احكام الفصل بالنسبة الى النوع والجنس وكما ان اقتار المقول

سبعة من جواربه
 في سبعة من جواربه
 في سبعة من جواربه
 في سبعة من جواربه
 في سبعة من جواربه
 في سبعة من جواربه
 في سبعة من جواربه

المعاني على المعنى مع ان المعاني تتضمن الثاني في الالف على ان سبعة هذا
 الفصل من كل من كل واحد من المعاني المذكورة خصوصه لا من سبعة كل
 لما علم ذلك قال الرابع وهو الحاصل في العقل ان من شأنه ان يحصل بالفعل
 اول اللفظ من سياق كلامه ان المقسم الالف والجزء هو الحاصل في العقل من حيث
 وضعه بالافعال فان هذا الفصل كما صرح به المعنى في المعاني المنفردة وقد مر
 ان الرابع بما اعتبر فيه الوضع ولما كان ان يكون في انصاف الحاصل في العقل باللفظ
 والجزء لا يلاحظ الوضع اصلا فيلزم ما صرح به بالحاصل العقل فكيف يحسم الالف
 والجزء الذي لا يصح الا بالالات والحقق لصور كلهما من ستة في العقل لان
 مدركي الاشياء ليس الالف العقل الا ان ادراكه لغيره من الحسانيه بواسطة ومولانا في
 اقسام الصور كما قال ان الرابع والجزء الستة فلو كانت الجزاء الستة في العقل
 لما صدق قولنا لو كان زيد مشتركا بين كثرين لكان كليها والثنان بدلا فالحقده
 والجزء ان المراد بالاشتراك فرض الشك فيه انه اذا تفصل عن العقل من ان جعل
 مشتركا ويقتضي مطابقة كثرين فان العقل ليس مع تفصل شخصه الخارج من فرض
 الشك والذات قيل فرض اشتراك الجزئين فرض مح واما مع قولنا لو كان زيد مشتركا
 بين كثرين لكان كذا معوان لو افكر فرض اشتراك بين كثرين بالمعنى الذي ذكره لكان
 كليها ولا يلزم من هذا امكان فرض الاشتراك فيه بل فرض امكان فرض الاشتراك فاصل قال
 ان الرابع لانه اما ان يكون نفس تصور ان من حيث ان متصور احترت هذه العيان كقولنا
 ادل على المقصود وسوان مناط الكلية والجزء مدلول وجه العقل قال ان الرابع فان
 الهداية اذا حصل منهما الطاهر لشرع حال اذا حصلت من غير ذكر منهما وكما ان قوله

كان سأن ما اذا حصل مفهومه فافهم قال الشرح فان لم يمنع الشره من حيث انه متصور
 هو الكل العلم لزم المراد بالشره بين كثير من مطابقة الحاصل العقل لكثير من
 المطابقة لكثير من انه لا يحصل من العقل كل واحد منها اثر محمد فاما اذا راينا ان
 وجودنا على شخصه حصل منه في اذنا ما الصورة الانسانية المعرفه عن المواضع
 واذا راينا بعد ذلك حاله ووجودنا ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل ولو
 العكس الامر كان حصول تلك الصورة من خالده دون ان يدرك ان راجع وانما
 قيد بنفس الصور لان من الكليات اه المفهوم من ظاهر الى شيء انه متغير
 للمعنى بالصورة على ما في بعض النسخ واما قوله ان لو قيل ما لا يمنع عن الشره
 لزم لزم الكل ما لا يمنع في نفس الامر عن الشره بنفس الصور على ما في النسخ
 الاخر وهو الجواب وحسن من جعله تعليلا للمعتد واما قوله لو قيل الكل ما لا يمنع
 عن الشره لزم ان المقصود ما لا يمنع بحسب نفس الامر وقد قل مفهوم واجب الوجود
 هو الجبري ولو قيل ما لا يمنع بقوله عن الشره لزم ان المقصود امتناع الشره
 بحسب التصور والحصول في العقل سواء لو قل من هذا المقصود امتناع الشره بحسب
 التصور والحصول في العقل سواء لو قل من هذا المقصود امتناع الشره بحسب
 الوجود في الجبري او لو قل من هذا التوحيد فان العقل لا يمكن فرض الشره
 فاصل **قوله** اعلم ان المراد منه ان يمنع المصروف العقل **قوله** ان يمنع العقل اي
 يمنع المصروف العقل من ان يحل ان يحصل العقل ذلك المصروف مسرعا ومنع من ذلك اي
 يمنع ذلك المصروف من ان لا يمنع الالهي قال ان راجع وكما لكليات التخصيص في اديها
 تحت الكل صفاء او الكل لا يمنع بصورة عن الشره والتصور هو صورة الصورة التي
 في العقل ولو كانت كليات كانت الاشياء والذات على ما لا بد ان يقال الشيء المخاف

في
 التفسير
 في
 التفسير
 في
 التفسير

في تصور التصور بالعلمي الشامل الموجود والمعدوم واللاشيء واللاوجود
 فافهم **قوله** فان كل ما تعرض في الخارج الطاهر ان يقال فان كل ما في الخارج فهو
 فوض في الخارج وكل ما في الذهن فوض في الذهن ضرورة **قوله** واما اللفظ
 الناجية ليرقى ان اريد ان اللفظ الباقية اجزاء جميع جزئياتها فهو فان الفصل
 المقسم للجنس حتى لا يبيد الجنس حوله وان اريد اننا افراد لما في الجملة ما تعرض العام والخاصة
 بمران لمصمها فصولها بالكلية صحيحة ايضاً بان المعترض الكليات افرادها الحقيقية
 على ما سيجي والمصنف افراد اعتبارية فانه اذا احدثت من صفات ذاتها كانت غير الشئ واذا
 اعتبر افرادها بامور خارجية كانت افرادها بحسب هذا الاعتبار اقول اللفظ الباقية اجزاء جميع
 جزئياتها واصل الجنس لا يكون من جنسات الجنس حيث هو جنس فاد عرض عام باللفظ الفصل
قوله في ما ساعد الكلية تعادل الملكة والعدم ان قيل لابد من مثال من موضوع قابل للمثل
 الملكة والعدم كالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم مما يشان ما لا يمنع الشره
 المنع عن الشره كما لا يكون بين الكل والجزء الحقيقي التعادل المذكور والجواب ان
 المعنى موضوع قابل لشخصه او بوجه او جنه ومن شأن جنس الكل ليرى ما في
 فان جنه هو المفهوم وقد يمنع الشره اذا تحقق في صفات الجزئ **قوله** فالاول لزم
 يذكر وجه التسمية في الكل والجزء الاضافي ثم يقال وانما هي الحقيقة ايضا جزئيات
 اخص من الجزئ الاضافي منها انما يصح لشره كانت الكلية الحقيقية التي هي صلاحية
 فرض الاخرى بين كثير من الاضافي كما قال بعضهم اما اذا لم يكن كذلك كما لا يصح
 به قد مره فالاول لشره وجه التسمية في الكل الاضافي والجزئ الاضافي ثم يقال وانما
 هي الحقيقة كليات لانه اهم من الكل الاضافي فاطلق اسم العام على العام وانما هي الجزئ
 الحقيقة جزئيات لانه اخص من الاضافي فاطلق اسم العام على الخاص وليكن لشره انما يعني

في نقل اللفظ عن المعنى القوي الى المتهوم الاصطلاحي مناسبة المعنى اللغوي مع
افراد الاصطلاح ولا شك في المذکور منها هو الكل الحقيقي والجزئي الحقيقي الكل
الاصنافي من افراد الكل الحقيقي فلا حاجة على ذلك التقدير ايضا الى ان يقال
الكل الحقيقي فالقول باسم الخاص على العام وقيل الاول لانهما لهما نفس الكل جزئ
الجزئي عابا فيكون الجزئي كلا والكل جزء والكل له سببه الى اجزائه لكونه مركبا منها
والاجزاء لها سبب الى الكل لكونها اجزائه والكل جزئي والجزء كل لكونه منسوبا
الى الكل فالسارح والادراكات قد تشبه للمية وجهه السارح فيها لتمامها للمصدر
تماما قال ان راج قد رقت ان النور من وضع من المتكاملات له اه ملحقه انك قد رقت
تماما من ان المعاد الاول في المعاني المفردة الموصلة ان النور من وضع من
المعاد معرفة كسبها بالجمولات التصورية فلا يثبت فيها اللاحقة ذلك
الاكتساب الجزاء لا دخل له فيه فلا يثبت في تلك المعاد عنها بل نقول لما كان المنطوق
لاكتساب العلم ولا يثبت في العلم عنها صار من المنطق متصوفا على سائر الكلمات
وانما لا يثبت عنها في العلم لان المقصود من العلم معرفة الاحوال العارضة للنور
الباقة سعاد النفس المسماة بالانوار المطلوبة واحوال النفس من حيث هو جرم منسحق
مسددة فلا يثبت عنها وانما الجزئيات غير منضبطة لثقتها وعدم الاختصاص
نفي القوة الانسانية سفا صيغها فلا يثبت عنها قيل عليه ليس كل الجزئيات
مفترقة متباعدة وانما المغير هو الكاين العائد واما الجزئيات المفردة فلا يتفرق
اصلا و يثبت عنها في العلوم احوال راسية ايضا على ان العلم قد عارض
بواسط الجزاء الا علم من الاعراض الدائمة فيمكن ان يسمي الجزئي بان يخل عليه العارض
حواله الجزاء الا علم متلاشى عن راسية بان يخل عليه الاحوال العارضة له بواسط

الاسانية والحوالية وهي غير متغيرين ولزعمهم انضباط الجزئيات يدل على ان لا يثبت عن
جميع الجزئيات ولا يدل على ان لا يثبت عن بعض الجزئيات ولو حمل قوله وعدم انضباطها على
عدم انضباط الاحوال كما هو الظاهر لم يوجب الاشارة الى **مع** والجزئيات متغيرة
متباعدة يعني لما كانت الجزئيات متغيرة متباعدة فيتعذر معرفتها على وجه يتلوهما في الواقع
مع قلت اما ذلك - منها فمفهوم الجزئيات الحقيقية اراد لانهما لهما نفس
اذا يثبت بيان احوال الشئ واكلامه لا بيان مفهومه وقد يقال على تقدير تسليم ذلك
قد انما يثبت عن الجزئي فان مفهوم الجزئيات كل قال ان راج وبما يقال ان العلم
بما راج قال الحق في شرح الملخص فذهب الشيخ في الشفاء الى ان العلم اما ذاتي واما
عرضي وفرد الذات كما لا يكون خارجا عما عليه حتى يتناول الماهية واللامام
منع ذلك واجمع عليه بان نفس الماهية لو كان ذاتيا فلا راج اما ان يكون ذاتيا
نفسا او لغيره والاول محتمل لان الذات منسوبة الى الذات والشيء الواحد لا يكون
منسوبا ومنسوبا اليه والاسان ايضا محتمل لان الذي يكون الماهية ذاتيا له لا بد ان
يكون مركبا منه ومن غير ذلك لو كان كذلك يكون الماهية احدا جزاء ذلك ان
لا يكون نفس الماهية لان حركتها لا يكون نفسا واحدا واختيار الشئ الثاني
قوله محتمل يكون احدا جزاء فلا يكون تمام الماهية قيل عليه ان معنى ان ليس تمام الماهية
النوعية هو ان معنى ان ليس تمام الحقيقة الشخصية محتمل لان العرضيات مثل كونه طويلا
او قصيرا داخل في الشخص من حيث هو شخص وفارقة عن الماهية النوعية ولكن لا يلزم
من ذلك ان لا يكون نفس الماهية لان المراد بالماهية الماهية النوعية على ما هو عليه
العام حسب اصطلاح المنطق وهو ما لا يكون طارعا على الماهية لا حسب اللغة قال ان راج
فان كان متوقفا لا شئ من هو المقول به جوار ما هو حسب الشرط والخصوصية معا
لزم قل ان مقوليه ذلك النوع في حوار ما هو حسب الشرط ومقولييه حسب الخصوبة

لست في زمان واحد فكيف يصح قوله معا فاجوب ان المراد ثبوت ما تيب
الصفتين اذ لو كانت كونه شئت يكون مقولان جوابا عما هو حسب الزكوة ذكره حيث يكون
مقولا جوابا عما هو حسب الخصومية لكونه زمان واحد وقد توجه بان المراد المقول
على ما حقق هو صلاحية فرض الحقولية لا ان هذا الجواب لا يلزم على هذه السورة
كلام المص فان المراد بالحقولية على ما مر به هو مقولية بانفعل فاعمل قال
ان راجح فان كان سؤالا عن شيء واحد كان طابها لتمام الماوية المحققة به وهو عليه
ان السؤالا اذا كان متعدد الاشياء وكان السؤال عن شيء واحد لا يكون السؤال
عن الماوية المحققة فان الماوية الانسانية مثلا لا تحقق نزيه وحاشية بالمال
قد يظن على المخصوص كما في عبارة الكافية واخضع بواو ضمير لراخص
في افعال بين المواضع استعمل في الجواز واريد به الاعتبار على الماوية المحققة
به الماوية المحاذرة عن الماويات بسبب هذا العود ومحصل من عبارة الكافية
لنلفظ المدور المشترك معه وبين المناول طراز من المناول بسبب لفظه وا
ولا سعدان قال ان الاخصاص باعتبار السؤال فان السؤال على ما عليه شيء
واحد مع قطع النظر عن الشراك شيء اخر معقول بل الماوية **معه** وعد التقييد
مع الجنس مطلقا كما ذكره وخرج العرض العام ايضا اسما كان عرضا عاما
للسؤالا كما في اول الجنس كاشي ومحصل هذا الكلام لنقولنا كما هو متوقع وان كان
خرج العرض العام والعقول المعقولة وخواص الاجناس ايضا لكن قيد الاخير
خرج العقول واتخذ من مطلقا فاستاد اجراما اليه كما فعله الشارح اول اما
العرض العام فاستاد اجراما اليه ليس الارضية اذ راجع مع الحاشية المشار اليها
في الرضية في سطر الاخراج بغيره واحد **معه** فقد قيل السادة الالاول اول

وه الاولونه هروج الاول بالقيود الاول وادراج جمع الجنس المشار اليها في المقولية
على كثر من محققا بالحقائق في سلك الاخراج بغيره واحد **معه** ولا في جوابا ان
كما هو لانه ليس محققا لما هو عرض عام بل قد عليه ان المقولية في جوابا ان شيء
المحيرة في الجملة ولا شك ان العرض العام بغيره الجملة فسنرى في جوابا ان شيء
مما يقع الفعل البعيد والتحقيق لنرى من العرض العام من ضلته عرض عام بالمر
اصلا فان المعرفة العموم الما في الخصوص الذي لا بد منه في التميز فالماشي مثلا من ضلته
عرض عام بالمر له اصلا نعم من حيث انه خاصة اضافية الماوية في الجملة فاقم **معه**
فيكون المقول على كثر من شيء الحق لا ينعقد في فرع الفرع بالعرض العام الجنس
فان الماشي مثلا يمكن العقل فرض صدقة على كثر من متغير بالحققة في جوابا ما هو وكذا
الحيوان بل سنفق تعريف كل واحد من الكليات بالكلية الاخر واما قول لا كمال
في كون مفهوم واحد نوعا او عرضا عاما باعتبار محقق بل يمكن كون مفهوم واحد واما
الكلية الجنس باعتبارات مختلفة كالحاس فان فضل الحيوان وفضل السمك والبقرة
محصلة اعم هذا الحاس ودال الحاس وعامة الجسم وخرج عام للضاحك فمفهوم الماشي
من حيث يصح للمقولية حسب العرض على كثر من محققا بالحققة فلا عرضيا عرض عام
حيث يصح للمقولية حسب العرض على كثر من مسعفين بالحققة في جوابا ما هو نوع ولذلك
قد لا لا اعتبارا بل بطل التبعات فاعلم ذلك فانه من مطاوع الادراك وما
النفلا **معه** ولا يجوز ان يقال المعرف في الكل مع لا يقال في كل المفهوم
عزاقم الكل لا يدرج في صفة الكل في الاقسام الخمسة فان المعبر في الكل الال
المقسم لاف م الخمسة كونه موجودا في الخارج ولا في ضمن فرد والمفهوم ما تنسب ذكرته
لست كذا فمفهوم التخصيص بالسؤالا في قال الشارح واما ثانيا فلان المقول صا

ما هو حسب الخصوصية لا يكون الا احد حيث قالوا الكل المقول في جواب
ما هو اما ان يكون مقولا في جواب ما هو حسب الخصوصية المحضة فهو احد
بالنسبة الى الحدود او حسب الشك المحضة وهو الجنس بالنسبة الى الانواع او حسب
الشك والخصوصية معا وهو النوع بالنسبة الى افراد وقد جعل المصنف اقسام الشك
ما يكون مقولا في جواب ما هو حسب الخصوصية المحضة قال الشارح والكل انزل من
جزء الماهية مختصة بجنس الماهية وفصلها قبل عليه كيف يتصور كون الكل جزء
كم سائر وهو محمول عليها بالحوافاة والجزء شبيه بمحمل على كماله بالحوافاة فانما
الجزء حسب الذات والوجه بغير كماله ولا بد من الحمل من الاتحاد حسبها والجواب
لنظر المتعبر في الحمل هو الاتحاد في الخارج وهذا لا سفي في السفاير في العقل بل لا بد
فيه من هذا السفاير فان الحمل هو اتحاد المتعبرين في معاني الخارج محض
او هو موهوما وتوضيحه لنزولها مقدم على كماله حيث يكون جزءا له فان كانت
في الخارج مستند عليه في الخارج وان كان في العقل مقدم عليه في العقل والكل
جزء مقبل له سائر هو مقدم عليها ومغاير لها في العقل وهو لا يتناقض في الحمل لتمام
قال الشارح فلفظ الكل مستند الى زاد الشيء الرئيس في الاشارة الى لفظ الكل
في تعريف الجنس ورسمه بانه كلي محمول على اشياء مختلفة بالحقايق في جواب ما هو وقال
الامام بن ابراهيم غير محتاج اليها لان لفظ المحمول على الاشياء كالمراد في وقال
المصنف في نظره لا لان لفظ المحمول على الاشياء كالمراد في لفظ الكل فان الكل اعم
من المحمول كونه وجه وكل غير محمول على الاشياء بان لا يكون محمولا الا على واحد
فقد فقول الشارح وخرج بالكثير من الجنس لا يلائم ما ذهب اليه المصنف من ان الكل
غير زائد في التعريف فان الجنس لا يخرج من الكل المقول الذي هو الجنس في خرج قوله

حق على كثيرين وان كان منه راحة المقول على هذه سبب المصنف لا كلام الشارح
في معنى على المحقق الذي ذهب اليه الامام من ان الكل رايد فانهم قالوا ان المقول
على كثيرين جنس للجنس فدين المقول على كثيرين انما هو جنس لما لا يكون صادقا
على كثيرين كذا واد منها وليس كذلك فان الانواع المخصصة وجودها في اشياءها
لا صدق على كثيرين على هذه سبب المصنف والجواب ان ذلك مبني على ما حقق من ان الكل
ونوع هو مقول على كثيرين لا على ما ذهب اليه المصنفين قبله من ان المقول
على كثيرين جنس للجنس كان الجنس احد انواعه فيكون في قوله المقول على كثيرين جنس
للجنس محمل النوع وهو الجنس على الجنس وهو المقول على كثيرين فالجواب انما ان
امتناع محمل النوع على الجنس وانما يمنع ذلك ان لو كان محلا حسب الذات
وهنا ليس كذلك لان المقول على كثيرين طرف له كونه جنسا للامور الخاصة
توضيحه لنظر المقول على كثيرين باعتبار من هو جنس للجنس فان كل جنس صدق عليه
ان مقول على كثيرين وباعتبار عارضا وهو كونه جنسا للامور الخاصة بجنس
ولا امتناع في كون مسمى جنسا باعتبار ذاته ونوعا باعتبار عارضا مسمى **معص** محله على
شبه الجواب بالمنع قال الامام المحقق قدس ان يرفع هذا القول صحة قولنا بعض الان
زيد وعصيلة انه ان اريد بالغير من اخر فامتناع الحمل عليه الى ما سلم لعدم الاتحاد
الخارجي المغير في المحل لكن لا تم السور اذ المقصود بيان امتناع محله في مطلقا
وان اريد به اعم منه فلا يتوهم ذلك اذ لا مانع من محله الجنس على الكل فان التباين
الذي من الاتحاد الخارج في المعترضة المحل يحقق مناهي هذا وقد قال المصنف في شرح
المخلص المحمول اذا كان متخفا مبينا الشرح في قوله السور مقول محله وبعض الذين سما
حسب الحرمان عليه لا شخص لا حرمان له ولكن يمكن ان قال السور الذي حسب **الاصح**
لما تفرق زيد على مطلق الاطباء **معص** والافلا محله حسب المعنى المنزه من قبل هو

ان حمل الشيء على نفسه لا يسمو قطعا لكن لا يلزم من ان مراد نريد ذلك الشخص حمل
الشيء على نفسه فان هذا موضوعه لعل ما يصدق عليه المتشابه المذكور مما صفت
له و مراد به هو ذلك الشخص من حيث انه متشابه بالاشياء الحية ونظيره يرد
به ذلك الشخص من غير اعتبار تلك الحية وهذا القدر من المعايير كاف في حمل
نحوه ولا يخفى عليك ان فيه اشارة الى دفع ما قيل على الشارح من ان الترتيب بين
الكليات ليس بوضع القوم بل حاصل بلجاع تلك الامور فلا يصح قولك قد
تقبوا الانفس والاشياء المحصورة المرتبة حتى يسهل لهم التمييز بتلك الكليات
المحصورة المرتبة اذا ارادوا ان ترسم الكليات للتسهيل على المتعلم
فقولهم قد وضعوا الانسان ثم الحيوان الى مضاه فسموا ان الانسان على وجه
كل اخر وهو الحيوان وهو قد كل اخر وهو الجسم النامي في قوته والضابط في
معرفة رتبة السعدان اذا اردوا ان يعرفوا رتبة السعد في الجسم مثلا لانه ان
تردد ولا حجة ان هذه جميع المتراكات فيه وهو الحيوان والاشياء المحصورة
الى الحيوان والجسم النامي والجسم فاذا التقفنه واحد لما سمي له يومه السعد
الجسم السعد المرتبة **نحوه** واعلم ان الجسم النامي جسمه الانسان محله السعد
السعد الى ان كلاً منها جسمه جسمه الذي يندرج فيه ملا واسط فالجسم النامي
جسمه قوته للحيوان والجسم جسمه قوته للجسم النامي والجسم جسمه قوته للجسم
نحوه والى كل من السعدان من واداه ولا سعدان يندرج في كل منهما
ان يندرج في الاول باعتبار الخصوص وفي الثاني باعتبار العموم **نحوه**
قيل عليه انه يمكن ايراد هذا السور بوجه اخر ان يقال الاعية لا يتوقف على تحقق
بعض تمام المشترك في نوع اخر بل تحقق الاعية بان يصدق البعض على تمام المشترك
ولا يصدق تمام المشترك على نفسه **نحوه** يصدق على تمام المشترك اراد صدق

تمام المشترك هذا وقد قيل على نفسه تمام المشترك وعلى هذا النوع لا يصدق البعض
على ما يصدق عليه تمام المشترك والالم بتحقيق صدق المشترك بدون تمام المشترك هذا
وقد قال الاسماء المحقق قد ساء هذا الكلام مقتضى ان لا يحقق بين الشين
المساواة فان الانسان والناطق على هذا التقدير يصدقان معا ويصدق
كل منهما على نفس الاخر بدون الاخر فلا يكون بينهما المساواة بل العموم من وجه
وان بين بعض الناطقين بان كلاما من المتشابهين لا يصدق على مفهوم الاخر بل يصدق
كل منهما على ما يصدق عليه الاخر فلا يتحقق صدق كل من المتشابهين بدون الاخر فعال ان قيل
تمام المشترك الذي فرض علم من لا يصدق على مفهوم تمام المشترك فلا يسمو اعنية ايضا لان
الوجه فلما انما يكون ذلك في مادة يمكن ان يصدق ذلك البعض على مفهوم تمام المشترك كما
اذا كان بعض تمام المشترك الشيء فانه يصدق على مفهوم تمام المشترك والتحقيق
الاسماء مولد لهم من اعتبار صدق بعض تمام المشترك على بعض تمام المشترك ووردية
له اعتبار صدق كل من المتشابهين وبين على نفس الاخر ووردية كل منهما للاخر لا كلاهما
فهو للاخر في نفس الامر فان قيل انما يكون ذلك في مائة يكتل من صدق البعض على
نفس تمام المشترك كما ذكرنا لا في مطلق بعض تمام المشترك فلا يلزم ذلك فلما على تقدير
الاسم يلزم ذلك ايضا في صورة يمكن صدق كل من المتشابهين وبين على نفس الاخر كما هو
في الشيء والممكن العام فان كلاهما يصدق على نفس الاخر فلا يلزم حارة الاحكام
واعلم ان المقصود من معنى بانه بعض تمام المشترك واخصه واعية انما
تمام المشترك لتحقيق فضليه له والاعية لهذا الوجه لا يبا في فضليه ولنفسه هذا المعام
فانه من المواضع التي لا يطلع عليها الا ارباب الاذن ان الوفاق ولا يطلع دافعا
الا على ذوي العصاب العار **نحوه** واجيب انما يقدّر الكلام هكذا ان كان يقدر

دليل صحة هذه الحامية بين فلا بد عليه كون تمام المشترك الثاني بعينه تمام المشترك الاول
 اذ لا يمكن ان يكون هذا الثالث جزءا من الاول بان يكون باراء الحامية
 نوعان متباينتان ومجاورتان للحامية اهـ وذلك لان الفرس والشجر هما نوعان متباينتان
 ومجاورتان للحامية الانسان يشترك كل منهما بالحامية الانسان في تمام المشترك فالفرس
 يشترك في الحيوان وهو تمام المشترك سبها والشجر يشترك في النبات وهو تمام المشترك
 وهو تمام المشترك سبها ولا يوجد تمام المشترك بين الحامية والفرس والشجر وهو
 ولا تمام المشترك بين الحامية والشجر والفرس فانه ليس بمقتضى العماد ويكون ان
 الذي هو بعض تمام المشترك موجودا في كل واحد من النوعين ويكون ان تمام
 المشترك فبعض تمام المشترك الثاني هو ان تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول
 فان تمام المشترك بين الانسان والفرس هو الحيوان وهو تمام المشترك بين الحامية والنوع
 الذي هو باراء الحامية كما تقدم فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث **وهو** ان لا يوافق
 لا مدفع له ان لا يكون له نوع لا يوافق بين على شئ كعدم حوار له يكون الحامية
 واحد جنسان لا يكون احدهما جزءا من الآخر لا على شئ ذلك بل هما فلا حاجة الى ترك
 هذا الدليل لعدم شئ من هذا بل يمكن دفع الاطراف بان يقال هذا الدليل من
 على عدم حوار الحامية لكون الحامية واحدة جنسان لا يكون احدهما جزءا من الآخر
 قد ثبت ذلك في موضعه **وهو** ان من جملة الحاميات ما هي بسيطة لا خلاف لما قد يقال
 الحامية لا تنفع الا في كونها في تمام المشترك نفس الحامية البسيطة **وهو**
 بان المراد بالحامية البسيطة هي الحامية البسيطة الباقية والبسيطة التي يكون جزء

تمام المشترك لا يكون نفس تمام البسيط فيكون هذا الجزء غير الذي يدعى البسيط
 الحق لا يتشارك في هذا الجزء الا انه يعني انه يمكن ان يكون عرضا عاما بالنسبة الى
 البسيط وتمام البسيط **وهو** ان لا يكون له نوع لا يوافق بين على شئ كعدم حوار له يكون الحامية
 ان تمام المشترك من حيث هو تمام المشترك لا يحصل به التميز كما لا يحصل بالعرض
 العام من حيث انه عرض عام وسيله على ما تقدم من ذلك فبعض هذا الكلام فالبصير
 الجواب ان يقال لان جزء الحامية او الم يكن جزءا من جميع ما قد يكون غير الحامية
 كما لا يشك في ذلك **وهو** ان في العبارة ان قد وجد بان بعض تمام المشترك
 ليس جزءا بل قد وجد انه غير له على يد البعض المذكور او لا الذي هو الجواب الى هذا البعض
 الذي هو البعض من السلسلة من ان فرد من تمام المشترك سوا ذلك الفرد
 الجزء الذي هو من الحاميات السابقة ولا خلاف ان هذا النوع صحيح لكن حمل اللفظ على
 خلاف المسادور للفظ لا يقال كيف تصور سواي بعض تمام المشترك بدون الحامية
 السابقة عليه لا يقول ذلك بان سبها الى بعض تمام المشترك انهم من الامور السابقة
 وجد ذلك البعض وجد تمام المشترك الاخر **وهو** ان تمام المشترك الاخر وجد ذلك البعض
 فبعض الامور متباينة بعض تمام المشترك الذي هو الحيوان واهم منه لوجود الحامية
 بدونه فيكون مشتركا بين الحامية والنبات الذي باراء الحيوان ويسبق تمام المشترك
 سبها لتمام المشترك هو الجسم البشري وقابل الامور اهم منه ايضا لوجوده في الحاميات
 فيكون مشتركا بين الحامية والحيوان الذي هو باراء الجسم البشري وهو ليس تمام المشترك
 سبها بل تمام المشترك هو الجسم البشري سبها وقابل الامور اهم منه لوجود الحامية
 فان ان رج وال هذا الى ان الجزء فضل على كل من المعدرين قال ان رج الحامية
 لكونها لما جنس كان فصلها عن الآخر ان كانت الجنبه او ر عليه اما لا ثم ذكر فان

مع تمام المشترك العاشر
 الذي هو سبها البسيطة
 وهو مدح بعض
 تمام المشترك
 4

لو فرضنا ما فيه مركب من الجنس المركب من الامتداد من الفصل كما لو كان احد
من المتدورات فصلها لما فيه اعمى لما عن المتدورات الوجودية لا الجسمية ولكن
لنرى به ان المتبادر من فصلها من فصلها المادية الفصل القريب الا ان الكلام
بلايه العموم ونرى به انما بانا معناه ابد من ان يكون لما فصل غير ما عن المتدورات
الجسمية وهو لا ساقى وجود فصل اخر غير ما عن المتدورات الوجودية قال ان ارجح
ما وعدناه في صدر البحث سعى هذا ما وعدناه في اول الفصل بقوله الكلام منها انما
هو في الحقيقة المعاني المفردة كما استمر في ان قبل المفهوم من هذا المقام الكلام
في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وقد علم ذلك من مرجع كلام المصنف في اول
الفصل حيث قال الفصل الثاني في المعاني المفردة فلما عاين في هذا الموضوع في
الاشكال لنرا ان المراد بالمفرد منها ما يعادل المركب وهو لا يعلم من كلام المصنف في كلامه
في اول الفصل لنرا ان الكلام منها في المعاني المفردة التي يتقابل المركب كما استمر في اخر
الفصل وهذا المعنى انما منهم من هذا المقام كما لا يخفى على ذوق الاكابر قال ان ارجح
اذا قيل عن الانسان او بين ايدي باقى شيء هو في جوهره فاجواب انه مطلق او خاص
قال صاحب التلخيص المتخصصات اما ان اسئل عنها بما او اسئل عنها من في دعوى
وبان في غير ذوق العقول فان قيل بما فانما يطلب عرفا مقام المادية التوحيد لا
الشخصية فيجب لنرى ان في جواب النوع كما اذا قيل عن زيد عامه فتعارف جوابه
فيكون مطلقا واذا قيل من عن ذوق العقول وما في في فهمه فانما يطلب ما يعبر
سار كما في قوله وهو جواب مادية التوحيد لكان ضلعا مثلا اذا قيل عن شخص ان
عن ذلك ان يقال ما عن مثل فيقال ان فلان او الذي يعلم كذا وامثال ذلك
وكذا اذا قيل عن حجر بان ان حجر فلان الذي لا جبر المصلحة العلانية ولا يندب عليك

ان ما استفاد من كلامه وهو ان السؤال بان عن المتخصصات اما يطلب منها المتدورات
النوعية واد المتخصصات الانسانية لا قيل عنها بان ساقى ما ذكره الشارح مراد اذا قيل
عن زيد بان شيء هو في جوهره فاجواب انه مطلق او خاص مطلق **مطلق** اذا قيل عن الانسان
بان شيء هو كان المطلب ما عين في الجواب ان السائل بان انما يطلب ما عين المتيقن منه مما
يشاء كما هي اضيف اليه لعل ان مثلا اذا قيل الانسان ان يكون ان المطلب ليس الا ما لا خلاف الانسان
عن المتدورات في الجوهر فانما قيل عن الانسان بان شيء هو في مطلق العقول والخواص
المجردة عن المتدورات في الشئية واذا قيل عن بان جسم هو في ذاته في باب بالعقول المحررة
عما يشاء كما في الجسمية ومن ما عداها في الابدان واداسيل بان جسمه ما هو في ذاته في باب
بالعقول المحررة عما يشاء كما في الجسمية ومن ما عداها في الابدان واداسيل بان جسمه ما هو في ذاته في باب
فان قلت السائل بان شيء هو في ذاته اه فانما هو السؤال لنرى محصل التفرقة هو على كل حال
الشيء في جواب ان شيء هو في ذاته الذي يطلبه الجاهل ان كان الجاهل من جميع الاختيار
فانما هو التفرقة لكل محل على الشيء في جواب ان شيء هو في ذاته الذي يطلبه الجاهل من جميع
الايمان وخرج الفصل البعيد عن المحل فيبطل معاد ان كان الجاهل في المحل فيحصل التفرقة
في كل محل على الشيء في جواب ان شيء هو في ذاته الذي يطلبه الجاهل في المحل فيحصل
التفرقة الجهنم فيبطل معاد ومحصل الجواب ان قيد التفرقة في التفرقة هو عدم
كون المحرر عام المشترك وذلك منهم بقرينة المعادلة هذا وكنت قد اطن ان الجاهل من حيث
هو جهنم سقى لنرا فيحصل به التميز اصلا وكثيرا ما عرضت ذلك على الافاضل وطلعت
الاوائل والم اجد اعداء امام حول فمقت هذا الكلام غير الامام الهام الذي ان طفر على الامام
فانه قال في الملخص الحق ان الجنس من حيث هو جنس لا يكون مقولا في جوابه بان شيء هو لا شيء
انما يكون جنسا من حيث انه مشترك بين الشيء وغيره وهو لا اعتبار له مع لنرى
مقولا في جوابه بان شيء هو فانما هو في الجواب عن السؤال المذكور لنرى انما هو مشترك

من السريه وخلق و قول الحسن في العبد بان الجنس مما حث هو جنس لا يميز اصلا وليكن
منه الغايه على ذكر مثل فانما من اللطيف والاسرار **حاصل** ولا الفصل الاخر
فصل اخر في بعض الافاضل لئلا يري انه لو كان مركبا من الجنس والفصل حصل الفصل
يكون ذلك الفصل فصلا واما لو كان بان جنس الفصل لا يكون لما فيه واما جنس
في مرتبه واحده فيكون جنس الفصل اخص من جنس النوع فيكون فصل الفصل غير اللامية
عنا ان كانا اخصا منها فيكون هو فصل الاخر فيرد عليه انه يمكن ان يكون جنس
الفصل اعم من جنس النوع ويكون الفصل اخص منه مثلا لو كان الحاس من مركبا من
الحيوان والاطق يكون جنسه اعم من جنس النوع الذي هو الحيوان اخص من الحاس مع ان
الحاس اخص من الجنس الثاني وان اريد انه حصل في مرتبه فصل اخر فلا يكون الفصل
الاخر فصلا اخر فان الفصل الاخر هو ما لا يكون محله فصل ولا يكون فصل اخر
في مرتبه فيرد عليه انه اذا ترك من امرين مساويين حصل في مرتبه فصل فان حصل
انما حث الشق الثاني من السريه و قول المراد في فصل في مرتبه فصل في مرتبه ولا يطلق
الترتيب والبعيد على الفصول المحتويه الى تركبها اللامية فلهذا يدعى وجود
فصل اخر عام في الاطلاق الترتيب والبعيد مع ان عدم اطلاق الترتيب والبعيد عليه لم
واجاب عنه باختيار الشق الاول وسد باب اخر وهو ان المراد بالفصل الاخر ما لا يكون
عنه مما ليس في غير اللامية من الحاشيات والجنس ولو كان الفصل الاخر مركبا من
الجنس والفصل لكان فصله غير اللامية عن المشايخ كما في جنس فيحصل اللامية فصل غير
اللامية من الحاشيات والجنس فلا يكون الفصل الاخر فصلا اخر هذا ما افاد على
وجوبه مما لا يراه فيحصل في اللامية فصل اخر هو اللامية عن المشايخ والاسرار
ان يكون ذلك الجنس فصل بغير اللامية في حاشيات كما في الوجوه فكما بان تركب الفصل

من الامر من الحاشيات ومن حاشيات من جنس فصل يكون جنسه فصل بغير اللامية
وفصل فصله ما لا يميز الى الحاشيات والوجود والجميع المركب فصل اخر مما
الحاشيات والجنس وان شئت موضح الظاهر وحقق المقام فاستمع لما تنقلوا عليه
في السند من كلام المصنف في شرح الملخص وهو انه لما كان الفصل في كل مرتبه على
لحقة النوع من الجنس في كل امر من جنس الفصل الاخر على اول والجنس الثاني معلولا
اخر فالواقع يكون على الحيوان الذي هو في الانسان وعليه يقتضي انه لا يكون الفصل
وهو اما كونه على جنس الذي هو الجنس السامي او لفصل الذي هو الحاس او لكل واحد منهما
والثاني كما ان واللام يمكن فصله على جنس لا متناهي توارده على اثنين مستقلين على معلول
واحد معين الثاني فيكون الناطق موجودا في الحاشيات المتحرك بالارادة والحاشيات المتحرك
بالارادة موجودا في الناطق وكل مرتبه بالقياس الى الجنس الواقع في كل المرتبه فان
الناطق على موجبة لفصل الحيوان وفصل الحيوان على لفصل الجنس السامي وهو على
الجنس وهو قابل الابداد وهو على المجموع وهو الجنس الفصل الاخر ليس مركبا من الجنس والفصل
والا لكان هناك فصل اخر يكون على لفصل جنسه مثلا لو كان الناطق مركبا من الجنس
الفصل لابد وان يكون هناك فصل اخر على لفصل ذلك الجنس فلا يكون الناطق على اول ولا
يترتب ذلك على مقتضى كون مركبا من الامر من الحاشيات وبين عدم تحقق جنس هناك حتى
تحقق هناك وفصل يكون على لفصل ذلك الجنس والنفس ذلك الجنس فيلزم ان لا يكون الفصل
الاول على اول فالفصل الاخر من الجنس والفصل لم يكن الفصل الاخر فصلا جريا هو ان لم
يكن في العلة الاول على اول فاعلم ذلك عاذه من الحاشيات التي حصل عنها اكثر الاصل
ولم يسه شيئا منها الا المحقق من ارباب البصائر والعقلاء قال ان رجلا كان كل منهما
له عايد ليعقون لاشك ان كلا منهما فصل يميز عن كل عايد اما في واحد فيلزم
توارده على اثنين مستقلين على معلول واحد بالتحقق وموجع ويمكن الحكم بان ما فيها غير

من كل ما عدنا دون نفسه فلا يكون التبريد واحدا **فهم** في كل من ليس له الفعل
المميز للمادية صانها في الوجود لا يخفى ان اعتبار القرب والبعد في الميزان
الجنسية في شئين بالنسبة الى شئ واحد كالحاسب والناطق بالنسبة الى الحيوان والانس
واما اعتبار القرب والبعد في الميزان المتشابهات الوجودية فليس في شئين بالنسبة الى
شئ واحد الا على احتمال ما ذكرناه **فهم** فان تحقق الوجود بمعنى زيادة الاعتبار
اشارة الى دفع الاعراض على ان روح من ان قواعد النفس حادثة من بعد الاعراض
على وجه المعارض قال الروح على احتمال مكرر وهو ترتيب للمادية من امر من مقتضى وبين
فهم او معنى انه لا يوجب عيبا في هذا المعنى اقرب الى المقصود الذي هو الاشارة الى ما في التلخيص
مع الاشارة **فهم** انما يجب ان يكون في الافراد الخارجية هل اصحاب بعض الاجزاء الى البعض المتالف
المركبة منها وكلما لمز الاجزاء الخارجية المعايير في الوجود المعين حسب اصحاب بعضها الى بعض
لتتالف المركبة منها في الخارج كدلك الاجزاء المجهولة الى لا غاية بينها في الوجود العيني لا دون
في بعضها الى البعض لتتالف المركبة منها في اندمى والجواب انه كلام على السند
قال الروح فلا بد من ان كان عرضا عموم الجوهر بالعرض ان يقوم المفهوم الكل الذي
هو الجنس العال المسمي للجوهر واما يصدق عليه ذلك المفهوم اما الاول قط واما
الثاني فانه داني لا يصدق عليه فيكون الداني فيه داخلا فيما يصدق هو عليه لتزويل
قد خرج بعض المحققين لحوار مركبة الجوهر من جوهر وعرض متمسكة بمركبة الجوهر من
جوهر هو القطع الحشوية وعرض هو الميزة المحفوفة وقال المرحوم مركبة الجوهر من عرض
فان كان ما فر عنه فلا يكون جزء منه دون تركبه من جوهر اخر وعرض عموم ذلك
الجوهر الاخر لان اللازم في ما فراده الجنس على الاخر فالجواب ان الكلام في الاجزاء
المحمولة والنسبة ان يكون العرض جزءا محمولا للجوهر عما لا يشتهى على احد فاعلم قال الروح
وان كان جوهر واحد ان كان احد الامرين جوهر او اما ليس الجوهر المركبة منه ومن

بكنز

الاخر نفس ذلك الامر او يكون الجوهر المركبة داخلا في ذلك الامر او يكون الجوهر المركبة خارجا
عن ذلك الامر فعلى الاول يمتنع كون الكل نفس جزء وعلى الثاني يمتنع كون شئ من
وعين واما ان كان بالشيء هو الجوهر المركبة من هذا الامر ومن المساوي الاخر فانه اذا كان
المركبة داخلا في جوهر الجزء لزم ان يكون المركبة مركبة من نفس ومن الجزء الاخر فكل الجزء
ومن المساوي الاخر وتتمثل لتزويل بالشيء هو جوهر الجزء فانه اذا كان الجوهر المركبة
من ذلك الجزء وينح داخلا في ذلك الجزء لكان الجزء مركبة من نفس لوصف في الكل الداني
فيه ومن عيب وعلى ان كانت بغيره لزم كون الجوهر المركبة خارجا عن جوهر الجزء خارجا
له وهذا المعارض مركبة من المعارض واما في الجزء الذي هو نفس النفس في نفسه فيكون
المعارض هو الجزء الاخر فلا يكون المعارض تمامه عارضا فنفس الجوهر المعارض المركبة
من اوبه والجوهر المعارض اما شئ عرضي ذلك الجوهر المركبة من اوبه وليس لكون
اما نفسا لنفس معين ان يكون المعارض موبه فلا يكون المعارض تمامه عارضا
هذا اخر ما اورنا ايرادا في مباحث الكلية في الداتية في ان لا يشرع في المباحث
المتعلقة بالامور الغرضية وفعنا انتم لتستلوا مسالك التحقيق ويسر لنا السور
ال معارض التدقيق قال الروح والمان العرض المتعلق ان لا يسمع اعلاكم
عن المادية سواء كان دايما الثبوت او مسكوما وهو العرض المعارض **فهم**
لان الكلام في الكل الى روح عن مادية افراد ولا سلك لتزويل العدة من مادية افراد
الى مادية الفردية الى رقيه فان لكل نوع بالنسبة الى صفة فالكل الى رقيه مادية
مادة الفرد لانه خارج عن مادية النفس والجنس والاسم التي هي افرادها واذا كان ذلك
لا بد ان يكون محمولا على كل افراد لان الكل لابد ان يشمل كل افراد ولا بد ايضا
من ان لا يكون محمولا على افراد لان الكلام في الخارج المحمولا كان في الجزء المحمول قال الروح
ولو كان السواد لاما لاس لان كل انسان اسود وليس كذلك لا يقال لو كان السواد

لا راد لوجود الانسان لكان الانسان موجودا وسواء لا ما نفعله المراد ملازم الوجود بالمتبع
 العكس من الحامية لشدة الوجوه ولا يلزم من ذلك ان يتحقق مع كل من وجودها الحار
 بل يجوز ان يكون ذلك الامتصاص مع بعض تلك الوجودات قال ان ارجح لان هذا السبب
 للنسبة الى نفسه والى غيره هو صريح السؤال لتزجيم هذا التفسير للنسبة الى نفسه الى غير
 لان المقسم هو ما يمنع العكس من الحامية وقد قسمه الى ما يمنع العكس من الحامية والى ما لا يمنع
 العكس من الحامية والاولى منه والثاني غيره ومما بينه وتبين الجواب هو انه يلزم لو كان
 به المراد بالحامية في المقسم الحامية من حيث هي وليس كذلك بل المراد بها الحامية في الجملة اعم من
 الحامية من حيث هي ومن الحامية الموقوفة فلا يكون لارادها الحامية من حيث هي نفس المقسم واللازم
 الوجود مبنيا له فان محصل المقسم هو ان ما يمنع العكس من الحامية في الجملة اما ان يمنع العكس
 عن الحامية من حيث هي او لا يمنع العكس عنها والاول لازم الحامية والثاني لازم الوجود ولا يلزم
 من عدم الامتصاص من الحامية من حيث هي عدم الامتصاص عن الحامية في الجملة حتى يلزم مساوية لازم
 الوجود المقسم الذي هو الحامية في الجملة الى من اعم من الحامية من حيث هي فلا يلزم من عدم الوجود
 والحال ان المسهور في القسم ان النسبة الى نفسه الى غير هو ان منشأ الفناء هو التسليم في هذا السبب
 كل من النفس والغير يوجب ذلك سوى الخارج للحوار عن النسبة باعتبارها بالغير على وجه يتدفع
 الشبهة على سائر المعنى ايضا مع لزوم تقديم بيان الشبهة باعتبارها بالغير وما ملأ قال الخارج
 ان ما يمنع العكس من الحامية في الجملة الطامع انه جواب شرط محذوف ان اذا عرفت ما ذكرنا
 فمحصل الكلام لزوم منع العكس من الحامية في الجملة **مع** فاذا اعترضه بكن العلم ان
 لزوم حال فاذا اخفقت بكن العلم **مع** فالاولى للترشيد انما قال فالاولى لانه على ترشيد العلم
 مسعلة بالحامية والمراد بالحامية ح ما سلق عليه لفظ الحامية ويبدو ان السالك لا يخفى
مع المراد بالحامية في ترشيد اللازم الحامية الموقوفة المراد بالوجود الوجود الخارج
 ووجه يعلم اللازم بغيره الوجود الذي يخرق المقابلة وذكر ان العلم على ما يتبين والى ما

هذا ولا حد ان تعدل الطان المقسم الكلي الى الاقسام العشرة المذكورة بالقياس الى
 ما فيه افراده مع قطع النظر عن وجودها المتحقق سواء كان سبب العلم الخارج الى لازم
 وغير لازم مع قطع النظر عن الوجود وبين ترشيد المراد بالحامية في قول المتن فاسمع
 العكس من الحامية هو الملازم من الحامية من حيث هي من اللازم المقسم الى قسمين هو ملازم
 اللازم وهو ما يمنع العكس من حيث هي فانه لما ذكره لازم الحامية من حيث هي ذكره مطلقا اللازم
 وعلى هذا لا يرد على المقسم **مع** وما يمنع العكس من الحامية الموقوفة على لزوم
 منع العكس من الحامية من حيث هي هو منع العكس من الحامية الموقوفة وبمعنى ما
 يمنع العكس من الحامية الموقوفة لا يمنع العكس من الحامية من حيث هي وهو لازم
 الوجود وللازم الحامية الموقوفة اهم من لازم الحامية من حيث هي ومن لازم الوجود
 ان راجح ثم لازم الحامية الطامع المراد بالحامية منها حل ما ذكر هو الحامية في الجملة وعلى ما
 ذكره في الحامية الحامية الموقوفة ولكن لترشيد على الحامية من حيث هي على ما ذكرنا في المتن
 في تعيين الكلي بالقياس الى ما فيه افراده من الحامية مع قطع النظر عن الوجود **مع**
 فاما ان يقال المراد ان تصور مع تصور لفظه ومن تصور النسبة بينهما كاف فيهما هو التوهم من
 معنى الكلام فانه في مقابلة اللازم الغير البين الذي يعنى حرمه من بالذم الى الوسط فانه
 قال هو الذي لا يعنى حرمه من بالذم الى الوسط واما الوجه الثاني فلا يلزم منه بعد وبما
 قررنا يندفع ما ذكره الخارج من لزوم الوسط على ما في التوهم **مع** من زعم محله انه قد
 قيل ان المسعلة الواقعة في السبب من ما نوه الى على عدم تحقق طرفها فيمكن ان يكون
 هناك قسم ثالث لا لا يعنى حرمه من بالذم على عدم تحقق طرفها بل لا يلزم من تحقق واحد منهما
 فلا يمكن فهم ثالث وهو كلام سبب التحقيق فان ايضا الاقسام مقصودة في السبب على
 ذلك السبب فيقول ذلك **مع** المراد هو لازم الحامية في البين ووجه ذلك
 لا يعدل لزوم حال المراد بالوسط معناه النقص من الاقسام وتمام الكلام اعلم

المعومات المدونة لوازيم المعومات اخرى وضعت اسمائها بازيانا وبان الدم قد يخلق
ويراد به التقريف ولعله منشا كذا والحوار من الاول ان مثل ذلك يصح بالنسبة والنسبة لم توجه
في بيان مدلولات هذه الاسماء غير من المعومات فغنى الثاني بان هذا الاطلاق ليس عرف
هذا القوم بل المختار من الركن في عرفهم هو ما يتقابل احد هذا وقد يقال انما كان هذا
التقريفات رسوما لان المعولية عارضة والتقريف بالعارف ركن وذكر لا اختراع
هو الكل الذي للمعومات بالحققة سوار قيل عليها ان لم يقبل وانما المعولية هي ما يعرف
وسواء ان من بابا اشتباه العارفين بالمعروف فان المعولية عارضة للمعروف الطبيعي الذي
هو معروف الجنس المنطقي الذي كلامنا فيه لنزول معنى كلامه ان لو كان المعولية اية
للجنس المنطقي لكان الحيوان متشابها اذ قيل على الامور انتم خلق بالجميع وانما اقسامه
فلا يصف بالجنس لان المعولية مخرج للجنس المنطقي والامر ليس كذلك فالحق ان
لن الزاد بالمعولية صلاحية المعولية او المعولية بالضرر وقت من الاوقات فلا الكمال
تدبر **مع** الماهيات اما حقيقة انه ذنب الشئ ان معرفة الحدود والرسوم **المعوية**
لصحة معرفة الاماكن والافعال واسماء الاديان والرموزيات التي هي مما
اعرض عليه صاحب المعبر بان الحدود والاسماء والاسماء والاسماء للمعومات
اما لان معنى اللفظ ما اذا المع لا يمكن الا بعد عقل ذلك المع فلا بد من ان يتعقل
كل الخدم المبرمة واذا كان الامر كذلك كان معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة
السهولة وقال الامام وانما تعارف لمركان المراد من الحد تفصيل مدلول الاسم
كان الامر ما قال صاحب المعبر لمركان المراد لعل الماهيات الموجودة في نفس الامر
كانت الامر ما قال الشيخ ولزكان مسددا لا يجوز الشئ مما هو خارج عن مسدود خارج عنه قال
الشيخ وهو محذور هو توفيق لنزول المعومات لنزول الشئ مما هو خارج عن مسدود
بالحققة كقولنا الانسان ابيض وحل الاسواق لنزول لا يجوز محذور عليه بالحققة

ممكن

المعومات واما عند الجمعيين فلا فرق من الاقسام في الاعتبار قال الشيخ والشرع
بالابل يجرها وينفذ هو العرف العام اعلم لنزول العرف ليس العرف العيسم للكون
كما زعم بعضهم لان العرف العام يكون محمولا بالمواظاة على الجواهر لا ما في فانه يكون
على الجواهرات بالمواظاة والعرف العيسم لا يكون كذلك **مع** واما قوله
الا حاسر فيخرج بالعبء الاخر انما اعراض على الشايع ويصح ان اريد بالفضل
مطلق المعنوي فعدم خروج الفصول البصيرة مما لا يشهد به وان اريد به الفضل
التقريب فليس يتصور خروج المعنى البعيد ولكن لنزول المراد من الفضل
التقريب واما فصل الجنس لكونه مضافا فحروجه عن هذا التعريف يعلم من سائر وجوه
الجنس فلا حاجة الى التعريف لا تقارن ملاخفة الى التعريف فخرج الفصل التقريب ايضا
بعد بيان خروج النوع لا ما يتولى لنزول المعبر والتقريف الذي كانت الكلمات
نوا سطر هو الفصل التقريب فلا بد من الاعساء لشابه والاعتماد بداهة قال الشيخ
وانما كان من التعريفات رسوما قال الامام في المحقق الصنف ان هذه المعومات
مدود او رسوم والطش هو المرسوم فانه معلوف بالجرم يريهم كذا والنوع
يبرسم كذا لكن الحق انما هو واحد لا ما فيه للجنس واد هذا العدد ضرورة اما لا يصح
لكنه يكون حسا لا لكونه معلولا على كثر من مختلفا بالحقا يتوقع جواب ما مدود العرض
المعنى شرحه عليه ما لا نراه لا ما فيه للجنس واد هذا العدد لم لا يجوز لنزول المعومات
الموصوفة بالصحات المدونة عارضة لمفهوم وادها هو الجنس ولا حاجة الى الشايع
بان الكلمات امور اعتبارية فصلت وصفت اسماء ما زالها وليس لها معان
وراد لكل المعومات على لنزول العلم بالحد لا لوجوب العلم بالشيء ورد عليه ان
الكلمات امور اعتبارية فصلت وصفت اسماء بازيانا لكن لم لا يجوز لنزول

كما ليس بالنسبة الى الانسان فانه ليس محولا عليه بالحقيقة فلا تعال الا ان يفاضل بين الواسطة
ذو او الاسواق فقال الانسان ذو ماض او ماض واما كان ذو ماض والاضيق
ماول مقسما واداسم على الساق على الوجهين محل الاسواق وعصمهم من الاداء على الركبة
فانه اذا ركبت مع دو على وجه الركبة والمانى محل الاسواق لانه اذا التفت منه شيء على وجه
ذلك المشتق فيما متخذ للاداء وممكنان بالاعتبار جعلهما قسما واما الاول واعلم ان الكلمات
انما تفرق حسب القياس الى افراد الحقيقة التي هي ما يكون مرتبة حسب الحقيقة ودراها وكنز
كانت موهبا افراد العقل لا بالقياس الى حصصها الى على نفس طبائرها ومرتبتها انما هي
حسب اعتبار العقل حيث اعتبر معتقدا على بعضها من الامور الخارجية عنها المعارة اياها فيكون كل
شيء بالنسبة الى اصنافه موهبا حقيقيا فليتأمل قال ان رجلا طار الى يد والخرس الحقيقى الى
مشاء انصاف المفهوم بالكلية والخرس موهبا الحصول العقل في النزاع من باعتبار حصوله
في العقل يصح ذلك الانصاف لولا خطأ العقل المفهوم والكلية والخرس حكم عليها بما بالكلية والخرس
فان الكلية لا تفرق بين ما لمع الا علم المفهوم وكذا الخرس خلاف امكان الوجوه وامتساحه
ليس من معنويات المفهوم وليس مشاء انصاف المفهوم لهما هو الحصول العقل على العقل
بمجرد عقل المفهوم وامكان الوجوه وامتساحه لم حكم عليه باعدهما بل اذا جرد العقل
النظر الى احتمال منعه لنزاعه عن الوجوه في الخارج وان يكون ممكن الوجوه **معه**
هذا الامكان موهبا الامكان العام متعبد اجابة الوجوه ان يفرق الامكان منها جهة النسبة
الوجوه الى الشيء اجابا موهبا ضرورة عدمه والسر وسما والواجب ويتقابل المصنف
فان الامكان العام المتعبد بانباء الوجوه ما يكون جهة النسبة الوجوه الاجابا والمفيد بالعدم
ما يكون جهة النسبة الوجوه لشيء قال الخارج والمانى كالصفا ان الله في كل شيء وجود ولا يكون
موجوده ان الخارج قال المصنف في شرح المحقق والمانى انما لا يعرف وجوده في الخارج واما النزاع
بصرف وجوده والاول كالمعتاد فلو لم يكن كلام المتن عليه لما كان له وجه وذلك ان يقال

لكن لا يوجد من الوجوه لنزاعه من الوجوه قال ان رجلا المصنف في شرح المحقق في شرحه
كالكوكة السمان قال المصنف في شرح المحقق علم ان الكوكب انما يصح مثلا لنزاعه كان مع شريك في جمع
الكواكب وذلك غير معلوم **معه** فان المصنف في شرح المحقق من الابدان غير متباعدة العدد والمارعهم
تساوى العدد انه لا يستلزم الى ذلك الوجوه عددا اخر لان الاعداد لا يفرقها من الوجوه وجوده فيقول
الخارج لزم من عقل ادم عقل الاخر لمصلحة لو كان المفهوم من ادم من المفهوم من الاخر لم
من عقل ادم من عقل الاخر بان يكون عقل ادم من عقل الاخر لان مفهوم الكل لا يفرق عن
او وانما لو كان كذلك لكان كل حيوان وكل حيوان كليا واما ما قيل ان الكوكب من الكواكب
فلان الكوكب من الارض في الحقيقة فيكون مفيدا لكل منهما فافهم **معه** فالصواب لنزاعه من
حيث هو معروف من الكل قال المصنف في شرح المحقق في كل واحد من الاقسام باسمه فالاول
معه في الكلية بحيث كليا طبيعيا **معه** فقد اعتبر في الطبيعي صلاحه مع اذا جرد صلاحه العارض
مع المعروف لا يفرق الكمال اجاد الطبيعي والعقل واما ما اعتبر العارض مع المصنف في كل الاشكال كمن سأل
بان العارض في الطبيعي بطريق العددي واختباره في العقل بطريق الخرس قال ان اوله
موجود في الحقيقة ان في الخارج هذا الوجه انما يظهر عنه العاين بوجوده في الخارج قال ان
المطلق انما يفرق عنه هذا الوجه في **معه** وانما قال الخرس مثلا لان اعتباره لو قيل انما قلنا
مثلا ليعلم ان كل افاد هذا المعنى واما ما ذكر المصنف في فلا يظهر منه الا عدم احصاءه لا باعتبار مفهوم
الجميع لنزاعه في الخارج والجميع لنزاعه من هذا الوجه لفرق يقال ان اريد ان يفرق خارج فلا يفرق ذلك لانه
انه جزء عقلي فممكن لا يفرق منه كونه موجودا في الخارج ولولا ما في الاطباء الطويل لنزاعه ما هو
التحقيق على وجه التفصيل **معه** يريد لنزاعه من وجود الكل الطبيعي او لا يستلزم ان يقال لما نظر
المصنف في وجود الكليات الشئ في اشياء مماثل المطلق موهبا لنزاعه من كونه من المطلق فقال
والفهم في ان وجوده الكل مطلقا خارج عن المطلق موهبا لانه في كل واحد **معه** في قوله

فيه بحث فان سمعتم ذكره فان وجدتم دلائله قد ذهب المحققون الى انه يترتب به في الخارج وارجح
الحل المطلق من مبادئ الفقه فاذا كان مسمى في وجوده الا انه ما فيه فليكن لا يكون معه ما فيه **مع**
وايقظ لا يمكن ادائها في قولنا الا ان لا يمكن ادراج الحلي في الغرض به باعتبار النسبة في الاصل الرابع
لنفسه مع رعاية الاطام الآتية من لخص الحليين مسانين قال الشيخ في مرجع الباري العلم
لن مرجع السبب الى السبب المستند اليه فان الجباية الكلية من المهورين لن لا يصدق على
نوع اصله سواء امكن او لا و مرجع التاويل الى موصي كسب مطلقين عامين و مرجع العموم
المطلق الى موصي عليه مطلقه طاعت و سبب مرجع دايمة و مرجع العموم من وجه الى السبب من
دايم و مرجع مرجع مطلقه طاعة **مع** واذا اجتر النسب ان اجتر النسب الا ان يجر
الكسب و المرجع من المهورين لان النسب الرابع لا يحقق الا بين الكسب على ما ذكره في ٢ والا
لكن التخصيص باعتبار مقتضى الكسب يعلم ذلك بالتحليل باذن المعاق فان علم لن
بين الكسب التيسر لا يصدق و اصلها على ما يصدق عليه الاخر البايين و بين الكسب التيسر يصدق
اذا علم على كمال ما يصدق عليه الاخر عمومها مطلق **مع** على لن المقتضى ان هذا امر متداول
و هذا الوجه لا يجار على النسب بين الحليين **مع** فاما اذا اشرنا الى زيه وارادنا بهذا الكلام
ان مع اذا قلنا هذا المأثبه و هذا الضاد و هذا الطويل و هذا القاعد و اريد بكل منهما اريد
كان هناك على ذلك التقدير و مراد متعده يصدق على كل منهما على ما علمنا فان هذا الباب لا يصدق
على زيد ايضا كذا الطويل القاعد و هو باختيار كل من الموارض المذكورة في واحد و
اعرض هذا الناضل المحقق على ما ذكره ان في قوله و لن يمكن فرضه لا يكون مبالا
بالاسان الكلي ليس مبالا من الناضل كذا علم منه و انت صبر بان مثل هذا ليس الا من قبل
الاسان الى الكلام فانه ليس مما نحن على مثال ذلك الامم قال الشيخ في فلان الخ في اذا كان مرسا
لذلك الكلي يكون مرسا مطلقا هذا انما يظهر اذا كان الخ في الحقيقة محملا على ما ذكره ان راجح

واذا اذ لم يكن معه لا على ما ذكره الخ في فيه المثال تدبر قال الشيخ في ما من من النسب بين
العسس شرح في النسب بين التقيين اعلم لن التقيين من حيث انها كليات لا يكون النسبة
سما الا واحد من النسب بين العنيس و اما اعتبار هذا الوصف على انه في الغل فقد
حلف النسب و ذلك في معنى النسب الذين يسميها عموم من وجه و معنى الشئ الذين
سما الجباية الكلية فان سماها بجزئها و اعتبار هذا الوصف انما هو لرافع الصبط فانهم
مع ان يصدق كل من بعض الحقا و بين على كل ما يصدق عليه يقين الا ان شاء الله تعالى
يصدق كل ما يصدق عليه بعض احد الحقا و بين يصدق عليه يقين الا ان شاء الله تعالى
ما يصدق عليه يقين احد الحقا و بين ليس يصدق عليه يقين الا ان شاء الله تعالى
الحقا و بين بدون الاخر **مع** قلت معاذان المهورين من مساقتان اذا اشرنا الى نفسها
ان توصي اذا اجتر مضموم من غير اعتبار صدقة على شيء و غير اية كلمة التي جعلت هناك مضموم
في غاية البعد عن الاول و سيما متناقضين في انها مسانين ان تباعد الا سمعنا ما هو المعنى فيها
من المهورات المعقولة بلا طوط صدقها على شيء لا سيما انها لا تضمان في ذات ولا يربحان شيئا كوان
ارتفعتا عند عدم تلك الدارات و اذا قلنا على ذات واحدة حصل نصيبان موصيان محله و له
و هما مسانين صدق لا كذا فلا يكونان مسانين يقين كل منهما رافع صدقة و لا صدق و رافع
كوا اذا راعينا كما ذكرنا فتقول ما كان مرجع التاويل الى موصي كسب و اطوار العصبان اجتر
الصدق فيهما على ذات الموضوع فاذا قيل كل ان لا مطلق كان نصيبه هذا الاعتبار هو سلب
صدق الا مطلق و هو بعض الان ان ليس بلا مطلق لا صدق المطلق عليه لان المطلق بعض
الا مطلق في حال الا فراد عن اطار الصدق على شيء لا في حال صدقة على شيء فاذا قلنا لم يصدق كل
لا شيء لا يمكن صدق بعض الا على ليس يمكن فيكون بعض الان على ان المعنى المذكور لا يمكن
و هو الموصي غير الذي بان يقال ما كان موصي الذي يسميها لانه و لم فيكون بعض الحقا و بين

بما صار الصدق موصيصة سبالة الطرفين لا معدولتين والموجه الى به الطرف لا يستدعي
صدقها وجود الموضوع كالبينة معلوم بصدق كل من الموصيصة كان كونه اما لعدم الموضوع
واما لصدق بعض المحمول عليه والاول بطلان الموجه الى به الطرف لا يستدعي صدقها وجود
الموضوع بل بصدق عدم الموضوع بخلاف الموجه الى به الطرف فمعين الثاني بصدق غير احد المصداق
مع بعض الاخر وهو بطلان المصادفة مثلا لو لم يصدق كل ما ليس بان هو ليس ساطق لصدق
وهو ليس كل ما ليس بان ليس ساطق وهو مستلزم قولا بعينه بان ان هو ساطق ومنه يتنافى
الموجه المعصية في قول المتكلمين وهو كذا خلق الانسان لا يتوجه المنع المذكور لان كذا الموجه
الطلب المذكورنا وصدق ان به الحق من بعضها ليس بعدم الموضوع في الطلب لعدم استحقاقها
بل لصدق بيقين المحمول عليه قال به المذكورين مستلزم الموجه المبطله للمصادفة بين العينية
فعلينا من قال ان ارجح فيكون بعض الساطق لاننا نأخذ بقوله تعالى انه مستدرك اذ يمكن في سائر المطر
قوله فيكون بعض الانسان ساطقا وانا اقول بمحمل الكلام انه لو لم يصدق كذا الانسان لاطاق لصدق ما يتنافى
كل ساطق الانسان ولو لم يصدق كذا الانسان لاطاق لصدق بيقينه ومنه بعض الانسان ليس ساطق
وهو مستلزم بعض الانسان ساطق وهذا ساطق في كل ساطق الانسان ولا ساطق في كل انسان ساطق ولما كان المصادفة
في حكم المستلزم وهو بعض الساطق لان الانسان لم يقل فيكون بعض الساطق لاننا وكذا الكلام
في كل ساطق لاننا في فاعلم ذلك فانه ما نحن مما كثر من الطلبه قال ان ارجح اما الاول فلانه لو لم
يصدق بيقين الاخر اذ معنى لو لم يصدق قولا كل ما صدق عليه بيقين الاخر بصدق عليه بيقين
الاخر لصدق بيقينه وهو ليس ببعض ما يصدق عليه بيقين الاخر بصدق عليه بيقين الاخر
فكثير ما يصدق بيقينه الاخر بصدق عليه بيقين الاخر فبذلك صدق الاخر بصدق الاخر وهو
بطل **مع** والمخالف عام الخلف ان يقال المذهب بوجوب سبالة الطرفين لا معدولتين
فمنقول كل ما ليس بان صادق لانه لو كانت من القضية الموجه كذا كذا ابا
لعدم الموضوع او لصدق بعض المحمول على الموضوع والاول بطلان الموجه الى به الطرف

لا يصدق وجود الموضوع وكذا الثاني لانه بطلان البينة التي بانسبة الى الانسان لصدق الانسان
على الثاني فبما مل قال ارجح بعض الانسان لا حيوان الخا ذكر ذلك مع لقوله بعض الحيوان
انسان يمكن في حصول المطر لظهوره مصادفة مع القضية المعصية الكلية في العموم وهو كل انسان
حيوان تدبه قال ارجح واما الثاني فلانه لو لاه اوه قويمه لقوله ليس كل ما صدق عليه بيقين
الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر
كل ما صدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر
كقولنا ما صدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر
الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر بصدق عليه بيقينه الاخر
قضية موجبة لقضية موجبة اخرى يكون طرفا معتق طرفا لعدم الموضوع في اللانتم لانتم التمسك الى به المضمون
لعدم الموضوع في الفزوم فالمذكورة باعتبار منع الاستلزام لعدم الموضوع ومحملة لغيره في كل
العام موجبه كلية ولا يصدق عليها النقيض وهو كل لا يمكن لوبعضه بالامكان العام بل لا في لعدم
الموضوع وهو اللا يمكن ودفعه بان يقال بيقينه صدق النسخ هو سلب صدق فكل من يصدق على كل الا
العام هو كل ما ليس يمكن بالامكان العام فهو ليس بشئ ومنه الموجه لا يصدق وجود الموضوع
مع بل الاستدلال عام التمسك عند المعنى فليس قليل الظاهر به ما صح التمسك به عند المعنى
غير منقول ما كان عين على طريقة الدلائل السابقة المطبقة للتساؤل واخصية بيقينه الاخر
قدمه فافهم قال ارجح جعل الدعوى حزم من الدليل الظاهر انه جعل الدعوى نفس الدليل الا ان يقال عالم
لظهور الدليل ولم تنضم الا بالاستدلال الذي ذكره على حقوق حزمه فكان الدليل هو المجموع فبما مل
ولا نحن على هذا نزاع الحواري وحقائق ما هو العوارض فاعلم ان كل كلام ارجح بقوله الحق
تفصيل المدعى ليعتدل على كل منهما على حدة فالمدعى ان يصدق ان في جعل التفصيل حزم
من الدليل صورة شامخ هذا وقد يقال لعل ثبت ان بيقينه الاخر مطلقا اخر من بعض الاخر

مطلوب احد في قولنا كل ما ليس يمكن بالامكان العام ليس يمكن بالامكان الخاص
فجعل صفة لقوله الصادق كل ما ليس يمكن خاص وهو يمكن عام ينتج القياس المولف
منها كل ما ليس يمكن عام فهو يمكن عام وهو بطر واحد يمنع الكبرى بوجود كينون لا يلبق
ايراد في هذا الباب فليست على ما هو اقرب الى ان كان الجند بين من الطلاب وهران
المراد من الممكن العام ان كان هو المطلوب فلان ان الممكن يمكن بالامكان العام وان كان
هو ان لا يمكن ان يكون بالامكان العام فان قلت اراد به القدر المشترك بينهما وهو
سلب الضرورة من احد الطرفين فصدق على كل من الواجب والممكن ان يمكن بالامكان العام
مستوفى في سلب الضرورة من احد الطرفين معناه سلب ضرورة الوجود او سلب ضرورة العدم
وليس في ذلك قدر مشترك بينهما بل يمكن العام يقال بالاشراك المنطقي بينهما فليست ضرورة
من المطالبات للقيمة التي يعين بها الازكيا وتوضيها لها الا بالبراهين **مع** لواط
الساين ولم يعيد بالكل لم يترجم لاعدان يقول الملازمة ممنوعة قوله لا يقال ان يكون ذلك الساين
اثبت سببا تبينها جرمها اذا قلنا من معنى امر من بينهما عديم وجه تبين جرمي فبما ان
المعنيين قد لا يتصادقا واصلا وقد يتصادقان فان الساين الجزئي غير متفيد خصوص الساين
الكل في جميع الصور ولا خصوص العدم من وجه في جميعها بل يستفي في بعضها في المبدأية الكلية
وفي بعضها في جزئ العدم من وجه ولا قيد سببا عديم فبما ان لابد من تصادقها في الجملة
الساين الجزئي سلم سورت اطل على ان عدم تصادقها في بعض الصور يستلزم عدم العدم فانهم
قالوا انهم لان العدم اذا كان كل منهما له حاصلا انه لا يمكن سببا التسوي والعدم
المطلق واللازم ان يكون بين المعنيين كذلك وليس سببا المبدأية الكلية لتحقق العدم
من وجه في بعض المواد ولا العدم من وجه لتحقيق المبدأية الكلية في بعض المواد الاخر
قالوا انهم كاللا وجود واللا عدم والامداد باللا وجود واللا عدم هو الوجود واللا

فان الوجود واللا عدم قد يتصادقان على الافراد الحيوانية مثلا **مع** فصدق احد
المباين مع بعض الافراد فصدق الانسان مع الاخرس بطر صدق واللا وجود
الانسان وعدم صدق الانسان مع الغير بطر صدق الانسان مع الغير صدق بل هو صدق
كل من الانسان واللا وجود دون الاخر هذا ولا بد من دليل لتعديم صدق والمباينين مع الاخر
بطر من وصف المبدأية فلا حاجة لذلك الى قيد فقط لانه قد ينقص جرمه فليست على ما قاله
وليس من صدق احد الشئ مع بعض الاخر صدق كل واحد من الصغير دون الاخر لا يجوز
فالانسان فان الحيوان يصدق مع بعض الان ولا يصدق كل واحد من بعضهما مع
الانسان والحيوان دون الاخر **مع** ولا شك في المبدأية لهذا المعنى لانهم قد لا يصدق
كل من الصغير دون الاخر لا ينافي كون النسبة بينهما في جميع الصور فان ارادوا ان
النسبة بينهما الساين الجزئي مجردا عن الخصوصيتين صحاح في ذلك الى مقتضى ما يماثل ذلك
المتحقق ليس مع المبدأية الكلية في جميع المواد فبما ان صدقها وان صدقها وان صدقها
الخصوص ليس مع العدم من وجه في جميع الصور فبما ان صدقها وان لم يصدق معاه لم يصدق
لذلك واحد من الصغير لتحقيق دون الاخر لتحقيق كل واحد من المباينين مع بعض الاخر
فيكون الساين الجزئي حاصلا وليس ذلك ما ضمن التباين الكلي والامام اجتماعا اصلا فبما
قد يتصادقان في بعض الصور كالانسان واللا وجود وبما ان صدقها في صميم العدم من وجه واللا
الامام محقق في الجملة في كل ما قد بانها سببا لهما كاللا وجود واللا عدم فبما
لذلك واحد من نوعي الساين الجزئي عليه متحقق كباينين تحقيق المباينين بل الساينين
مد مطلق التباين الجزئي المتحقق في بعض الصور من الساين الكلي وفي بعضها في العدم
من وجه ما علم ذلك **مع** فكل من المبدأية لا بين لسببها من اشارة الى حوار
اخرى في ذلك الشارح رجح من قوله لم يبين مما ذكره السبب من معنى امر من سببا عديم

س وجه مهم هذا ولا ينبغي ان لما بين النسبة سيما قد يكون جازية ملكه وظاهر النسبة
سيما قد يكون عموما من وجه طر ان النسبة سيما بيان جزئي بجزء اخر خصوصية كل من
مودة ولا حاجة الى الاتمام الما ذكر في بعض المباني ان الان لعل الما لم تعلم ذلك
لنذا الامر فانه لم يبين من قبل النسبة المذكورة بالبيان الجزئي في هذا الفصل مما قد
هو من الامور التي لا يقيق تفصيلها بهذا الكتاب **مع** فان ذلك المتبادر عما ذكرناه
انما قال المتبادر لا سيما ان كثر على ان لكل مضمونا واحدا يسمى باعتبار متبادله مع
الحقيقة حقيقة وباعتبارها امر يسمى لا يستعمل الا بالقياس الى كثر من اضاف **مع** لان
الاضافة به اظهر وان الاضافة فيه باعتبار التحقق والتحقق وفي الجمع الاول ليس الا باعتبار
التحقق ويسمى بالحقيقة لكونه متبادلا للجزئي الحقيقى سميته للشيء باسم متبادله **مع** و
يكون سميته بالحقيقة طارئة **مع** فان الكلية بالنظر الى حقيقة الغير المانعة من ان
مع على هذا ان على ما ذكرنا من ان لكل الاضافى ما اندرج حقه شيء في نفس الامر **مع**
كان لكل الاضافى ما يمكن ان يندرج في حقه لا يندرج عليه ان على هذا التقدير لا يكون
ايضا الاضافة باعتبار توقف حقيقة على الغير فلو اعتبر الاضافة باعتبار التحقق ما مع
الكل لان اصحاب هذا الميع بالاضافة باعتبار ان حقيقة توقف على امكان الاندراج
فلا خلاف الميع الاول وباعتبار المتبادله مع الجزئي الاضافى لا يقال الميع الاول ايضا بتوقف
حقيقة على امكان فرض الاشراك لا يقول ان امر مشترك بين المعنيين وان لم يعتبر
فكره باعتبار التحقق المتوقف على امكان اندراج الغير والسما بدلت لافيه وسميته الميع
المذكور للجزئي الاضافى ليس الا باعتبار ان حقيقة توقف على امكان اندراجه على كل حال
مع ولا شك ان الخاص العام مضافان مشهور بان كماله والان المضاف يطلق
بان على سبب النسبة العارضة للشيء كالباقى والسوق وهو المضاف الحقيقى وان على المهور

من حيث هو معروف كماله وهو المضاف المشهور **مع** وما ساقف على معرفة مضافه
وهو الامر الذي هو عرف متعلق على مقتضى العام الذي هو المضاف للجزئي الاضافى وايضا
تعريف الجزئي الاضافى في **مع** بالاضافة تعريف بالاضافة **مع** قال ان لا يقتصر على
العام لا شك ان لكل الاول ايضا منهم من مقرر ان راج كثر لم يبين بذلك سميته قوله وايضا
لم يزم لرب لا يكون تعريفه بالاضافة واصحابهم ان لا يكون تعريف الكل بالام من شيء كما ذكرنا
ان راج صحيح لا سيما على الخل الاول فلما كان لا يقتصر **مع** قال لم يرد مع راج
ومن ثم عرف الشيء بنفسه على عدم اعتبار مع التخصيص او بما ساقف على معرفة على عدم
اعتباره **مع** فاجوابه هو ان عدم التيسير يمكن ان على كلامه على عدم التيسير تدبر
بل اراد ذكر حكم من احكامه معنى اراد المصنف لرب حكم عليه حكم حصل منه تقييد فكم عليه لا فقيه
موقوف ما بالاضافة من شيء **مع** الاول ان لرب الميع المتصور بيان ما يطلق عليه لفظ الجزئي
حسب قال الجزئي كما يطلق على الميع المذكور يطلق على كل افعلى كذا الام لا التوقيف ولا الحكم
المذكور فان قيل الما او بالحكم في قوله حكم من ادعاء هو الحكم بان هذا الميع يطلق عليه ايضا هذا
اللفظ فلما ساقف عدم حواره لرب لفظه فان ما يطلق عليه لفظ الجزئي هو الاضافى لا الميع
ذلك **مع** الا ان المقام يدل على فقد التوقف طارئة على لرب العام لان على الميع
هو التوقف الطارئة الاصل لا التوقف الذي يستنبط من ذكر الحكم فانظ ان قوله ما يتعلق
بالشروط وان جاز ان يتعلق قوله يدل في حقه لان المقصود بيان ما يطلق عليه لفظ
الجزئي كما ذكرنا لا التوقف قال ان راج وان كانت على طارئة مع شيء اخر محطه لرب الواجب
له ان عبارة عن طارئة وشي اخر هو التوقف قياسا على ما يرد كذا من ان اعتبار داته
مستحق عارضه وسبب طارئة لرب شخص الواجب عليه ان هو فاما نداته فلا يشترط
واحد على توقيف لرب الجواب هو جهين الاول ان المفهوم الى طارئة الذهن باليعمل على وجه
موسع ان كذا مصنف بالجزئية وذات الواجب لا يمكن مقتله الا بوجوه كلية منحصر في شخصه

لأنه من أنواع من كل جنس فلا يخرج عنها وأعلم لزانج لم يتعرف خروج الجنس العالي ولا
بدونه هو أيضا خرج بقوله في جواب ما هو الجنس هو النوع الحقيقي أهـ إشارة إلى
مرجع الفيزياء قولنا إن روح وهو النوع المعين بالشخص أقول هذا التعريف مقصور بذات
الجواب الوجودي لا أن يقال المراد بالشخص هنا هو الشخص الذي ينتمي إليه السلسلة الكليانية
الكليانية ما قاله لزانج عليه أنه من غير الشخص فانه عبارة عن النوع المعين صاعداً من
جنسه قال لزانج وإذا جعل كلياً من جنس ما لم يكن على العالي عليه بواسطة محل السائل الأول
فمنه هذا المقام يستدعي إيراد بسط في الكلام فاعلم لزانج الجنس التام على النوع عليه لكل
الجنس المعين عليه فالجنس مثلاً لا محل على الإنسان إلا بعد محل الحيوان عليه أنه لو كان مثلاً
لأن الإنسان المحرر عليه جسمه قالياً والجنس الخالي عن الحيوان استحال محله عليه والصفة
الشيء الربوبي وقال كيف يكون الحيوان سبباً للجسم الإنسان وهو ما لم يكن صاماً كمن حيواناً
فإن الجسم سبب لوجود الحيوان وأطلب في حقيقة ذلك ومحل ما عرفت من الجسماني
توجه الإنسان قبل الحيوانية التي هي الجسمانية الحقة لا الجسمانية الجنسية فانه لا يوجد للإنسان
الأول من جنس الحيوانية ولو كان الجسمانية عن الجنس وجود محقق وجوه النوع لا محل عليه
بل وجوه ذلك الجسم النوع وهو وجوه ذلك النوع لا يغير حيوانية زبد مثلاً لا يتحقق بدون
إنسانية وجسمانية على الجنس لا يتحقق بدون حيوانية وإنسانية وإن كان صفة عن الماهية
تتحقق بدونها في السقط الجسمانية لزيد لا يكون بعد كونه حيواناً وإنسانية فاعلم قال لزانج
بقوله قولاً أولياً أحراز الصفات فيلزم أن المصريح الله فلكونه خاصة خرج بقوله
في جواب ما هو ملاطفة إلى هذا التعريف فالجواب لزانج في حقيقة تنقسم إلى ما يقال عليه وعلى غيره
الجنس هو ما هو من الجنس كذا في المصنف من الأول فلا يخرج بقوله في جواب ما هو فافهم
وهو فيلزم أن لا يكون إلا أن نوعاً الجسم التام أهـ فلا يكون شرف النوع جامعاً بعد شرفه

لأنه هو والجسم التام ما يتبع من الالاف الذي لكل منها جنس **وهو** والنوع الإضافي
لكل مقول في جواب ما هو خرج المصنف والخاصة والعرض العام والفصل وقوله تعالى
عليه وعلى غيره الجنس هو ما هو من الجنس العالي وأعلم لزانج هذا التعريف لا يرد عليه ما يرد
على شرف المصنف من ذكر الكل وترك الكل وعدم جامعته واستقلاله بعدم جامعته من غير
الجنس بل يتوجه عليه أيضاً أنه أحد المصنفين في نوعه الآخر **وهو** لأنه لو لم يكن أحدهما جزء
للآخر أهـ لما كان قائماً ما عليه الشيء بما به الشيء مع وهو وكان كون الشيء ما عليه شيء مثلاً
لكنه يفر خارج عن جامعته ولو كان الشيء واحد ما يتبعان كملقتان لم يكن أحدهما جزء للآخر
لم يكن شيء منهما عام جامعاً بل كل منهما فرد من جامعته بل **وهو** والنوع الحقيقي لا يجوز
يكون صفة شيء من النوع الحقيقي والجنس عام من لزوم صفة النوع الحقيقي وصفة ما
فإن كان واحد من النوع الحقيقي والجنس الذي تحت ذلك النوع الحقيقي أفصح منه ومشتق عليه
وعلى أنه لكل إيراد عليه فيلزم أن يكون النوع الحقيقي والجنس صفاً وهو بط لا يكون النوع الحقيقي
الموعودان نوعاً حقيقياً بل صفاً وهو بط أيضاً قال لزانج أما أن يكون أعم من الأنواع
محله للنوع الإضافي أما أن لا يكون إلا في السلسلة من السلاسل الأنواع الإضافية لا يكون
وإضافتها فإن كان الأول هو النوع المصنف وإن كان الثاني هو أعم من الأنواع لكل السلسلة
لو أخصها أو أعم من بعضها وأخص من بعضها فذلك هو المصنف الباقية **وهو** لزانج
حقيقة العقل متفحفة قال العاقل المحل لا يميز من العاقل في حقيقة لزانج النوع نوعاً
لأنه يجوز أن يكون صفاً أو مضافاً عاماً وكل منهما نوع مخصص بخاصة المثال وإن أريد
مقرر حقيقة العمل متفحفة لزانج العمل عين حقيقة كان المعنى صحيحاً وتم المثال إلا أن
اللفظ لا بعده أقول إن إضافة الحقيقة إلى العقل بانية فيمكن محله على المعنى المقصود
وهو لأن ترشده الأنواع هو أن يكون هناك نوع نوع أهـ فالجسم التام نوع نوع والحيوان

لأنه

نوع نوع نوع والاشان نوع نوع نوع قوله ويرتبه الاجناس مع ان يكون منها في **نوع**
جنس جنس جنس فالحيوان جنس والجمادى جنس والجمادى جنس والجمادى جنس والجمادى جنس
ولا يكون نوعا مفردا بل ما لا يراد ان العقل ان كان جنسا يكون جنسا مفردا على ما ذكره
فعدمه ان لا يكون نوعا مفردا ولا يلزم ان يكون نوعا ما لا يعقل لئلا يكون قوله ان كل جنس
اخر من المفرد بل قوله وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل ضرورة ان ما لا يكون جنسا لم يكن
مفردا بل هو في السؤال ان العقل ليركان جنسا في الواقع لم يصح التمثيل الاول لان النوع
الذي هو الجنس لا يكون نوعا مفردا ولا يراد ان النوع 2 حجة بل يكون نوعا ما لا يراد ان
قوله الا اجنوس الذي يتسم هو الجنس العالي وان لم يكن العقل جنسا لم يكن جنسا مفردا و
استلزام اسماء العام انتفاء الثاني من قوله ان لا يقول التمثيل الاول على تقدير لئلا
العقول العشرة متفقة بالنوع اه محله لئلا يمتثل الاول من كل فرض كون العقول
العشرة متفقة بالنوع مع ان العقل تمام المادية المختصة بالقياس الى كل منها والتمثيل
الثاني مبني على فرض كونها مختلفة بالنوع مع لئلا يعمل تمام المادية المشتركة بالقياس الى
كل منها وذلك انما بينهم بغيره المعام وسوق الكلام فادفع ما قاله العاقل اكل من لا
يكفي التقدير الاول في صحة التمثيل الاول فانه لو فرضت العقول العشرة متفقة بالنوع
والعمل عرض لها لا يدرى كون العقل نوعا بل كسب ذلك اعتبار كون العقل تمام
ما عييتها وكذا لا يكفي في صحة التمثيل الثاني كونها مختلفة بالحقيقة لئلا يكون العقل
عرضا عما لا لا جنسها القريب بل يجب مع ذلك الاعبار بكونها جنسا قريبا لما وانما
هذا لا يراض على ذلك المحقق الكامل لا يتيقظ مثل هذا المذهب في الفاضل **نوع**
وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والافضل
معموم من وجه اما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فليحققها معاهي الجسم وتحقق

الجنس

الجنس المتوسط بدون النوع العالي في الجسم العالي وتحقق النوع العالي بدون الجنس المتوسط
نوع اللون فانه نوع عال بالقياس الى الكيفية وجنس ساقل اذ في النوع العالي والوان واما بين
الجنس المتوسط والنوع المتوسط فليحققها معاهي الجسم العالي وتحقق الجنس المتوسط بدون النوع
المتوسط في الجسم وتحقق النوع المتوسط بدون الجنس المتوسط في الحيوان واما بين الجنس العالي
والنوع العالي فليحققها معاهي اللون فان فوقة جنسا وهو الكيفية فليحققها جنسا بل نوع ولا
يكون فوقة نوع لان الكيفية فوقة وليس جنسا فان الكيفية فوقة النقص وهو عرض بالنسبة الى
وتحقق الجنس العالي في بدن النوع العالي وتحقق النوع العالي بدون الجنس العالي في الجسم
واما بين الجنس العالي والنوع المتوسط فليحققها معاهي الحيوان وتحقق الجنس العالي في بدن النوع
المتوسط في اللون وتحقق النوع المتوسط بدون الجنس العالي في الجسم الثاني قال ان في
فوقه قد ماو المطلق حتى الشئ في كذا الشاهد الى ان النوع الاضافي اهم مطلق من الحقيقي
ورود ذلك في صورة 2 حول اهم قال المصنف شرح المفرد من المصنفين في
لئلا نوع حقيقي هو نوع اضافي وليس كل نوع اضافي هو نوع حقيقي في يميز منها لئلا يكون
النوع الحقيقي اخص من النوع الاضافي مطلقا والشئ ابطال ذلك في كذا الشاهد وقال اخي
انه ليس بشئ من النوع الحقيقي والاضافي اهم من الاخر مطلقا واصل عليه بان لو كان احداهما
من الاخر مطلقا لانتفع لئلا يصدق الاضافي دون الاخر لكن كلاهما يصدق به في الاخر
منه الكلام وهو ما نرى في الشرح من المصنف في قوله قال الشرح واما وجود النوع الاضافي
بدون النوع الحقيقي كما في الانواع المتوسطة اهم لئلا المقصود بيان النسبة بين ما هو نوع
في نفسه لا ما هو نوع باعتبار العقل والام يمكن اثباته الوجود الاضافي بدون الحقيقي فان
الانواع المتوسطة انواع حقيقية بالقياس الى صحتها لان كل كل نوع حقيقي بالقياس
الى صحتها لا يبريد عليه الا باصور عرضية في كل ما كان نوعا اضافيا فهو نوع حقيقي
الحكمس فيكون النوع الحقيقي اهم من الاضافي مطلقا فلا تم الودخل التمام في صورة 2 حول

قال ان راجح اما وجود النوع الحقيقي بدون النوع الاضافي فكما في الحقيقة البسيطة
قد يقال الملازمة مسلمة وبطلان اللازم مما بان التركيب العقلي لا ينافي بساطة الحقيقة
فالحق ما افاد القدر ما و الفصل للمقدمين قال ان راجح المقول جوابا عما هو المراد
عالم المامية المستول عنها بالمطابقة لما اعتبره المقول في جوابه ما هو في تعريفه للكلمات
وجب التعرض لسأله ولو قال المقول في جوابه ما هو عالم المامية المستول عنها المدة كقول
الكان اول وانسب لما ذكره جزا المقول من قوله فان كان من كورا في جوابه ما هو بالمطابقة
ان يفتي بكونه عليه بالمطابقة **معه** هذا في جوابه ما هو اعلم لذكره في جوابه ما هو باعتبار
انه من المامية المحذورة التي طلبت من ربيصتها خصوصا لانها باعتبار كونها متباينة لما
وموجب التصور وهو مقول في الجواب لا من حيث انه تدبر من حيث انه غير المحذور حقيقة
ذلك لان السؤال ما هو انما يكون عن بعض الشيء لا بما هو بصور تصور فانما قل مثلا
ما راجح بالان كان وان كان من مدله فتعال صواب ما حق اوده يعصلي مسلي
عنه فليست **معه** تخصيص الواقع في الطريق بالجزا المدلول عليه بمطابقة الجزا المقول
المدكور الجواب بالمطابقة تسمى واقعا في طريق ما هو لان المقول في جوابه ما هو بطريق ما هو
ان طريقه بوجه ما يسأل عنه بما هو والمقول المذكور في الجواب بطريقه ليس داخل في جوابه
ما هو وان كان لكل منهما ما به مع كل من الجزا لان الواقع بسبب المدلول المطابقة فانه
المستقل في المدلول والواقع في الطريق والمدلول المعنى تابع له في المدلول والواقع
في الطريق والاصل ان السبب المدلول المعنى انما هو جزا المدلول المطابقة وقوله المتناسبة
مرعية ان المتناسبة انما هي على الاصطلاح فانهم **معه** والتحقيق انه مقول مع انه
محصل قوله لا محصل قسبين وذلك لان الفصل اذا افتقر بالجزا مرة ومحصله نوعا فلو كان
الواقع مثلا مقسما ليجوز للما القسمة ومحصله فيهما لكان ما هو فاصلا في كل منهما مقوما
لما ما هو ذلك في راجح مقول الجزا ان كان ان يكون له فصل فهو انما يبين

مراتب الانواع والافاض ان يبين نسبة كل من الفصل المقسم والمقوم الى كل
مرتبة من مراتبها وما جعل النوع المقوم والجزا المقوم من مراتبها ما سبب التعرض اليها ايضا
لكن عدم التعرض اليها اما لا تامة النوع المقوم على المقوم في النوع السابق والجزا المقوم على
المماثلة بالجزا المقوم اما لعدم وجوده في المراتب حتمية قال ان راجح لان جميع مقومات العال
مقوماته انما هي في هذا الكلام انما يظهر على بعد من عوان ان يكون في الجزا مقوم فصل مقوم
نما على تقدير عوان تركيب المامية من امريل مثل ما بين ولو قال لا قد ثبت لمراتب مقوم
لما فله ان يكون لكان اشمل **معه** كان جميع مقوماته فيكون في الجزا مقوم
اذا كان جنس الافاض كان مقوماته فضلا واذا كان عين يكون مقوماته الجزا والفصل
معه لان الكلام يقع في الكلام في المقول المقومة فان المقوم بيان عدم مقوم المقول
المقومة لسا فلان نسبة الال عال لعدم مقوم الال عال فلا بد من تلك المقومات لسا عال
المقومات التفصيلية والنتيجة من هذا الكلام ان المقول المقومة لسا فلان يكون مقومة لسا عال
لان العال جميع مقوماته مقوم لسا فلان المقول المقومة لسا فلان مقومة لسا عال لم تنق
الفرق بينهما ولا يوجب ذلك ان يقع في المقومات ما هو لانه قد ثبت ان جميع مقومات العال على
الفصول المقومات ولذا عدم الفرق بل هو ايضا لان التمايز بين العال والجزا ليس
بالفصول المقومة وقد ثبت ان الفصول المقومة لسا عال مقومة لسا فلان المقول المقوم
عدم الفرق فليست بر قال ان راجح فالمقول ان راجح وهو المقوم ما يستلزم مقومه تصور الشيء
انما يستلزم مقومه تصور الشيء بالكلية او يستلزم مقومه تصور مع وهو يتنازع في الفعل
عن كل ما عداه لا يقال انما يستلزم مقومه تصور الشيء بالكلية يستلزم مقومه مع وهو يتنازع
عن كل ما عداه فلا يصح المقابلة لما مقول لمر المقصود بالذات في القسم الاول من الاطلاق مع
الذاتيات لا الاثنيان اللازم له والمقابلة بالنظر الى المقصود من كل منهما فلهذا التفرقة ان
صدق على نفسه بلزم صدق شيء على نفسه و اخصيته عن نفسه وان لم يصدق بلزم عدم انفعال الشيء

كذا في هذا الترتيب واحد بان لو اردنا ان نعرف هذا المفهوم من حيث هو ان من غير اعتبار
 وصف المعرفة فلا نعلم ان يلزم من عدم صفة التعريف عليه عدم انحصاره اذ هذا المفهوم
 من حيث هو ليس بحد من المعرفة وان اردنا ان نعرفه من حيث المعرفة فلا نعلم ان يلزم من
 صدق التعريف عليه صدق التعريف على نفسه واصحته عن نفسه اذ المفهوم من حيث هو مفرد
 للمفهوم المعرفة من حيث انه يعرف المعرفة من المعرفة ومن هذا المفهوم المساوي في ذاته
وهو مع هذا العبد لا يقض بان يصور المعرفة من معرفة معرفة معرفة في حاله لا في حاله
 ان هذا العبد لا يقع في هذا التعريف فاقول ان السداد تصور المعرفة من معرفة معرفة في حاله لا في حاله
 بمجلا لا يستلزم معرفة مفصلا او ايا قولنا ان تحقق تصور المعرفة من حيث هو معرفة معرفة
 معرفة معرفة في حاله لا في حاله لا يكون الا بعد معرفة معرفة مفصلا في حاله
 مستلزم تصور المعرفة من معرفة معرفة في حاله لا في حاله لا يكون الا بعد معرفة معرفة مفصلا في حاله
 تصور المكتتب منه تصور بالكلية **وهو** وليس في ذلك اذا لم يكن يعرف الاخر معلوما بالكلية
 لم يكن الحاصيه معلوما بالكلية قطعا وذلك لان تصور الحاصيه المحدود ليس الا تصور اجزائها
 فان جمع الاجزاء المحدود في مواضع بالذات والافعال بها بالامال والبغضاء فاذا
 استحصرت الاجزاء في الوجود من مرتبة من صفة صورها محتملة كان كمالها واحد من صورها
 مجموع الاجزاء مائة على حد ما يشاهد بها جزء من اجزاء المائتين تفصيلا وكان مجموع
 تصورات الاجزاء مائة يشاهد بها مجموع الاجزاء التي هي نفس الحاصيه المحدود بمجلا فلو كان
 تصورات مجموع الاجزاء تصور الحد فان قيل الاجزاء المصنوعة مفصلة فلو كانت من
 اقسام التعريف فتقول انما لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكلية فان كان كل منها معلوما
 بوجه من الوجوه الذاتية كان حدنا قضا ولزكان كل منها معلوما بوجه من الوجوه الوضعية
 او بعضها معلوما بالوجه الذاتي وبعضها بالوجه العرضي كانه ربما قال ان شاع والالكان

لا بد من

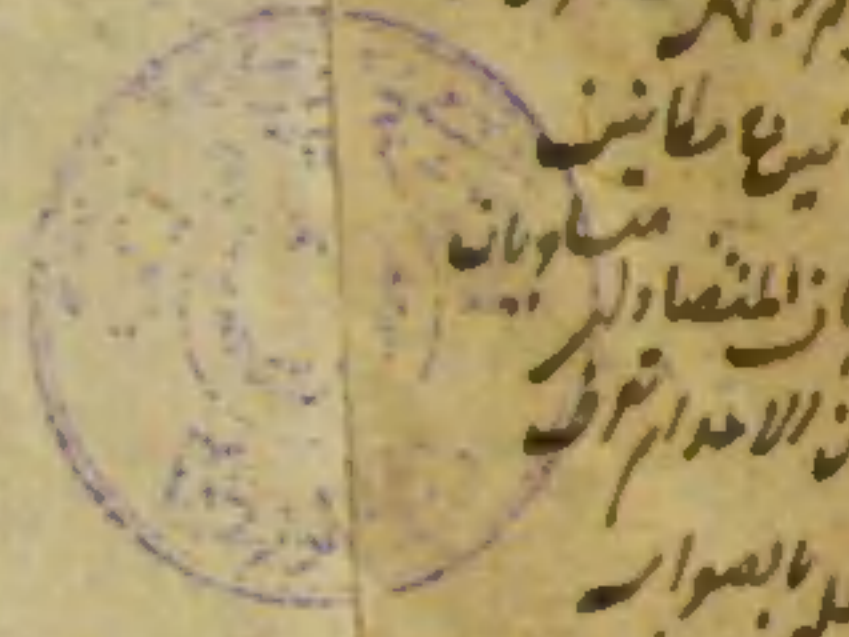
الا علم من اني اذ لا اضمن من الشئ من تصور كل الشئ بل قد تصور الامر من اني بدون
 ذلك الشئ وقد تصور الاضطر من اني بدون ذلك الشئ ولا صدق التعريف عليها الا بقوله
 يحصل معصية التعريف على ما حقق بمواضع تصور بطريق النظر تصور الشئ ولا شك ان
 تصور الامر من اني وصور الاضطر من اني لسان بطريق النظر تصور ذلك الشئ في ذاته **وهو**
 سواه كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه اذ انما يجد التصور بالوجه في المفرد
 بالذات من الموصوف الى التصور بالكلية هو الاطلاع على الذاتيات والتفصيل بالتحقق
 قسما التميز لا يكون الا في التصور بالوجه قال الشارح والكان قوله او اعتبارا من كل ما
 عداه مستدر لالان كل معرف هو مقيد لتصور شئ بالوجه ما كان قيل ان كل معرف مستلزم
 امتياز الشئ عن كل ما عداه فيكون قوله تصور الشئ مستدر لالان انما ذكر ذلك للتمييز
 مع المراد المقصود الاصل من التعريف قد يكون هو الاطلاع على الذاتيات لا الامتياز في حاله
 فان تصور انما لا يستلزم حقيقة الشئ اذ لا يستلزم تصور انها حقيقة الشئ بالكلية بل تصور
 حقيقة الشئ على وجه مماز عن جميع ما عداه قال الشارح والشئ لا يعلم من غير ان يقال في حاله
 ان يكون الشئ معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار اخر لا ما يقول الشئ الواحد بالوجه
 الاطوار من مغايرته باعتبار الاخر فلا اتحاد وكلامنا فيه قال الشارح ولا بد انما يكون
 مساويا او اعم منه او اخص منه او مباينا له فذكر في ذلك ان يكون لبعضها موصوفا او
 خاص او مباين خاصية بعضي لتستقل ان من من تصور ان تصور كونه اخص في الاول والآخر
 في الثاني ومباينه في الثالث كما يجوز ان يكون من فوه اصل الشئ واما حاصيه بعضي لتستقل ان من
 من تصور ان تصور كونه ذلك الشئ ولم يتم دليل على امتناع ذلك كمالا وان اراد ان استقل
 من تصور العام والخاص والمباين الى صور كونه الحاص والعام والمباين ليس على تقسيم
 البعض في بعض المواد واما بين التعريف عليه فذلك صحيح كسر المسائل والصدق ايضا فذكر
 فان اكثر الخواص لا يلزم من تصور ما تصور كونه ماصي خاصة لابل الاموال انه كور على الوجود

قال المحدث انما
 الحاصل انما اذ لا
 من الامر والاضطر
 المباين لتصور
 تصور تصور كونه
 اخص او عام او
 مباين

من الخاصة بوجه مخصوص والاطلاع الى علم من العلم بوجه غير مخصوص والخاصة بقيد التميز
ايضا على كل ما عدا ان والمراد بالعلم لا يبعد التميز اصطلاحا عن بعض ما عداه على ما ذكره **هه**
وطريق التعرف من الانقسام الاربعة ان طريق التعرف الاربعة على وجه يدرج فيها علم
المعرف من الانقسام المذكور ويزن ما هو لتعرف التعرف اما بطريق الدلائل او لان
كان مجرد الدلائل فاما بطريق الدلائل فاما بطريق الدلائل فاما بطريق الدلائل فاما بطريق الدلائل
والفصل الاول في امور المنسوبة او ينسبها والمواحد الثاني في امور المنسوبة او ينسبها والمواحد الثاني في امور المنسوبة او ينسبها
الفرق او الفصل المميز بين الاثنين كانت الجنسية او الوصفية ولزم لم يكن مجرد الدلائل فاما
لن يكون بالقرب والخاصة وهو الركن العام او يعرف ذلك وهو احد الناقصين وان كان ذلك التميز
البيعي والخاصة او الركن العام والخاصة والفصل او الفصل والخاصة والخاصة والخاصة والخاصة
لن يتبين ما ذكرنا من هذا المقام من الانقسام وينتج في الحاشية من الصور ان
الخاصة في الخارج من اما معنوية او فعلية اما المعنوية في علمها من علمها من علمها من علمها
الجمالية وهو ان يكون العلم باحد من **هه** وهو ان يكون العلم باحد من **هه** وهو ان يكون العلم باحد من **هه**
المقام يكون لتعرف الواقع في التعرف اما لتعرف كسب المعط او كسب المعط اما الاول فاما
يتصور اذا حاور الشخص التعرف بغيره وذلك بان تتعمل في التعرف العاطفية على الدلائل
الغير ذلك الغير كالعاطفة الغريبة الوصفية والخاصة والمشتق فان ذلك في التعرف من التعرف
واما الثاني فاما لتعرف كسب المعط او كسب المعط اما لتعرف كسب المعط او كسب المعط اما لتعرف كسب المعط او كسب المعط
الحل مشترك بين الحدود والرسم هو كالحل الواقع في التعرف على ما ذكر في المعرف والجمالية والواقع
في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص
المقتل من النار والواقع في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص
تتوقف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص كقولك في التعرف النج ما هو اخص
اقل من الثاني لانه في الاول ما كان العلم بالعلم والمعرف ما كان العلم بالعلم والمعرف ما كان العلم بالعلم



بالاخر وهو موطئ جواز تعريفه بها بالآخر خلافاً للثاني فان الحد المطلق اقل من الحد المعرف فاما ذلك
سواء لحد الجواز ما عدا ان العلم من الاخر فلا يكون موطئ جواز التعرف كما في الاول فاما خلافاً للثاني
باعتبار المعانيق والاسماء وفي الثاني باعتبار المعانيق وهذا هو الثاني من الثاني لانه الثاني
موطئ في حدان التعرف ولان كان كل واحد من الموطئ موطئ لحدان حدان معانير لحدان حدان
الثاني فانه تعريف الحد الموطئ اقل من الرابع لانه الثاني مستند على تعريف الحد الموطئ
ستد على تعريف الحد على نفسه ابان جواز تعريف الحد الموطئ من الحد الموطئ من الحد الموطئ من الحد الموطئ
فاما لو كانت مشتركة بينهما لا يمكن وقوع شي منها في الحدود والحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد
الاول من المسامح وانما كان كذلك لكان وقوع شي من الامور المذكورة في الحدود في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد
من تحقق وجهين للموجع الحد لا يكون المذكور في مقام التعرف في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد
لن يكون لا يكون الا بالحد واما ان في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد
والاخرية واما الامور المختصة بالحد فكل ذلك في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد
الخاصة **هه** هذا اذا لم يجد السكوت ان كسب المعط او كسب المعط او كسب المعط او كسب المعط او كسب المعط او كسب المعط
لن يكون من الحركة والسكون تقابل التضاد فان الحركة فيكون النج انيس في طائفت
والسكون كون النج انيس في طائفت وانه ان النج هو من الوجود بان التضاد في
في العلم بالحد واما اذا كان بينهما تقابل لعدم والملكة فكل السكوت في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد في الحد
على طائفة وانت في زمانه لتعرف كسب المعط او كسب المعط اما لتعرف كسب المعط او كسب المعط اما لتعرف كسب المعط او كسب المعط
قد وقع النزاع على تعريف هذه النسخة الغريبة من الطلبة على ما ضعف في ذلك المجمع
محي الدين بن محمود القونوي حيث عين التعريف في يوم الاثنين وقت الصبح
الواقع في زمان شهر شوال حجة احدى وستون وثمانمائة الهجرية
لمس طرية او استنسخ منه ثم دعا الكاتب امير بارى العالم
الحمد لله اولاً و آخراً وظاهراً وباطناً



هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

اعلم ان اذا علمت الشيء بوجه في علم الامر يكون معناه انه موجود في صدقته وبعينه ووجهه في صدقته انه موجود من غير
اعتبار معتبر وضمن قاض فالوجه في نفس الامر يتناول وجوده اصيله وبنو الفاعل وطلبه وبنو الفاعل
فيكون اعلم من الحاد من مطلقا ومن الذي من وجهه كمالا واعتقد كون الحق له وجهه فانه غير مطابق لما في نفس
الامر مع انه موجود في النفس فاصفوا ان اعتبارا فوضيا على غير وجهه مطلقا مجردي

لما كان
بين الكتاب
حذفه غير
بمعنى المراد

فيكون ان نفس الامر هو ان الذي
والذي في فاذ فوجدت انفسا والذين
يلزم ان لا يكون له في الفاعل في نفس
لما هو الغير في وجوده في الفاعل في نفس
في نفس الامر في وجوده في الفاعل في نفس
الذين في الفاعل في وجوده في الفاعل في نفس
عزم جميع العقلاء في وجوده في الفاعل في نفس
في وجوده في الفاعل في وجوده في الفاعل في نفس
في وجوده في الفاعل في وجوده في الفاعل في نفس
في وجوده في الفاعل في وجوده في الفاعل في نفس

سليمان بن محمد
KISH AMCA ZADE
HUSEYIN PASA
327

٢٥
١٢٨٨

دانا
سنگین